السَّعْيُ الحَثِيثُ

شَرْحُ المَنْظُومَةِ الزَّعْكَرِيَّةِ

فِي مُصْطَلَحِ الحَدِيثِ

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة
بشائر الخير
للطباعة والنشر والتوزيع

اليمن _ صنعاء
ذهبان – خلف مستشفى الهلال
جوال / ٠٠٩٦٧٧٧٣٨٨٨٤٣٨
البريد الالكتروني:
Alhijaji10@gmail.com

السَّعْيُ الحَثِيثُ

شَرْحُ المَنْظُومَةِ الزَّعْكَرِيَّةِ

فِي مُصْطَلَحِ الحَدِيثِ

نَظْمٌ وَشَرْحٌ

أَبِي مُحَمَّدٌ عَبْدُ الحَمِيدِ بْنُ يَحْيَى بْنِ زَيْدٍ الحَجُورِيُّ الزَّعْكَرِيُّ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشارح

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠ – ٧١]

أما بعد :

فقد يسر الله تعالى بنظم: «**المنظومة الزعكرية في مصطلح الحديث**»، ثم تعين عليَّ شرحها وحالي ما قاله الحافظ ابن حجر: (وصاحب البيت أدرى بما فيه.) ، راجياً من الله أن ينفع بأصلها وشرحها، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

وهي منظومة مختصرة تضمنت بفضل الله تعالى البيان لكثير من أنواع الحديث التي تضمنتها مقدمة ابن صلاح واختصرها ابن كثير في اختصار علوم الحديث

مع ذكر أصح التعاريف لاسيما ما سطره الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر ونزهة النظر، أسأل الله أن يرزقني الإخلاص والقبول في سائر القول والعمل.

وقد أسميت هذا الشرح (**السعي الحثيث شرح المنظومة الزعكرية في مصطلح الحديث**)

والحمد لله رب العالمين.

أَبُو مُحَمَّد عَبْد الحَمِيد بْن يَحْيَى بْن زَيْد الحَجُوري الزُّعَكِري

٢٣/ صفر/ ١٤٤٢هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

متن المنظومة الزعكرية في علم مصطلح الحديث

المقدمة

١- حَمْدًا لِرَبِّي فِي ابْتِدَاءِ النَّظْمِ ... أَشْكُرُهُ أَكْرَمَنِي بِالعِلْمِ

٢- ثُمَّ صَلَاةُ اللهِ تَغْشَى أَحْمَدَا ... سَلَامُ رَبِّنَا عَلَيهِ سَرْمَدَا

٣- وَبَعْدَ ذَا فَهَذِهِ مَنْظُومَه ... أَبْيَاتُهَا مَحْصُورَةٌ مَعْلُومَه

٤- عِلْمُ الحَدِيثِ شَأْنُهُ رَفِيعُ ... لَا يَبْتَغِيهِ مُسْرِفٌ وَضِيعُ

٥- وَأَهْلُهُ مِنْ أَشْرَفِ الأَقْوَامِ ... فَضَّلَهُمْ رَبِّي عَلَى الأَنَامِ

٦- قَدْ نَقَلُوا الحَدِيثَ وَالأَخْبَارَا ... وَحَفِظُوا التَّنْزِيلَ وَالآثَارَا

٧- مِنْهُمْ ذَوُو التَّجْدِيدِ وَالتَّسْدِيْدِ ... هُمْ أَوْلِيَاءُ اللهِ بِالتَّأْكِيدِ

٨- ظُهُورُهُمْ قَدْ صَحَّ فِي الأَخْبَارِ ... وَنَصْرُهُمْ قَدْ جَاءَ فِي الآثَارِ

٩- سُقْيَاهُمُ فِي الحَشْرِ مِنْ حَوضِ ... نَهْرٌ عَظِيمٌ وَهْوَ خَيْرُ المَشْرَبِ

١٠- قَدْ وَضَعُوا قَوَاعِدَ العُلُومِ ... إِذْ شَرَفُ العُلُومِ بِالمَعْلُومِ

١١- وَاعْلَمْ هُدِيْتَ جُمْلَةَ الأَبْوابِ ... إذ سَرْدُهَا نَوْعٌ مِنْ الإطْنَابِ

١٢- أَذْكُرُهَا نَظْمًا مَعَ اخْتِصَارِ ... إِذْ إِنَّهُ يُغْنِيْ عَنِ الإكْثَارِ

١٣- وَحَدُّهُ عِلْمٌ بِحَالِ الرَّاوِيْ ... وَحَالِ مَرْوِيٍّ بِهَذَا سَاوِيْ

تقسيم الحديث من حيث القبول والرد

١٤- أَقْسَامُهَا فِي قَولِ أَهْلِ السُّنَنِ ... ثَلَاثَةٌ فَحَقِّقَنْ وَاسْتَبِنِ

١٥- أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ ثُمَّ الحَسَنُ ... ضَعِيفُهَا مَرْدُودُهَا فَأَتْقِنُوا

١٦-صَحِيحُهَا يَرْوِيهِ عَـدْلٌ مُتَّصِـلْ تَمَـامُ ضَـبْطٍ يَـا أُخَـيَّ فَامْتَثِـلْ

١٧-وَحَـاذِرَنْ مِـنَ الشُّـذُوذِ فِيـهِ أَوْ اعْـتِلَالٍ قَـادِحٍ يُلْغِيـهِ

١٨-وَحَسَـنٌ فِي الحَـدِّ كَالصَّـحِيحِ مَعْ خَفِّ ضَبْطٍ قُلْ عَلَى الصَّحِيحِ

١٩-ثُمَّ الضَّـعِيفُ فَاقِـدُ الشُّـرُوطِ أَو بَعضِـهَا حَقِّقْـهُ بِالمَشْـرُوطِ

٢٠-خَفِيـفُ ضَـعْفٍ يَرْتَقِـي إِلَى إِنْ كَـانَ ثَـمَّ شَـاهِدٌ فَحَقِّقَـنْ

٢١-وَالْبَحْثُ عَنْ مَتَـابِعٍ أَوْ شَـاهِدِ هُـوَ اعْتِبَـارٌ فَاسْـتَمِعْ لِلنَّاقِـدِ

مسميات الأحاديث من حيث الإضافة والنقل

٢٢-مَرْفُوعُـهُ مَـا يَنْتَهِـي إِلَى النَّبِـيْ قَـولًا وَفِعْـلًا أَو أَقَـرَّ فَانْسُـبِ

٢٣-مَوقُوفُـهُ مَـا كَـانَ لِلصَّـحَابِيْ قَـولًا وَفِعْـلًا دُونَـمَا ارْتِيَـابِ

٢٤-مَقْطُوعُـهُ لِتَـابِعِيٍّ يَنْتَهِـيْ قَـولًا وَفِعْـلًا خُـذْ بِهَـذَا وَانْتَـهِ

٢٥-مُتَّصِـلٌ لِلْمُنْتَهَـى فَالْمُتَّصِـلْ وَمُسْـنَدٌ مَـا لِلرَّسُـولِ يَتَّصِـلْ

٢٦-عُلُـوُّهُ قَلَّـتْ رِجَـالُ السَّـنَدِ نَازِلُـهُ زِيَـادَةٌ فِي العَـدَدِ

٢٧-غَرِيبُهُ وَالفَـرْدُ يَـرْوِي الوَاحِـدُ عَزِيـزُهُ بِـاثْنَينِ لَا تُزَايِـدُوا

٢٨-مَشْـهُورُهُ ثَلَاثَـةٌ فَـأَكْثَرُ مَـا لَمْ يَكُـنْ تَـوَاتُرٌ فَلْتَـذْكُرُوا

٢٩-مُسَلْسَلٌ بِالوَصْـفِ وَالحَـالَاتِ أَلْفَـاظُ تَحْـدِيثٍ فَقُـلْ لِي هَـاتِ

٣٠-رِوَايَـةُ الأَقْـرَانِ وَالأَكْـابِرِ وَمِثْلُـهُ روايـةُ الأَصَـاغِرِ

٣١-مُدَبَّجٌ يَـرْوِي قَـرِينٌ عَـنْ أَخِـهْ فَـاعْلَمْ هُـدِيتَ ذَا العُلُـومِ وَانْتَخِـهْ

أسباب الطعن في الرواة

٣٢-أَسْبَابُ طَعْنٍ فِي الرِّوَاةِ عَشَـرَهْ أَذْكُرُهَـا مَنْظُومَـةً مُسَـطَرَهْ

٣٣-وَنَثْرُهَـا لِلْحَـافِظِ ابْـنِ حَجَـرِ مَـذْكُورَةً فِي نُخْبَـةٍ لِلْفِكَـرِ

٣٤-خَمْسَةُ أَسْبَابٍ إِلَى الْعَدَالَهْ فَحَقِّقَنْ وَلْتُتْقِنَنْ مَاقَالَهْ
٣٥-جَهَالَةٌ وَالْبِدْعَةُ الرَّدِيَّهْ وَالْفِسْقُ أَيْضَاً فِعْلَةٌ خَزِيَّهْ
٣٦-وَكَذِبٌ وَتُهْمَةٌ بِالْكَذِبِ يَارَبِّ جَنِّبْنَا طَرِيْقَ الْعَطَبِ
٣٧-وَخَمْسَةٌ أَيْضَاً مِنَ الْأَسْبَابِّ عَائِدَةٌ لِلْضَبْطِ يَا أَصْحَابِيِّ
٣٨- فُحْشُ الْغَلَطْ وَسُوْءُ حِفْظٍ وَكَثْرَةُ الْأَوْهَامُ بِئْسُ الخِصْلَهْ
٣٩-وَتَمَتُ الْعِدَّةُ بِالْمُخَالَفَهْ يَارَبِّ سَلِّمْ مِنْ طَرِيْقٍ حَائِفَهْ

ما ضعف للسقط

٤٠-وَمُرْسَلٌ مَرْفُوعُ كُلِّ تَابِعِي فَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ لُقِيُّ الشَّافِعِ
٤١-مُعَلَّقٌ سَقْطٌ مِنَ الإِسْنَادِ مِنْ أَهْلِ تَصْنِيفٍ بِلَا تَمَادِ
٤٢-مُنْقَطِعٌ سَقْطٌ لِرَاوٍ مِنْ سَنَدْ أَو أَكْثَرٍ بِلَا تَوَالِي فِي العَدَدْ
٤٣-وَمُعْضَلٌ إِنْ كَانَ لِاثْنِينِ سَقَطْ أَو أَكْثَرٍ مِنْ مَوَضِعٍ فَاخْشَ الغَلَطْ
٤٤-وَحَدُّ تَدْلِيْسٍ سُقُوْطُ النَّاقِلِ مِنْ بَيْنِ تِلْمِيْذٍ وَشَيْخٍ فَاضِلِ
٤٥-بِصِيغَةٍ تُحْمَلْ عَلَى السَّمَاعِ كَعَنْ وَقَالَ حَقِّقَنْ يَا وَاعِي
٤٦- يَدْعُونَهُ تَدْلِيْسَ ذِيْ الْإِسْنَادِ وَهُوَ حَرَامٌ ظَاهِرُ الْإِفْسَادِ
٤٧-وَالْمُرْسَلُ الخَفِيُّ نَوعٌ يُذْكَرُ رِوَايَةُ القَومِ إِذَا تَعَاصَرُوا
٤٨-مِنْ غَيرِ إِمْكَانٍ لِلُقْيَا أَو سَمَاعْ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمُ ثَمَّ اجْتِمَاعْ
٤٩-مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيْ مُؤَنَّنٌ فِي حُكْمِهِ قَولٌ جَلِيْ

ما ضعف لاختلال الضبط

٥٠-إِنْ كَانَ مَخْفِيًّا بِهَذِي العِلَلِ حَدِيثُهُمْ تَدْعُوهُ بِالمُعَلَّلِ
٥١-زِيَادَةٌ يَذْكُرُهَا الثِّقَاتُ مَقْبُولَةٌ إِنْ زَادَهَا الأَثْبَاتُ

٥٢-أو زَادَهَا الأَكْثَرُ فِي الرُّواةِ قَوْلٌ أَكِيدٌ يا أَخَا الثَّبَاتِ
٥٣-زِيَادَةٌ فِي السَّنَدِ المُتَّصِلِ يُدعَى المَزِيدُ قَولُ أَهلِ العِلَلِ
٥٤-وَشَرْطُهُ التَّصْرِيحُ بِالسَّمَاعِ عِنْدَ ازْدِيَادٍ دُوْنَمَا امْتِنَاعِ
٥٥-إِنْ خَالَفَ المَقْبُولُ شَاذٌّ يُذْكَرُ أَو كَانَ ضَعْفًا قِيلَ عَنْهُ المُنْكَرُ
٥٦-مُقَابِلُ الشَّاذِ فَمَحْفُوظٌ ذُكِرْ وسِمِّ مَعْرُوفًا وضِدُّهُ نُكِرْ
٥٧-تَكَافُؤُ النُّقُولِ دُونَ مُقْتَرَبْ مِن دُونِ تَرْجِيحٍ يُسَمَّى المُضْطَرِبْ
٥٨-مُدْرَجُهُ مَا زَادَ فِي قَولِ النَّبِيْ بِغَيرِ تَمْيِيزٍ فَمَيِّزْ طَلَبِيْ
٥٩-مَقْلُوبُهُ فِي المَتْنِ وَالإِسْنَادِ يُنْكِرُهُ الحَاذِقُ ذُو الرَّشَادِ

ما ضعف لاختلال العدالة

٦٠-مَتْرُوكُهُ شَدِيدُ ضَعفٍ يَنفَرِدْ قَد أَجمَعُوا لِتَركِهِ كَمَا وَرَدْ
٦١-وَهْوَ الَّذِيْ يَدْعُونَهُ بِالمُطَّرَحْ فِي قَوْلِ أَهْلِ العِلمِ حُكْمٌ قد وَضَحْ
٦٢-حَدِيثُ كَذَّابٍ هُوَ المَوْضُوعُ مُخْتَلَقٌ مُزَوَّرٌ مَصْنُوعُ
٦٣-شَرُّ حَدِيثِ النَّاسِ دَومًا يُذْكَرُ وَفِعْلُهُ إِثْمٌ كَبِيرٌ فَاحْذَرُوا
٦٤-مَجْهُولُه قِسْمَانِ فِي التَحْقِيقِ عَيْنٌ وَحَالٌ خُذْهُ بِالتَدْقِيقِ
٦٥-تَدْلِيسُهُمْ لِلشَّيخِ قِسْمٌ يَلْتَحِقْ بِذِيْ الجَهَالَةِ وَبَابٌ يَتَّفِقْ
٦٦-إِذْ يَصِفُ الشِيخَ بِمَا لَمْ يَشْتَهِرْ من كُنْيَةٍ أو نِسْبَةٍ كُنْ مُدَّكِر
٦٧-وَمُبْهَمٌ فِي الحُكْمِ كَالمَجْهُولِ حُكْمٌ رَشِيدٌ مِن ذَوِي المَعْقُولِ

بيان ما يصلح وما لا يصلح في الشواهد والمتابعات

٦٨-وَاعْلَمْ أُخَيَّ بَعْضَ ذِيْ فِيْ حَالِ ضَعْفٍ لِلْطَّرِيْقِ الْوَاحِدِ
٦٩-مَجْهُوْلُ حَالٍ مُرْسَلٌ مُدَلِسُ سَيِّءُ حِفْظٍ فِي الْطَرِيْقِ مُؤْنِسُ

٧٠-والخُلْفُ فِي المَوْقُوفِ والمُنْقَطِعِ مَجْهُولِ عِيْنٍ مُبْهَمٍ خُذْهَا وَعِ
٧١-وَزِدْ إِلَيْهَا جُمْلَةً لَا يُعْتَبَرْ بِذِكْرِهَا إِلَّا عَلَىٰ قَيِّدِ الحَذَرْ
٧٢-مُعْضَلُهَا مُضْطَرِبٌ كَذَابُ مَقْلُوبُهَا مُتَهَمٌ يُرَابُ
٧٣-مَتْرُوكُهُ يَلِيْهِ شَاذٌّ مُنْكَرُ تَمَّ المُرَادُ وَبِهَذَا اعْتَبِرُوْا

فصل مسائل متعلقة بالجرح والتعديل للرواة

٧٤-تَعْدِيلُ أَهْلِ الحَقِ مَطْلُوبٌ كَمَا جَرْحٌ لأَهْلِ الشَّرِّ فَرْضٌ فَاعْلَمَا
٧٥-يَصِحُّ مِنْ حُرٍّ وَعَبْدٍ وَأَمَهْ بِشَرْطِ عِلْمٍ قَدْ سَمَا مَنْ فَهِمَهْ
٧٦-عَدَالَةٌ ثَابِتَةٌ بِالشُّهْرَهْ تَعْدِيْلُ عَارِفٍ إِلَيْهِ الخِبْرَهْ
٧٧-وَضَبْطُهُ يُعْرَفُ بِالمُوَافَقَهْ لِذِّيْ ثَبَاتٍ مُتْقِنٌ مَنْ حَقَّقَهْ
٧٨-عَدَالَةٌ مِن شَرْطِهَا الإِسْلَامُ بُلُوغُهُ يُضَافُ وَالسَّلَامُ
٧٩-جَرْحٌ مُفَسَّرٌ هُوَ المَقْبُولُ وَمُبْهَمٌ يُقَدَّمُ التَّعْدِيلُ
٨٠-وَأَسْوَأُ الجَرْحِ بِوَزْنِ أَفْعَلِ وَأَرْفَعُ التَّعْدِيْلِ مِثْلُ أَمْثَلِ

ما يحصل به معرفة الرواة والتمييز بينهم

٨١-مَعْرِفَةُ الأَسْمَاءِ أَيْضًا وَالكُنَى أَلْقَابُهُمْ أَنْسَابُهُمْ فَلْتُتْقِنَا
٨٢-مُتَّفِقٌ فِي اللَّفْظِ وَالخَطِّ اتَّفَقْ وَهكذا مُفْتَرِقٌ قَدِ افْتَرَقْ
٨٣-مُتَّفِقٌ فِي الخَطِّ ذاك المُؤْتَلِفْ وَاخْتَلَفَ النُّطْقُ فَبَابُ المُخْتَلِفْ
٨٤-صَحَابَةُ الرَّسُولِ مَيِّزْهُمْ وَزِدْ تَمْيِيزَ تَابِعٍ فَذَا عِلْمٌ أُكِدْ
٨٥-وَالعِلْمُ بالوَفَاةِ للرُّوَاةِ عِلْمٌ عَزِيزٌ نَافِعُ الوُعَاةِ
٨٦-كسابقٍ ولَاحِقِ الرُّواةِ وإِخْوَةٍ مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ

أحكام متعلقة بكيفية التحمل والآداء

٨٧-تَحَمُّلُ الحَدِيثِ والسَّمَاعِ أَدَاؤُهُ وَالضَّبْطُ فِي الرِّقَاعِ

٨٨-تَحَمُّلٌ أَنْوَاعُهُ ثَمَانِيَهْ سَمَاعُ لَفْظِ الْشَّيْخِ ثُمَّ الثَّانِيَهْ

٨٩-قِرَاءَةٌ إِجَازَةٌ كِتَابَهْ إِعْلَامُهُ أَيْضَاً بِهِ الإِصَابَهْ

٩٠-تَمَامُهَا وَصِيَّةٌ وِجَادَهْ فَاتْقِنْ هُدِيْتَ نَالَكَ الْسَّعَادَهْ

٩١-آدَابُ أَهْلِ العِلْمِ فِي التَّحْصِيلِ تَبْلِيغُهُ وحِفظُ ذي التَنزِيلِ

العلم بمعاني المتون

٩٢-وَالْعِلْمُ بالغَرِيبِ حَقِّقْ يَا فَتَى ومثْلُهُ مُخْتَلِفٌ عِلْمٌ أَتَى

٩٣-مَعْرِفَةُ النَّاسِخِ والمَنْسُوخِ علمٌ جَلِيلٌ عِنْدَ ذِي الرُسُوخِ

٩٤-وَاعْلَمْ هُدِيتَ شَرْحُ ذِيْ الْمُتُونِ عِلْمٌ مُفِيدٌ مِنْ ذَوِي الفُنُونِ

الخاتمة:

٩٥-هَذَا اخْتِصَارُ القَولِ فِي ذَا البَابِ يَا رَبَّنَا وَفِّقْ إِلَى الصَّوَابِ

٩٦-فَاحْفَظْ هُدِيتَ جُمْلَةَ الْعُلُومِ فَقِيمَةُ الْإِنْسَانِ بِالْمَعْلُومِ

٩٧-أَبْيَاتُهَا (قاف)به قد انْتَهَتْ وَعَنْ عُلُوْمِ ذِيْ الْحَدِيْثِ نَبَّهَتْ

٩٨-قَدْ أصل النَظْمِ فِي شَوَّالِ حَمْدًا لَهُ الرَّحْمَنِ ذِي الجَلَالِ

٩٩-مِن عَامِ غَيْنٍ ثُمَّ تَاءٍ قَدْ عُلِمْ وَأَلِفٌ مِن بَعْدِ مِيْمٍ قَدْ نُظِمْ

١٠٠-الزُّعْكُرِيُّ نَاظِمُ الأَبْيَاتِ عَبْدُالْحَمِيدِ سَائِلُ الثَبَاتِ

أبو محمد الزعكري – وفقه الله –

١٣ شوال ١٤٤١ وكانت تتمتها في ٢٩ ربيع الآخرة ١٤٤٢

مقدمة المنظومة

(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) : البسملة ليست من المنظومة، ووضعت من باب التبرك بذكر الله تعالى ، ومع ذلك نقول في معناها .

(بسم الله): **الباء** : للاستعانة في صحيح القولين، وقيل للمصاحبة .

اسم : مشتق من السمو، وهو العلو على أصح القولين، وقيل من السَّمَة وهي: العلامة .

الله : لفظ الجلالة علم على الذات العلية، وهو أعرف المعارف، والاسم الأعظم على الصحيح مشتق من الإله على الصحيح .

(الرحمن) : اسم مختص من أسماء الله تعالى ، على وزن فعلان، وله تعالى منه صفة الرحمة العامة التي تليق بجلاله ، قال تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

(الرحيم) : اسم من أسماء الله تعالى الحسنى، وليس مختصاً به، فقد سمى الله عز وجل محمداً ﷺ «رؤوفاً رحيماً» ، وهو دال على الرحمة الواصلة، قال تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٣﴾﴾ [الأحزاب: ٤٣]

وقد اختلف العلماء في مجيء البسملة في الشعر، والذي يظهر أن لا حرج من ذلك، فمن السنة الإتيان بها قبل كل فعل حيث يستعين العبد بربه، إذ أنه لا غنى للعبد عن عون الله تعالى ، وما جيء بها في قليل إلا كثره الله، ولا في ضعيف إلا قواه.

وهي آية من القرآن الكريم على الصحيح، وبعض آية من سورة النمل، قال تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ ﴾ [النمل: ٣٠] وليست آية من الفاتحة ولا من كل سورة، إنما جيء بها للفصل بين السور على الصحيح من أقوال أهل العلم، وبالله التوفيق .

(المنظومة) : تمييزا لها عن النثر فإن مصنفات أهل العلم بين النظم : الذي هو الشعرالمقفى ، والنثر وهو الأغلب .

ويؤتى بالنظم لأمور منها:

١- تقريب العلم .

٢- تسهيل الحفظ .

٣- سلاسة العبارة فلا يمل الطالب مراجعتها والتغني والاستشهاد بها وأكثر المنظومات على بحر الرجز لسهولة النظم عليه .

(الزعكرية) : بتشديد وضم المعجمة نسبة إلى قبيلة الزَّعاكرة التي محلها ناحية كشر من بلاد حجور محافظة حجة وأصلها يرجع إلى بني صريم من بلاد حاشد وهو صريم بن مالك بن حرب بن وادعة بن عمرو بن عامر بن كاشح بن دافع بن مالك بن جشم بن حاشد بن جشم بن حُبران بن نوف بن تبع بن زيد بن عمرو بن همدان .

وقبيلة همدان قبيله مشهورة دخلت الإسلام برسالة رسول الله ﷺ وفي فضلها ما أخرجه البيهقي في الكبرى «٣٩٣٢» من طريق إِبْرَاهِيمَ بْنَ يُوسُفَ بْنِ

أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: «بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَلَمْ يُجِيبُوهُ، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَأَمَرَهُ أَنْ يَقْفُلَ خَالِدٌ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ إِلَّا رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ مَعَ خَالِدٍ أَحَبَّ أَنْ يُعَقِّبَ مَعَ عَلِيٍّ رضي الله عنه فَلْيُعَقِّبْ مَعَهُ قَالَ الْبَرَاءُ فَكُنْتُ مِمَّنْ عَقَّبَ مَعَهُ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنَ الْقَوْمِ خَرَجُوا إِلَيْنَا فَصَلَّى بِنَا عَلِيٌّ رضي الله عنه وَصَفَّنَا صَفًّا وَاحِدًا، ثُمَّ تَقَدَّمَ بَيْنَ أَيْدِينَا، فَقَرَأَ عَلَيْهِمْ كِتَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَسْلَمَتْ هَمْدَانُ جَمِيعًا، فَكَتَبَ عَلِيٌّ رضي الله عنه إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ بِإِسْلَامِهِمْ، فَلَمَّا قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْكِتَابَ خَرَّ سَاجِدًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «**السَّلَامُ عَلَى هَمْدَانَ السَّلَامُ عَلَى هَمْدَانَ**».

ثم قال: أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ صَدْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ مَسْلَمَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُوسُفَ، فَلَمْ يَسُقْهُ بِتَمَامِهِ، وَسُجُودُ الشُّكْرِ فِي تَمَامِ الْحَدِيثِ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِ .

(مصطلح) : قال الجرجاني: (عباره عن اتفاق قوم على تسميه الشيء باسم ينقل عن موضعه الأول وإنما يعرف تفسير المصطلح من أهله العارفين به لا من غيرهم فلا يلتمس تفسير المصطلح الحديثي من الفقهاء أو الاصوليين أواللغويين وإنما يرجع في ذلك إلى المحدثين أنفسهم لأنهم أعلم الناس بمعاني مصطلحاتهم)اهـ (١)

(١) التعريفات للجرجاني

(الحديث) : في اللغة الخبر وهو هنا المضاف إلى رسول الله ﷺ قولا أو فعلا أو تقريرا على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

(مقدمة) : مقدمة الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع في المقصود لارتباطها ومقدمه العلم ما يتوقف عليه الشروع (١) ، وهي من المهمات إذ تتضمن الإشارة إلى موضوع الكتاب وتتضمن الحمد والثناء على ما يأتي إن شاء الله، وقد كان رسول الله ﷺ يفتتح خطبه وكلماته بالحمد والثناء قبل الدخول في الموضوع .

١- حَمْدًا لِرَبِّي فِي ابْتِدَاءِ النَّظْمِ أَشْكُرُهُ أَكْرَمَنِي بِالعِلْمِ

(حمدا) : أي أحمد ربي حمدا، والحمد هو ذكر محاسن المحمود مع حبه وتعظيمه وإجلاله، وآلته اللسان والقلب.

ومتعلقه الصفات اللازمة والمتعدية فنقول حمدت الله على جماله، وحمدته على إكرامه وإحسانه وقد افتتح الله كتابه بالحمد فقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ١]

وقد كان رسول الله ﷺ يفتتح خطبه بالحمد والثناء على الله تعالى كما هو معلوم وذلك لفضلها وبركتها وعظيم شأنها، فإن الله تعالى يحب الحمد ولذا حمد نفسه وحمده رسله وأتباعهم فعن عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ

(١) التعريفات «٣١٣»

ﷺ : «لَيْسَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ الله تعالى ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ» متفق عليه.

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ : «إِنَّ اللهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأُكْلَةَ، فَيَحْمَدَ اللهَ عَلَيْهَا، أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ» أخرجه مسلم.

(لربي) : أي حمدا واصلا إلى الرب تعالى وذكر المصنف اسم الرب دون غيره في هذا الموطن لأنه يقتضي بمعناه الخاص الحفظ والعون والتوفيق كما أنه يدل بمعناه العام على الخلق والملك والتدبير.

(في ابتداء) : أي بداية ، **(النظم)** : أي المنظومة .

(أشكره) : الشكر عبارة عن معروف يقابل النعمة سواء كان باللسان أو البدن أو القلب أو القلب [١] فهو أعم من الحمد آلة ، وأخص متعلقاً إذ تعلقه بالصفات المتعدية ، فتقول شكرت الله على كرمه وجوده وإحسانه ولا تقول شكرت الله على حياته ونحوها، وآلته القلب واللسان والجوارح، فعن عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ ، إِذَا صَلَّى قَامَ حَتَّى تَفَطَّرَ رِجْلَاهُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ الله أَتَصْنَعُ هَذَا، وَقَدْ غُفِرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا» متفق عليه.

وشكر الله تعالى سبب لزيادة الخير قال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ [إبراهيم: ٧]

---

(١) التعريفات «٢٠٣»

وقد قلت في ذلك نظماً :

احمـد إلهـك واشـكرن أفعالـه إن الشـكور مـن الإلـه قريـب

شكر الإلـه يزيـد مـن إفضـاله والخير يكثـر والعطـاء عجيـب

(أكرمني بالعلم) : وهذه أعظم كرامة بعد نعمة الإسلام والسنه قال الله تعالى ممتنا على نبيه ﷺ : ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾﴾ [النساء: ١١٣] ، وقال تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [المجادلة: ١١]

وفي الصحيحين عن معاوية رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**».

وفي البخاري عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه قالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «**أَفْضَلُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ**» وفي رواية: «**خيركم من تعلم القرآن وعلمه**» .

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يُنْقِصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يُنْقِصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا**» أخرجه مسلم .

ويؤثر عن الإمام أحمد أنه قال: «ليس مثل العلم شيء لمن صلحت نيته».

وهو ميراث رسول الله ﷺ ، فعن زر بن حبيش رضي الله عنه قَالَ: مَا قَدِمْتَ إِلَّا فِي طَلَبِ هَذَا الْحَدِيثِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ**

سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا لِطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِنَّهُ لَيَسْتَغْفِرُ لِلْعَالِمِ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، حَتَّى الْحِيتَانُ فِي الْمَاءِ، وَفَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، إِنَّ الْعُلَمَاءَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، وَإِنَّمَا وَرِثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَ بِهِ، أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ» أخرجه أبو داود .

والمراد بالعلم هنا علم الكتاب والسنة، إذ أنه العلم الممدوح شرعاً.

وكما قيل :

العلـم قـال الله قـال رسـوله قال الصحابة ليس خلـف فيـه

وقد عرفه الإمام محمد بن عبد الوهاب في كتابه الأصول الثلاثة فقال: (العلم معرفة الله ومعرفة نبيه ومعرفة دين الإسلام بالأدلة)اهـ.

وهكذا يؤتى في الخطبة بالتشهد، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**كلُّ خُطبَةٍ ليس فيها تشهُّدٌ فهي كاليدِ الجَذماء**» أخرجه أبو داود .

٢-ثُمَّ صَلَاةُ اللهِ تَغْشَى أَحْمَدَا سَلَامُ رَبِّنَا عَلَيهِ سَرْمَدَا

(ثم): أي بعد التشهد ، **(صلاة الله)** : ذكره لعبده .

قَالَ أَبُو العالِيَةِ: صَلاَةُ الله ثَناؤُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ المَلاَئِكَةِ وَصَلاَةُ المَلاَئِكَةِ الدُّعاءُ .

وَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه : يُصَلُّونَ: يُبرِّكُونَ .

وفي كيفية الصلاة عليه عَنْ كَعْبِ بنِ عُجْرَة رضي الله عنه : «قِيلَ يَا رسولَ الله أمَّا السَّلامُ عَلَيْكَ فَقَدْ عَرَفْناهُ فَكَيْفَ الصَّلاَةُ عَلَيْكَ قَالَ: «**قُولوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ اللهم بَارك على مُحَمَّد وعَلى آل مُحَمَّد كَمَا باركت على آل إِبْرَاهِيم إِنَّك حميد مجيد**» متفق عليه .

والصلاة في اللغة الدعاء: قال الله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]

وفي الحديث الصحيح عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**والْمَلاَئِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلاَّهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ ، مَا لَمْ يُحْدِثْ ، تَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ**» متفق عليه .

وقال بعضهم:

الصلاة الرحمة وهذا منتقض فإن الله تعالى قد فرق بينهما فقال: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [البقرة: ١٥٧]

ويدل على فضل الصلاة على النبي ﷺ ما أخرجه مسلم عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللهَ لِيَ**

الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ، لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ».

(تغشى) : تغطي وتحيط به.

(أحمدا) : من أسماء النبي ﷺ، وأشهر أسمائه محمد ﷺ، قال الله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٦﴾﴾ [الصف: ٦] .

وعن جُبيرِ بنِ مُطْعِم رضي الله عنه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ : «لي خَمْسَةَ أسماءٍ؛ أنا محمد، وأحمدُ، وأنا الماحي الذي يمحو اللهُ بِي الكفرَ، وأنا الحاشِرُ الذي يُحْشَرُ الناسُ على قَدَمِي، وأنا العاقِبُ» متفق عليه .

(سلام ربنا): أي على محمد ﷺ السلام من الله تعالى وقد أمر الله تعالى أن نجمع له بين الصلاة والسلام بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وهي دعاء بالسلامة من كل حال سيئ ومن كل شر ونقيصة .

(عليه): أي محمد ﷺ **(سرمدا)** : أي دائما أبدا.

٣- وَبَعْـــدَ ذَا فَهَـــذِهِ مَنْظُومَـــه أَبْيَاتُهَـــا مَحْصُـــورَةٌ مَعْلُومَـــه

(وبعد): بمعنى أما بعد وهي كلمة يؤتى بها للفصل بين الخطبة وما بعدها ومعناها ما قاله سِيبَوَيْهِ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ. أفاده الحافظ.

وكان رسول الله ﷺ يفتتح بها خطبه وقد بوب البخاري في كتاب الجمعة باب قول الخطيب أما بعد وساق في الباب عدة أحاديث.

وقد اختلفوا في أول من قالها قال الحافظ في فتح الباري «٢/ ٤٠٤»:

(وَاخْتُلِفَ فِي أَوَّلِ مَنْ قَالَهَا فَقِيلَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ وَرَوَى عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَالطَّبَرَانِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ مَوْقُوفًا أَنَّهَا فَصْلُ الْخِطَابِ الَّذِي أُعْطِيهِ دَاوُدُ وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ فَزَادَ فِيهِ عَنْ زِيَادِ بْنِ سُمَيَّةَ وَقِيلَ أَوَّلُ مَنْ قَالَهَا يَعْقُوبُ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِسَنَدٍ رَوَاهُ فِي غَرَائِبِ مَالِكٍ وَقِيلَ أَوَّلُ مَنْ قَالَهَا يَعْرُبُ بْنُ قَحْطَانَ وَقِيلَ كَعْبُ بْنُ لُؤَيٍّ أَخْرَجَهُ الْقَاضِي أَبُو أَحْمَدَ الْغَسَّانِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ وَقِيلَ سَحْبَانُ بْنُ وَائِلٍ وَقِيلَ قُسُّ بْنُ سَاعِدَةَ وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ)اهـ.

(فهذه منظومة): تفريق بينها وبين النثر وبحرها الرجز **(أبياتها)**: البيت هو: المتكون من صدر وعجز **(محصورة)**: بعدد معين وهي مائة بيت من الشعر **(معلومة)**: لمن قرأها وتأمل ما فيها .

فضل علم الحديث

٤- عِلْمُ الحَدِيثِ شَأْنُهُ رَفِيعُ لَا يَبْتَغِيهِ مُسْرِفٌ وَضِيعُ

(علم): خرج به الجهل و تعلق الإدراك بالأشياء كالآتي:

١ - علم؛ وهو إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكاً جازماً.

٢ - جهل بسيط؛ وهو عدم الإدراك بالكلية.

٣ - جهل مركب؛ وهو إدراك الشيء على وجه يخالف ما هو عليه.

٤ - ظن، وهو إدراك الشيء مع احتمال ضد مرجوح.

٥ - وهم، وهو إدراك الشيء مع احتمال ضدٍّ راجح.

٦ - شك، وهو إدراك الشيء مع احتمال ضدٍّ مساو. أفاده العثيمين في شرحه على الأصول الثلاثة.

(الحديث) : ما أضيف إلى رسول الله ﷺ قولا أو فعلا أو تقريرا.

وعلم الحديث هو العلم الذي يبحث فيما روي عن رسول الله ﷺ صحة وضعفا وقبولا وردا وتصدر له خلص أهل العلم، الذين يذبون عن الكتاب والسنة.

(شأنه): فضله ومنزلته **(رفيع)**: لقول الله تعالى :﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة: ١٢٢]

وقوله تعالى : ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [المجادلة: ١١] .

وأهله يدخلون دخولا أوليا في أدلة فضل العلم وأهله وسيأتي بعض ذلك إن شاء الله، إذ أن العلم الصحيح هو العلم القائم على المعرفة بطريقة رسول الله ﷺ القولية والفعلية والاعتقادية ففي شرف أصحاب الحديث للخطيب (ص: ٧٠): عن عَرُوبَة الْحَرَّانِيَّ، يَقُولُ: «الْفَقِيهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَاحِبَ حَدِيثٍ، يَكُونُ أَعْرَجَ.».

وقال الإمام الشَّافِعِيُّ، يَقُولُ: «مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ عَظُمَتْ قِيمَتُهُ، وَمَنْ نَظَرَ فِي الْفِقْهِ نَبُلَ مِقْدَارُهُ، وَمَنْ كَتَبَ الْحَدِيثَ قَوِيَتْ حُجَّتُهُ».

(لا يبتغيه): لا يرغب فيه ولا يطلبه **(مسرف)**: مفرط ومضيع لنفسه **(وضيع)**: من السقوط والضعة ففي شرف أصحاب الحديث للخطيب (ص: ٧٠) عن أَبِي بَكْرٍ الْهُذَلِيُّ، قَالَ: قَالَ لِيَ الزُّهْرِيُّ: يَا هُذَلِيُّ، أَيُعْجِبُكَ الْحَدِيثُ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ. «أَمَا إِنَّهُ يُعْجِبُ ذُكُورَ الرِّجَالِ، وَيَكْرَهُهُ مُؤَنَّثُوهُمْ».

وقال أَبُو الْفَضْلِ الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخُرَاسَانِيُّ:

رَحَلْتُ أَطْلُبُ أَصْلَ الْعِلْمِ مُجْتَهِدًا ... وَزِينَةُ الْمَرْءِ فِي الدُّنْيَا الْأَحَادِيثُ

لَا يَطْلُبُ الْعِلْمَ إِلَّا بَازِلٌ ذَكَرٌ ... وَلَيْسَ يَبْغَضُهُ إِلَّا الْمُخَانِيثُ

لَا تَعْجَبَنَّ بِمَالٍ سَوْفَ تَتْرُكُهُ ... فَإِنَّمَا هَذِهِ الدُّنْيَا مَوَارِيثُ

قال الإمام أحمد في بيان منزلة أهل الحديث في مقدمة كتابه الرد على الجهمية :

(الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضالٍ تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدع، وأطلقوا عقال الفتنة فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله، وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن الضالين)اهـ(١)

وهم مع ذلك الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية . فعَنْ ثَوْبَانَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ يَخْذُلُهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ**» . أخرجه مسلم

قَالَ أَبُو عِيسَى الترمذي: سَمِعْت مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَعِيلَ يَقُولُ سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ يَقُولُ وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ**» "فَقَالَ عَلِيٌّ هُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ"

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة «ص: ٥٥»

وعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ أَنَّهُ قَامَ فِينَا فَقَالَ أَلَا إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ فِينَا فَقَالَ : «**أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ**».

قال ابن حبان :

(وقد اختار طائفة لصفوته وهداهم لزوم طاعته من اتباع سبل الأبرار في لزوم السنن والآثار فزين قلوبهم بالإيمان وأنطق ألسنتهم بالبيان من كشف أعلام دينه واتباع سنن نبيه بالدؤوب في الرحل والأسفار وفراق الأهل والأوطار في جمع السنن ورفض الأهواء والتفقه فيها بترك الآراء فتجرد القوم للحديث وطلبوه ورحلوا فيه وكتبوه وسألوا عنه وأحكموه وذاكروا به ونشروه وتفقهوا فيه وأصلوه وفرعوا عليه وبذلوه وبينوا المرسل من المتصل والموقوف من المنفصل والناسخ من المنسوخ والمحكم من المفسوخ والمفسر من المجمل والمستعمل من المهمل والمختصر من المطول والعموم من الخصوص والدليل من المنصوص والمباح من المزجور والغريب من المشهور والفرض من الإرشاد والحتم من الإيعاد والعدول من المجروحين والضعفاء من المتروكين وكيفية المعمول والكشف عن المجهول وما حرف عن المخزول وقلب من المنحول من مخايل التدليس وما فيه من التلبيس حَتَّي حَفِظَ اللهُ بِهِمُ الدِّينَ على الْمُسْلِمِينَ وصانه عن

ثلب القادحين وجعلهم عند التنازع أئمة الهدي وفي النوازل مصابيح الدجي فهم ورثة الأنبياء ومأنس الأصفياء) اهـ(١)

وقال الخطيب البغدادي:

(وَقَدْ جَعَلَ اللهُ تعالى أَهْلَهُ أَرْكَانَ الشَّرِيعَةِ، وَهَدَمَ بِهِمْ كُلَّ بِدْعَةٍ شَنِيعَةٍ. فَهُمْ أُمَنَاءُ اللهِ مِنْ خَلِيقَتِهِ، وَالْوَاسِطَةُ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَأُمَّتِهِ، وَالْمُجْتَهِدُونَ فِي حَفِظِ مِلَّتِهِ. أَنْوَارُهُمْ زَاهِرَةٌ ، وَفَضَائِلُهُمْ سَائِرَةٌ، وَآيَاتُهُم بَاهِرَةٌ، وَمَذَاهِبُهُمْ ظَاهِرَةٌ، وَحُجَجُهُمْ قَاهِرَةٌ، وَكُلُّ فِئَةٍ تَتَحَيَّزُ إلى هَوًى تَرْجِعُ إِلَيْهِ، أَوْ تَسْتَحْسِنُ رَأْيًا تَعْكُفُ عَلَيْهِ، سِوَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، فإن الْكِتَابَ عُدَّتُهُمْ، وَالسُّنَّةُ حُجَّتُهُمْ، وَالرَّسُولُ فِئَتُهُمْ، وَإِلَيْهِ نِسْبَتُهُمْ، لَا يُعَرِّجُونَ على الْأَهْوَاءِ، وَلَا يَلْتَفِتُونَ إلى الْآرَاءِ، يُقْبَلُ مِنْهُمْ مَا رَوَوْا عَنِ الرَّسُولِ، وَهُمُ الْمُأْمُونُونَ عَلَيْهِ وَالْعُدُولُ، حَفَظَةُ الدِّينِ وَخَزَنَتُهُ، وَأَوْعِيَةُ الْعِلْمِ وَحَمَلَتُهُ. إذا اخْتُلِفَ فِي حَدِيثٍ، كَانَ إِلَيْهِمُ الرُّجُوعُ، فَمَا حَكَمُوا بِهِ، فَهُوَ الْمَقْبُولُ الْمَسْمُوعُ. وَمِنْهُمْ كُلُّ عَالِمٍ فَقِيهٌ، وَإِمَامٌ رَفِيعٌ نَبِيهٌ، وَزَاهِدٌ فِي قَبِيلَةٍ، وَمَخْصُوصٌ بِفَضِيلَةٍ، وَقَارِئٌ مُتْقِنٌ، وَخَطِيبٌ مُحْسِنٌ. وَهُمُ الْجُمْهُورُ الْعَظِيمُ، وَسَبِيلُهُمُ السَّبِيلُ الْمُسْتَقِيمُ.

وَكُلُّ مُبْتَدِعٍ بِاعْتِقَادِهِمْ يَتَظَاهَرُ، وَعَلَى الْإِفْصَاحِ بِغَيْرِ مَذَاهِبِهِمْ لَا يَتَجَاسَرُ مَنْ كَادَهُمْ قَصَمَهُ اللهُ، وَمَنْ عَانَدَهُمْ خَذَلَهُمُ اللهُ. لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا يُفْلِحُ مَنِ

---

(١) مقدمة صحيح ابن حبان «١/ ١٠٠» .

اعْتَزَلَهُمُ المُحْتَاطُ لِدِينِهِ إلى إِرْشَادِهِمْ فَقِيرٌ، وَبَصَرُ النَّاظِرِ بِالسُّوءِ إِلَيْهِمْ حَسِيرٌ وَإِنَّ اللهَّ على نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ)اهـ (١)

والحال كما قال فيهم الصوري:

قل لمن عاند الحَدِيث وأضحى عائبا أَهله وَمن يَدعِيهِ

أبعلم تَقول هَذَا ابْن لي أم بِجَهْل فالجهل خلق السَّفِيه

أتعيب الَّذين هم حفظوا الدّين من الترهات والتمويه

والي قَوْلهم وَمَا رددوه رَاجع كل عَالم وفقيه

٥- وَأَهْلُهُ مِنْ أَشْرَفِ الأَقْوَامِ فَضَّلَهُمْ رَبِّي عَلَى الأَنَامِ

(وأهله): أي أصحاب الحديث لأن من اعتنى بشيء صار من أهله فعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ: «**إِنَّ للهَّ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ**» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهَّ، مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «**هُمْ أَهْلُ الْقُرْآنِ، أَهْلُ اللهَّ وَخَاصَّتُهُ**» أخرجه ابن ماجه.

وعن النَّوَّاسَ بْنَ سَمْعَانَ الْكِلَابِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «**يُؤْتَى بِالْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَهْلِهِ الَّذِينَ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِهِ تَقْدُمُهُ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَآلُ**

(١) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي «ص: ٨» .

عِمْرَانَ»، وَضَرَبَ لَهُمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَمْثَالٍ مَا نَسِيتُهُنَّ بَعْدُ، قَالَ: «**كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ، أَوْ ظُلَّتَانِ سَوْدَاوَانِ بَيْنَهُمَا شَرْقٌ، أَوْ كَأَنَّهُمَا حِزْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ، تُحَاجَّانِ عَنْ صَاحِبِهِمَا**» أخرجه مسلم.

(من): للتبعيض **(أشرف)**: أخير وأفضل **(الأقوام)**: جماعة الناس يقال لهم قوم، **(فضلَّهم)**: أي رفع شأنهم ومنزلتهم **(ربي)**: خالقي وحافظي ورازقي، **(على الأنام)**: على بقية الناس بما هم عليه من العلم و العمل وذلك أن قيمة الإنسان بما يحسن.

قال ابن عبد البر في جامع بيان العلم :

وَيُنْسَبُ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه مِنْ قَوْلِهِ وَهُوَ مَشْهُورٌ مِنْ شَعْرِهِ سَمِعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ يُنْشِدُهُ لَهُ:

النَّاسُ فِي جِهَةِ التَّمْثِيلِ أَكْفَاءُ		أَبُوهُمُ آدَمٌ وَالْأُمُّ حَوَّاءُ
نَفْسٌ كَنَفْسٍ وَأَرْوَاحٌ مُشَاكِلَةٌ		وَأَعْظُمٌ خُلِقَتْ فِيهِمْ وَأَعْضَاءُ
فَإِنْ يَكُنْ لَهُمْ مِنْ أَصْلِهِمْ حَسَبٌ		يُفَاخِرُونَ بِهِ فَالطِّينُ وَالْمَاءُ
مَا الْفَضْلُ إِلَّا لِأَهْلِ الْعِلْمِ إِنَّهُمُ		عَلَى الْهُدَى لِمَنِ اسْتَهْدَى أَدِلَّاءُ
وَقَدْرُ كُلِّ امْرِئٍ مَا كَانَ يُحْسِنُهُ		وَلِلرِّجَالِ عَلَى الْأَفْعَالِ أَسْمَاءُ
وَضِدُّ كُلِّ امْرِئٍ مَا كَانَ يَجْهَلُهُ		وَالْجَاهِلُونَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَعْدَاءُ

٦-قَدْ نَقَلُوا الحَدِيثَ وَالأَخْبَارَا وَحَفِظُوا التَّنْزِيلَ وَالآثَارَ

أي من أسباب فضيلتهم أنهم **(نقلو)**: إلى من بعدهم **(الحديث)**: أي حديث رسول الله ﷺ **(و)**: منها أنهم نقلوا **(الأخبارا)**: بمعناه الحديث عند كثير من العلماء **(و)**: ومنها أنهم **(حفظوا)**: حفظ صدر أو حفظ كتاب بل إنهم حفظوه مبنيً ومعنىً فحفظ الله بهم الدين كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[الحجر: ٩]

ولذلك يبغضهم أهل البدع لما بينوا من فساد بدعهم قال أبو عثمان الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص: ٣٥): (وعلامات البدع على أهلها بادية ظاهرة، وأظهر آياتهم وعلاماتهم شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي ﷺ، واحتقارهم لهم وتسميتهم إياهم حشوية وجهلة وظاهرية ومشبهة، اعتقادا منهم في أخبار الرسول ﷺ أنها بمعزل عن العلم، وأن العلم ما يلقيه الشيطان إليهم من نتاج عقولهم الفاسدة، ووساوس صدورهم المظلمة، وهواجس قلوبهم الخالية من الخير، وحججهم العاطلة بل شبههم الداحضة الباطلة. أولئك الذين لعنهم الله، فأصمهم وأعمى أبصارهم. ومن يهن الله فما له من مكرم إن الله يفعل ما يشاء.

قال: سمعت الحاكم أبا عبدالله الحافظ يقول: سمعت أبا علي الحسين بن علي الحافظ يقول:

سمعت جعفر بن أحمد بن مناف الواسطي يقول: سمعت أحمد بن سنان القطاف يقول: ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث، فإذا ابتدع الرجل نزعت حلاوة الحديث من قلبه)اهـ.

(التنزيل): الوحي المنزل على رسول الله ﷺ فيدخل فيه القران والسنة فكله منزل قال تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم: ٤] وفيه أن القران منزل من عند الله تعالى فهو كلامه غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود كما هي عقيدة أهل السنة والجماعة .

(و): منها أنهم أيضاً حفظوا **(الآثارا)**: جمع أثر وهو عند أكثر الفقهاء قول الصحابي وفعله وربما تعداه إلى التابعين فيقول أثار الصحابة والتابعين وقد يطلق على المرفوع كما فعل الطحاوي في كتابهِ "شرح مشكل الآثار" "وشرح معاني الآثار" ومثله فعل الطبري في كتابه السنن والآثار وغيرها .

وهم بهذا مطبقون أمر رسول الله ﷺ و فعله ففي سنن أبي داود عن ابنِ عباس، قال: قال رسولُ الله ﷺ «**تَسمَعُونَ، ويُسمَعُ منكم، ويُسمَعُ ممن يَسمَعُ مِنكُم**» .

وعن زيد بن ثابت في مسند أحمد قال رسول الله ﷺ « **نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاهَا، ثُمَّ أَدَّاهَا إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَا فِقْهَ لَهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ**» .

(منهم): أي من أهل الحديث **(ذوو)**: أصحاب **(التجديد)**: تجديد الدين فإن الله تعالى يبعث لهذا الأمه على رأس كل مائة سنة من يجدد لها الدين مما شابه من المحدثات والمخالفات والبدع والجهالات.

فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِيمَا أَعْلَمُ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا**» أخرجه أبو داود .

ولابد في المجدد أن يكون من أهل السنة أهل الحديث على منهج السلف الصالح وإلا لحصل اللبس و الشر العريض وانتشرت البدع واضمحلت السنن.

ومنهم أهل **(التسديد)**: والسداد موافقة الكتاب والسنة قولا وفعلا واعتقاداً **(هم)**: أي أهل الحديث **(أولياء الله)**: يتولاهم بالنصرة والحفظ و الكلاءة، قال الله تعالى : ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٥٧﴾ [البقرة: ٢٥٧] .

وقال تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡكِتَٰبَۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩٦﴾[الأعراف: ١٩٦] .

وللولاية مرتبة رفيعة تنال بملازمة هدي رسول الله ﷺ ، قال الله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾[يونس: ٦٢- ٦٣] .

فبالصبر واليقين تنال الإمامة في الدين وأول ما تنال به الولاية القيام بالفرض الذي أوجبه الله فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «**إِنَّ اللهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ**» .

(بالتأكيد): أي أن هذا هو القول الأكيد الذي لا لبس فيه ولا إشكال فقد حققوا الإيمان بالله وشرعه ودينه ولازموا التقوى بفعل المأمور وترك المحظور.

قال شيخ الإسلام في العقيدة الواسطية: «ص: ١٣٢» :

(لَكِنْ لَمَّا أَخْبَرَ ﷺ : «**أَنَّ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً؛ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ**» .

وَفِي حَدِيثٍ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «**هُمْ مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**» ؛ صَارَ الْمُتَمَسِّكُونَ بِالْإِسْلَامِ الْمَحْضِ الْخَالِصِ عَنْ الشَّوْبِ هُمْ «أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ» .

وَفِيهِمْ: الصِّدِّيقُونَ، وَالشُّهَدَاءُ، وَالصَّالِحُونَ.

وَمِنْهُمْ: أَعْلَامُ الْهُدَى، وَمَصَابِيحُ الدُّجَى.

أُولُوا الْمَنَاقِبِ الْمَأْثُورَةِ، وَالْفَضَائِلِ الْمَذْكُورَةِ.

وَفِيهِمُ: الْأَبْدَالُ.(١)

وَمِنْهُمُ: الْأَئِمَّةُ؛ الَّذِينَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَايَتِهِمْ.

وَهُمُ الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ، الَّذِينَ قَالَ فِيهِمُ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ؛ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ وَلَا مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»)اهـ.

٨- ظُهُورُهُمْ قَدْ صَحَّ فِي الأَخْبَارِ وَنَصْرُهُمْ قَدْ جَاءَ فِي الآثَارِ

وكان **(ظهورهم)**: أي علو أهل الحديث على غيرهم **(قد صح في الأخبار)**: أي جاء في الأسانيد الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ بل وعن السلف الكرام يعلم ذلك من طالع كتب أهل الحديث مثل شرف أصحاب الحديث للخطيب ومن أشهر ما روي في بيان ظهورهم حديث مُعَاوِيَة رضي الله عنه : سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةً بِأَمْرِ الله، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ الله وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ**» متفق عليه .

وعن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله رضي الله عنه يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»، قَالَ: «**فَيَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ**

---

(١) الأبدال مصطلح صوفي، يقصدون أنهم يتصرفون في العالم، وكان الأولى تركه، ومع ذلك يريد بهم شيخ الإسلام أي يبدل بعضهم بعضاً في نقل الدين وحفظه .

ﷺ ، فَيَقُولُ أَمِيرُهُمْ: تَعَالَ صَلِّ لَنَا، فَيَقُولُ: لَا، إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ أُمَرَاءُ تَكْرِمَةَ اللهِ هَذِهِ الْأُمَّةَ» أخرجه مسلم .

ويستمر ظهورهم إلى أن يقاتلوا المسيح الدجال بل وينزل عيسى عليه السلام عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ اأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَاوَأَهُمْ حَتَّى يُقَاتِلَ آخِرُهُمُ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ» أخرجه مسلم .

(و): أيضاً **(نصرهم)**: على من خالفهم **(قد صح في الاثار)**: أي نقل بالأسانيد الصحيحة بالأثار الثابتة إذ أنهم الطائفة المنصورة والفرقة الناجية فهي طائفة منصورة على من خالفها وناجية من البدع والمحدثات.

قال النووي رحمه الله في [شرح صحيح مسلم]:

(وأما هذه الطائفة فقال البخاري هم أهل العلم وقال أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِنْ لَمْ يَكُونُوا أَهْلَ الْحَدِيثِ فَلَا أَدْرِي مَنْ هُمْ قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ إِنَّمَا أَرَادَ أَحْمَدُ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَمَنْ يَعْتَقِدُ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَدِيثِ قُلْتُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ مُفَرَّقَةٌ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُمْ شُجْعَانٌ مُقَاتِلُونَ وَمِنْهُمْ فُقَهَاءُ وَمِنْهُمْ مُحَدِّثُونَ وَمِنْهُمْ زُهَّادٌ وَآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَمِنْهُمْ أَهْلُ أَنْوَاعٍ أُخْرَى مِنَ الْخَيْرِ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونُوا مُجْتَمِعِينَ بَلْ قَدْ يَكُونُونَ مُتَفَرِّقِينَ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مُعْجِزَةٌ ظَاهِرَةٌ فَإِنَّ هَذَا الْوَصْفَ مَا زَالَ بِحَمْدِ اللهَّ تَعَالَى مِنْ زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْآنَ وَلَا يَزَالُ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهَّ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ) اهـ.

٩- سُقْيَاهُمُ فِي الحَشْرِ مِنْ حَوضِ النَّبِيْ نَهْرٌ عَظِيمٌ وَهْوَ خَيْرُ المَشْرَبِ

ومن فضائل أهل الحديث: أن **(سقياهم)**: أي يُسقى أهل الحديث خاصة كما هو سقيا من شاء الله من المسلمين **(في الحشر)**: يوم القيامة في أرض المحشر سمي بذلك لأن الناس يحشرون ويجمعون فيه إلى ربهم فعن عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ : «**تُحْشَرُونَ حُفَاةً، عُرَاةً، غُرْلاً**»، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَنْظُرُ بَعْضُهُم إِلَى بَعْض؟ فَقَالَ: «**الأَمْرُ أَشَدُّ مِنْ أن يُهِمَّهم ذَاكِ**» متفق عليه.

(من حوض النبي): الحوض مجمع الماء، لكن هذا الحوض العظيم كرامة للنبي ﷺ وهو من خصائصه، وأما ما أخرجه الترمذي(٢٤٤٣) عَنِ الحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ : «**إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا وَإِنَّهُمْ يَتَبَاهَوْنَ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ وَارِدَةً، وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ وَارِدَةً**» .

فقد قال الترمذي عقبه:

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رَوَى الأَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، هَذَا الحَدِيثَ عَنِ الحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ سَمُرَةَ وَهُوَ أَصَحُّ. اهـ

ومراسيل الحسن من أضعف المراسيل.

وقد جاء في وصف الحوض أحاديث كثيرة طُبِعَت منها جزءاً بعنوان: (مرويات بقي بن مخلد : في الحوض)، وقد يسر الله لي أن جمعت منها ثمانين حديثاً، منها:

١- حديث أَنَسٍ، قَالَ: «بَيْنَا رَسُولُ الله ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بَيْنَ أَظْهُرِنَا إِذْ أَغْفَى إِغْفَاءَةً ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّمًا، فَقُلْنَا: مَا أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ الله قَالَ: «**أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آنِفًا سُورَةٌ فَقَرَأَ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر: ١-٣] ثُمَّ قَالَ: «**أَتَدْرُونَ مَا الْكَوْثَرُ؟**» فَقُلْنَا اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: « **فَإِنَّهُ نَهْرٌ وَعَدَنِيهِ رَبِّي تعالى ، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، هُوَ حَوْضٌ تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، آنِيَتُهُ عَدَدُ النُّجُومِ، فَيُخْتَلَ ﷺ الْعَبْدُ مِنْهُمْ، فَأَقُولُ: رَبِّ، إِنَّهُ مِنْ أُمَّتِي فَيَقُولُ: مَا تَدْرِي مَا أَحْدَثَتْ بَعْدَكَ** » زَادَ ابْنُ حُجْرٍ، فِي حَدِيثِهِ: بَيْنَ أَظْهُرِنَا فِي الْمَسْجِدِ. وَقَالَ: «**مَا أَحْدَثَ بَعْدَكَ**» رواه مسلم

٢- وعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «**إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، مَنْ مَرَّ عَلَيَّ شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا، لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ**» متفق عليه .

٣- وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «**إِنَّ حَوْضِي أَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةَ مِنْ عَدَنٍ لَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ الثَّلْجِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ بِاللَّبَنِ، وَلَآنِيَتُهُ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ النُّجُومِ وَإِنِّي لَأَصُدُّ النَّاسَ عَنْهُ، كَمَا يَصُدُّ الرَّجُلُ إِبِلَ النَّاسِ عَنْ حَوْضِهِ**» قَالُوا: يَا رَسُولَ الله أَتَعْرِفُنَا يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: «**نَعَمْ لَكُمْ سِيمَا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرًّا، مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ**» رواه مسلم .

٤- وعن عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ، وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ الْوَرِقِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ، وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ، فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَا يَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَدًا**» رواه مسلم .

ومن عقيدة أهل السنة: أنه موجود الآن فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «**مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي**» متفق عليه.

٥- وعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرج يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ: «**إِنِّي فَرَطٌ لَكُمْ، وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، وَإِنِّي وَاللهِ لَأَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ، وَإِنِّي قَدْ أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ، أَوْ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ، وَإِنِّي، وَاللهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي، وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَتَنَافَسُوا فِيهَا**» أخرجه مسلم .

ومن خصائصه أنه: **(نهر عظيم)**: إشارة إلى نهر الكوثر الذي يمد منه الحوض كما تقدم.

(وهو): الحوض **(خير المشرب)**: لأن من شرب منه لا يظمأ بعدها، كما تقدم .

١٠- قَدْ وَضَعُوا قَوَاعِدَ العُلُومِ إِذْ شَرَفُ العُلُومِ بِالمَعْلُومِ

(قد): للتحقيق **(وضعوا)**: أي علماء أهل الحديث **(قواعد)**: أي أسس، فالقاعدة هي التي يبنى عليها غيرها فهي الأساس من كل شيء **(العلوم)**: أي علم الحديث .

(إذ شرف): منزلة **(العلوم)**: أي كل علم **(بالمعلوم)**: أي ما تدل عليها وترشد إليه ولهذا كان علم التوحيد أشرف العلوم لأنه يدل إلى حق الله تعالى ويعرف بما له تعالى.

وهكذا علم الحديث منزلته رفيعة لما فيه من اظهار الدين على حقيقته التي أنزله الله بها ويرشد إلى سنة رسول الله ﷺ وقد ذب أهل الحديث عن الدين من المبتدعة والزنادقة والمنافقين والكافرين .

فقديما قيل :

لـــولا أهـــل المحـــابـــر لخـــطـــب الزنادقـــة على المنابـر

١١- وَاعْلَمْ هُدِيْتَ جُمْلَةَ الْـأبْوابِ إذ سَـرْدُهَا نَـوْعٌ مِـنْ الإطْنَـابِ

(اعلم): تعلم **(هديت)**: دعاء بالهداية الى سبيل الخير والمراد بها هنا هداية التوفيق التي هي مِنَّةُ الله على من شاء من عباده فهو تعالى يهدي من يشاء فضلا ويضل من يشاء عدلا: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْۗ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْۚ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي ٱلْأَرْضِ أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِۗ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مَكْرُهُمْ وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٣٣﴾﴾[الرعد: ٣٣].

وتأتي الهداية بمعنى الدلالة والإرشاد قال الله تعالى عن نبيه ﷺ : ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾[الشورى: ٥٢].

(جملة): الشيء وهي كليته ومهماته **(الأبواب)**: المراد بها هنا أبواب علم مصطلح الحديث.

(إذ سردها): ذكرها مع التطويل **(نوع من الإطناب)**: التوسع الذي ربما يكون غير مرضي، لاسيما للطالب المبتدئ .

١٢- أَذْكُرُهَا نَظْمًا مَعَ اخْتِصَارِ إِذْ إِنَّهُ يُغْنِيْ عَنِ الإِكْثَارِ

(أذكرها): أي أنواع علم الحديث **(نظما)**: شعراً **(مع اختصار)**: أي من غير تطويل.

(إذ أنه): هذا الاختصار في هذه المنظومة **(يغني)**: يكفي **(عن الإكثار)**: التطويل بذكر الأنواع والتقسيمات وبهذا تعلم أن المؤلف أراد بهذه المنظومة أن تكون مقدمة في هذا الباب، يستفيد منها المبتدئ، وربما تكون تذكيراً ومراجعة للمنتهي .

والله الموفق إلى الصواب وإليه المرجع والمآب

تعريف علم الحديث

١٣-وَحَدُّهُ عِلْمٌ بِحَالِ الرَّاوِيْ وَحَالِ مَرْوِيٍّ بِهَذَا سَاوِيْ

(وحده): أي تعريف علم الحديث **(علم بحال الراوي)**: هو العلم بحال ناقل الحديث من حيث الضبط والاتقان والعدالة .

(وحال مروي): وهي المتون المنقولة إلينا من حيث القبول والرد، **(بهذا ساوي)**: أي بين طرفي التعريف إذا أن مدار لحديث قبولا وردا يعود إلى هذين الأمرين:

١- معرفة حال الرواة ونقلة الحديث .

٢- معرفة حال ومعاني المتون التي تنقل الأسانيد.

ومن تقسيمات علم الحديث:

علم الرواية: وهو معرفة معاني وألفاظ، وتفسير وأحكام المتون.

وعلم الدراية: هو معرفة رجال وحال الإسناد من حيث الاتصال والانقطاع، ومن حيث الوصل والإرسال إلى غير ذلك كما سيأتي.

بهذا أكون قد انتهيت من المقدمة، وبالله التوفيق .

مصطلحات تتعلق بحكم الاحاديث:

لما ذكر المصنف المقدمة وما يتعلق بها من بيان فضل أهل الحديث ومنزلة هذا العلم شرع في بيان ما يتعلق بأبواب علم الحديث وسيكون ترتيبها كما ترى إن شاء الله على سياقة بديعة يسهل معه حفظها وفهم أبوابها وذلك أن المصنف قد استفاد ممن سبقه في هذا المضمار وإني لأرجو أن تكون سليمه من الانتقاد مع أمن السلامة من الخطأ.

ومع ذلك أقول ما قاله الحريري:

وإن تجد عيبا فسد الخللا فجل من لا عيب فيه وعلا

وقد قلت في المنظومة الزعكرية في العقيدة:

وإن تجد عيباً أخي في نظمي فالعذر أبديه لضعف علمي

تقسيم الحديث من حيث القبول والرد

١٤-أَقْسَامُهَا فِي قَولِ أَهْلِ السُّنَنِ ثَلَاثَةٌ فَحَقِّقَنْ وَاسْتَبِنِ
١٥-أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ ثُمَّ الحَسَنُ ضَعِيفُهَا مَرْدُودُهَا فَأَثْقِنُوا

(أقسامها): أي أقسام الحديث **(في قول أهل السنن):** أي عند أهله فأهل الشيء هم المعتنون به.

والسنة في اللغة: الطريقة في الخير والشر.

وقد قال الناظم: "ولكل قوم سنة وإمامها".

وهي عند الإطلاق طريقة رسول الله ﷺ القولية والفعلية والاعتقادية والتمسك بها من المتعينات قال الله تعالى : ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ ﴾ [آل عمران: ٣١] .

وقال تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ ﴾ [النور: ٦٣] .

وقال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء: ٦٥] .

وقال تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾ ﴾ [الحشر: ٧].

وفي حديث العِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَة رضي الله عنه قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ الله ﷺ يَوْمًا بَعْدَ صَلاَةِ الغَدَاةِ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا العُيُونُ وَوَجِلَتْ مِنْهَا القُلُوبُ، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى الله وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ يَرَى اخْتِلاَفًا كَثِيرًا، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ فَإِنَّهَا ضَلاَلَةٌ فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**» أخرجه الترمذي .

وما أحسن ما قاله أبو عمرو الداني:

تدري أخي أين طريق الجنة طريقها القرآن ثم السنة

وقلت في المنظومة الزعكرية في العقيدة:

واسلك هديت لطريق الجنة إذ أنـه القـرآن ثـم السـنة

(ثلاثة): أقسام ويمكن أن تنقسم إلى قسمين على ما يأتي إن شاء الله تعالى .

(فحققن): فعل أمر بمعنى حقق هذا التقسيم، فهو قول أهل الحديث قاطبة

(واستبن): فعل أمر بمعنى وتبين ما فيه **(أولها):** أول هذه الأقسام **(الصحيح):** وهو في اللغة السليم ضد السقيم وقدم لعلوه وسيأتي تعريفه .

(ثم الحسن): هو القسم الثاني من أقسام الحديث.

(ضعيفها): في اللغة السقيم ضد السليم وهو القسم الثالث من أقسام علم الحديث، وهو أقسام كثيرة، وسيأتي بيان أنواعه، **(مردودها):** أي أن هذا القسم يسمى بالمردود فعلم بهذا أن الحديث ينقسم عند أهله الى مقبول ويدخل فيه الصحيح والحسن ومردود وهو الضعيف بأقسامه الكثيرة التي يأتي بيان أشهرها إن شاء الله.

وقد قال البيقوني :

وكلما عن رتبة الحسن قصر فهو الضعيف وهو أقسام كثر

والتقسيم المذكور هو الذي قرره ابن الصلاح في مقدمة علوم الحديث .

وقد سبقه الخطابي حيث قال في مقدمة معالم السنن فقال:

(ثم اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام: حديث صحيح وحديث حسن وحديث سقيم)اهـ

(فأتقنوا): أي هذا الفن بالحفظ والضبط والفهم فإن اتقان العلم من المتعينات على طالب العلم.

الحديث الصحيح

١٦-صَحِيحُهَا يَرْوِيهِ عَدْلٌ مُتَّصِلْ تَمَامُ ضَبْطٍ يَا أُخَيَّ فَامْتَثِلْ

١٧-وَحَاذِرَنْ مِنَ الشُّذُوذِ فِيهِ أَوْ اعْتِلَالٍ قَادِحٍ يُلْغِيهِ

وأول هذه الأقسام هو الصحيح فقال في بيانه:

(صحيحها): أي تعريف الحديث الصحيح **(يرويه):** ينقله، **(عدل):** صاحب عدالة وهو المسلم العاقل البالغ السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة، ويأتي بيان ما تعرف به العدالة في موطنه إن شاء الله تعالى .

فقول المسلم: خرج به الكافر .

وقوله العاقل: خرج به المجنون .

وقوله البالغ: خرج به الصبي .

وقوله السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة: خرج به الفاسق والمجهول إذ أنه ليس بعدل .

(متصل): أي برواية العدل عن العدل من غير انقطاع فخرج بقولنا متصل المنقطع بأنواعه وهي المرسل والمعلق والمنقطع والمعضل والمدلس والمرسل الخفي وسيأتي تعريفها قريبا إن شاء الله .

(تمام ضبط): أي كامل الحفظ والاتقان لما روى من الأحاديث .

والضبط ينقسم إلى قسمين:

الأول ضبط صدر: وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .

الثاني ضبط كتاب: وهو أن يحفظ كتابه ويصونه حتى يؤدي منه .

ويسمى العدل الضابط عند المحدثين بالثقة .

(يا أخيَّ): تصغير أخي **(فامتثل)**: ما قيد قبل من الشروط في هذا النوع من أنواع الحديث.

(وحاذرن): أي كن على حذر وانتبه من دخول **(الشذوذ فيه)**: وهو مخالفة المقبول لمن هو أولى منه عددا أو حفظا وسيأتي أن شاء الله.

(أو اعتلال قادح): واحذر كذلك من وجود العلة القادحة التي **(تلغيه)**: وتؤدي إلى رده فخرج به العلة غير القادحة، كالتردد بين ثقتين أو بين صحابيين، والله الموفق .

شروط الحديث الصحيح

فتلخص مما تقدم أن شروط الحديث الصحيح ينقسم إلى قسمين:

الأول: الشروط الإيجابية .

وهي ثلاثة شروط يجب أن تتوفر في الحديث حتى يحكم بصحته، وهي:

١ – عدالة الرواة .

٢– اتصال السند .

٣– ضبط الرواة .

الثاني: الشروط السلبية:

وهي الشروط التي يجب انتفاؤها في الحديث حتى يحكم بصحته، وهي:

١ –السلامة من الشذوذ، وهو المخالفة .

٢–السلامة من العلة القادحة في صحته .

تعريف الحديث الصحيح في الاصطلاح:

عرفه ابن الصلاح بقوله: (هو الحديث المسند الذي اتصل اسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولم يكن شاذا ولا معللا) اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر: (وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته)اهـ .

وأول من صنف في الصحيح المجرد: هو الإمام أبو عبد الله البخاري، وأما ما جاء عن الشافعي: (ما تحت أديم السماء أصح من موطأ مالك)، فهذا قبل تصنيف الإمام البخاري .

مراتب الحديث الصحيح

ومراتب الحديث الصحيح عند أهل العلم سبعة:

١- **المتفق عليه** وهو ما اتفق عليه الامام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي المتوفي «٢٥٦هـ» صاحب كتاب «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» .

وكتابه أصح كتاب مصنف على الإطلاق، والإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفي «٢٦١هـ» صاحب الصحيح و كتابه ثاني أحد الكتب المصنفة وقد تلقتهما الأمة بالقبول .

ولا يطعن فيهما إلا جاهل بمنزلتهما أو فاسد في عقيدته، يبغض حديث رسول الله ﷺ وحملته .

٢- **ما انفرد به البخاري في صحيحه .**

٣- **ما انفرد به مسلم في صحيحه .**

٤- **ما كان على شرط البخاري ومسلم .**

٥- **ما كان على شرط البخاري .**

٦- **ما كان على شرط مسلم .**

٧- **ما صح على غير شرطهما .**

ويستفاد من هذا التقسيم عند الترجيح، فيقدم ما في الصحيحين على ما انفرد به أحدهما، وهكذا.

مظان الحديث الصحيح

١- **صحيح البخاري** .

٢- **صحيح مسلم** .

٣- **مسند أحمد**، لمؤلفه أحمد بن محمد بن حنبل إمام أهل السنة المتوفى (٢٤١هـ) .

٤- **مسند أبي داود**، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى (٢٧٥) .

٥- **سنن النسائي**، المعروف بالمجتبى، للإمام أحمد بن شعيب النسائي، ويقال النسوي، المتوفى (٣٠٣) .

٦- **جامع الترمذي**، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة المتوفى (٢٧٩) .

٧- **سنن ابن ماجة**، للإمام محمد بن يزيد القزويني المتوفى (٢٧٣) .

وغيرها وبالنسبة لصحيحي الإمام محمد بن حاتم بن حبان المتوفى (٣٥٤) والإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة المتوفى (٣١١) فإنما سميا بالصحيح من باب التجوز، وإلا ففيهما الضعيف والموضوع والمطرح إلى غير ذلك .

وأدنى منهما ما صار عليه الحاكم محمد بن عبد الله بن البيِّع المتوفى (٤٠٥) في كتابه المستدرك فقد اشترط إخراج الصحيح لكنه لم يلتزم ولا يصفو له من شرطه

إلا الثلث كما بين ذلك شيخنا مقبل في مقدمة الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين والله الموفق .

تنبيه : لم يختلف علماء الحديث في شروط الحديث الصحيح لكنهم قد يختلفون في الحكم على بعض الاحاديث لاختلافهم في توفر الشروط المذكورة من عدمها، والله المستعان .

أصح الأسانيد:

وقد تكلم العلماء عن أعلى درجات الصحة من حيث الأسانيد والرجال، والصحيح أنه لا يقال أصح الأسانيد مطلقاً ولكن يقول: أصح الأسانيد عن ابن عمر، أصح الأسانيد عن أبي هريرة، ونحوها .

قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث (ص٢٢):

(فعن أحمد وإسحق: أصحها: الزهري عن سالم عن أبيه. وقال علي بن المديني والفلاس: أصحها محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي. وعن يحيى بن معين: أصحها الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود. وعن البخاري، ومالك عن نافع عن ابن عمر. وزاد بعضهم: الشافعي عن مالك، إذ هو أجل من روي عنه) اهـ

الحديث الحسن

١٨-وَحَسَنٌ في الحَدِّ كَالصَّحِيحِ مَعْ خَفِّ ضَبْطٍ قُلْ عَلَى الصَّحِيحِ

ومن أنواع علم الحديث: (حسن): أي الحديث الحسن (في الحد): في التعريف **(كالصحيح):** كالحديث الصحيح من حيث الشروط الخمسة المذكورة قبل .

(مع خف): قلة (ضبط): احترازا من تمام الضبط الذي هو من شروط الصحيح ولذلك قال الحافظ في نخبة الفكر بعد تعريف الصحيح: (فإن خف الضبط فهو الحسن) .

(قل على الصحيح): أي أن هذا التعريف أصح ما قيل في الحديث الحسن، وقد اختلفت عبارات العلماء في تعريفه .

قال الخطابي في معالم السنن: والحسن منه ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء .اهـ

أخذ بهذا التعريف البيقوني في منظومته حيث قال:

والحسن المعروف طرقاً وغدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت

وقد انتقد العلماء هذا التعريف.

قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث «ص ٣٧»: (فإن كان التعريف هو قوله **(ما عرف مخرجه واشتهر رجاله)**: فالحديث الصحيح كذلك، بل والضعيف، وإن كان بقية الكلام من تمام الحد، فليس هذا الذي ذكره مسلماً له:

أن أكثر الحديث من قبيل الحسان، ولا هو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء)اهـ

وهذ القسم من الحسن مشارك للصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه ومشابه له في انقسامه إلى مراتب بعضها فوق بعض أفاده الحافظ في نزهة النظر (٧٨) .

وقد شَهَرَ الحديث الحسن الترمذي مع أنه قد وجد في كلام مشايخه كالبخاري وعلي ابن المديني .

قال ابن صلاح في مقدمته في مقدمته (ص ٣٥):

(كِتَابُ أَبِي عِيسَى التِّرْمِذِيِّ رَحِمَهُ اللهُ أَصْلٌ فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ وَهُوَ الذى نَوَّهَ بِاسْمِهِ، وَأَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِهِ فِي جَامِعِهِ.

وَيُوجَدُ فِي مُتَفَرِّقَاتٍ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ مَشَايِخِهِ وَالطَّبَقَةِ الَّتِي قَبْلَهُ، كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَالْبُخَارِيِّ، وَغَيْرِهِمَا)اهـ

مظان الحديث الحسن:

ومن مظان الحديث الحسن السنن الأربع التي تقدم ذكرها، ومسند أحمد، وغيرها.

تقسيم الحديث المقبول

وبكثرة الطرق يصير الحديث الحسن صحيحاً.

فعلى هذا فتصير قسمة الحديث المقبول إلى أربعة أقسام:

١- **الصحيح لذاته**، وهو ما تقدم بيانه.

٢- **الصحيح لغيره** وهو الحسن إذا تعددت طرقه .

٣- **الحسن لذاته**، وهو ما تقدم بيانه .

٤- **الحسن لغيره** وهو الضعيف المنجبر، كالمرسل ورواية سيء الحفظ، والمدلس، إذا تعددت طرقه على ما يأتي إن شاء الله في موطنه .

قال الذهبي : في الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص ٣٢):

(فأعلى مراتب الحَسَن: بَهْزُ بن حَكيم، عن أبيه، عن جَدِّه، وعَمْرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه، ومحمد بن عَمْرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة. وابنُ إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التَّيْمِي. وأمثالُ ذلك)اهـ

أقول: يشترط في تحسين حديث محمد بن إسحاق أن يصرح بالتحديث .

الحديث الضعيف

١٩-ثُمَّ الضَّعِيفُ فَاقِدُ الشُـرُوطِ أَو بَعضِـهَا حَقِّقْـهُ بِالمَشْـرُوطِ

(ثم): قسيم الصحيح والحسن من الحديث **(الضعيف):** وهو حديث **(فاقد):** ذاهب **(الشروط):** المعتبرة في حد الصحيح والحسن كفقد الاتصال أو العدالة أو الضبط أو عدم السلامة من الشذوذ والعلة.

(أو بعضها): أو كان فاقداً لبعض هذه الشروط إذ ليس من شرط الضعيف فقد جميع الشروط ولذلك تتعدد أنواعه نظراً لفقد هذه الشروط من وجودها، فقد يكون ضعفه لفقد العدالة، أو الضبط، أو الاتصال، وقد يكون ضعفه لشذوذ، أو لعلة قادحة، وسيأتي بيان كل ذلك مفصلاً بإذن الله تعالى .

(حققه): أي حقق هذا النوع **(بالمشروط):** وهي الشروط المذكورة في حد المقبول .

وقد قال البيقوني :

وكلما عن رتبت الحسن قصر فهو الضعيف وهو أقسام كثر

فمن أنواع الضعيف الموضوع وهو أشدها، ثم المتروك، والمطرح، والضعيف مثل حديث سيء الحفظ، ومن قيل فيه لين والمدلس، ونحو ذلك .

٢٠- خَفِيفُ ضَعْفٍ يَرْتَقِي إِلَى الْحَسَنْ إِنْ كَـانَ ثَـمَّ شَـاهِدٌ فَحَقِّقَـنْ

وبالشواهد والمتابعات يرتقي الحديث (**خفيف ضعف**): أي الذي لم يشتد ضعفه (**يرتقي**): يرتفع (**إلى**): رتبة (**الحسن**): لغيره (**إن كان**): له (**ثم**): هنالك (**شاهد**): مثله أو فوقه أو له متابع فيقويه (**فحققن**): أي هذا الشرط والقيد المهم .

قال الحافظ في النزهة (ص: ٦٨) :

«وإن قامت قرينه ترجح جانب ما يتوقف فيه فهو الحسن أيضاً لا لذاته» .

والقرينة أن يرد من طريق أخرى مثله أو فوقه فيتقوى بها وتشهد له فيحكم له بالحسن لكن لا لذاته وهذا النوع من الحديث معمول به عند جماهير المحدثين ومن ذهب إلى غير ذلك فقوله مردود.

ومعرفة هذا النوع من المهمات، إذ أن كثيراً من الأحاديث من هذا القبيل، وإهمالها قصور في العلم والفهم، والله المستعان .

ومن أمثلة من يحسن حديثه لغيره:

حجاج بن أرطأة، وحصين بن عبد الرحمن الجزري، وعبد الله بن لهيعة، وشهر بن حوشب، وليث بن أبي سليم، وجمع كثير غيرهم على ما يأتي إن شاء الله في ذكر أوصافهم .

الاعتبار

٢١-وَالْبَحْثُ عَنْ مَتَابِعٍ أَوْ شَاهِدِ هُــوَ اعْتِبَــارٌ فَاسْــتَمِعْ لِلنَّاقِــدِ

(والبحث): وهو التنقيب عن طرق الأحاديث في كتب أهل العلم ودواوين السنة عن **(متابع):** للراوي على الحديث **(وشاهد):** لمتن الحديث ويكون الشاهد في الغالب عن صحابي آخر، والتابع عن نفس الصحابي، وإنما تتعدد الطرق .

(هو): أي هذا البحث يدعى **(اعتبار):** بمعنى أن الاعتبار هو البحث عن الشواهد والمتابعات، حيث قال **(فاستمع للناقد):** أي لم انتقد ابن الصلاح في جعله للاعتبار قَسِيماً للشواهد و المتابعات .

قال الحافظ في نزهة النظر (ص ٧٥): (وقولُ ابنِ الصَّلاحِ: «معرفةُ الاعتبارِ والمتابعاتِ والشَّواهِدِ» قد يوهِمُ أَنَّ الاعتبارَ قَسيمٌ لهُما، وليسَ كذلك، بل هُو هيئةُ التوصُّلِ إِليهِما).اهـ

ويُغتفر في باب (الشواهد والمتابعات) من الرواية عن الضعيف القريب الضعف: ما لا يُغتفر في الأصول، كما يقع في الصحيحين وغيرهما مثل ذلك، ولهذا يقول الدارقطني في بعض الضعفاء (يصلح للاعتبار) أو لا يصلح أن يعتبر به، والله أعلم.

والمتابعات تنقسم الى قسمين:

الأول: المتابعة التامة بحيث يُتابع الراوي نفسه .

الثاني: المتابعة القاصرة بحيث يتابعه في شيخه فمن فوقه .

قال الحافظ في نزهة النظر (ص ٨٨):

(مثال المتابعةِ: ما رواهُ الشَّافعيُّ في "الأمِّ"، عن مالِكٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ، عن ابنِ عمر، أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**الشهرُ تِسْعٌ وعِشرون، فلا تَصوموا حتَّى تَروُا الهِلالَ، ولا تُفْطِرُوا حتَّى تَرَوْه، فإنْ غُمَّ عليكم فأَكْمِلوا العِدَّةَ ثلاثين**»

فهذا الحديث، بهذا اللفظ، ظن قوم أن الشافعي تفرَّدَ بهِ عن مالِكٍ، فعدَّوْهُ في غرائِبِه؛ لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسنادِ بلفظِ: «**فإن غُمَّ علَيْكُم فاقْدُرُوا له**» لكنْ وجَدْنا للشَّافعيَّ متابِعاً، وهو عبدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيُّ، كذلك أَخرجَهُ البُخَارِيّ عنهُ، عن مالك، وهذه متابَعَةٌ تامة.

ووَجَدْنا لهُ، أَيضاً، متابَعَةً قاصِرَةً في صحيحِ ابنِ خُزَيمَةَ مِن روايةِ عاصمِ بنِ محمدٍ، عن أبيه -محمد بن زيدٍ- عن جدِّهِ عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ، بلفظِ: "فكملوا ثلاثين، وفي صحيح مسلم مِن روايةِ عُبَيْد اللهِ بنِ عُمَر، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمرَ، بلفظِ: "فاقْدُرُوا ثلاثين.

ولا اقْتِصارَ في هذه المُتَابَعَةِ -سواءٌ كانتْ تامَّةً أمْ قاصِرة- على اللَّفْظِ، بل لو جاءت بالمعنى كفى، لكنَّها مختصةٌ بكونِها مِن روايةِ ذلك الصَّحابيِّ.

وإنْ وُجِدَ مَتْنٌ يُرْوَى مِن حديثِ صحابيٍّ آخَرَ يَشْبَهُهُ في اللَّفظِ والمعنى، أَو في المعنى فقطْ فهُو "الشَّاهِدُ". ومثالُه في الحديثِ الَّذي قدَّمناهُ: ما رواهُ النَّسائيُّ مِن روايةِ محمد بن حُنَين، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ فذَكَرَ مثلَ حديثِ عبد اللهِ بنِ دينارٍ عنِ ابنِ عُمرَ سَواءٌ، فهذا باللَّفظِ.

وأَمَّا بالمَعْنى فهو ما رواهُ البُخَارِيّ مِن روايةِ محمَّدِ بنِ زيادٍ، عن أَبي هُريرةَ، بلفظِ: «**فإن غُمِّيَ عليكم فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شعْبانَ ثلاثين**».

وخَصَّ قومٌ المتابعةَ بما حَصَلَ باللَّفظِ، سواءٌ كانَ مِن روايةِ ذلك الصَّحابيِّ أَم لا، والشاهدَ بما حصلَ بالمَعنى كذلك.

وقد تُطْلَقُ المتابعةُ على الشاهدِ، وبالعكسِ، والأمرُ فيهِ سهلٌ) اهـ

ويستفاد من الشواهد والمتابعات تقوية الحديث الضعيف بشرط أن يزول الضعف بوجود المتابع والشاهد.

وبالله التوفيق

مسميات الأحاديث من حيث الإضافة والنقل

بعد أن ذكر الناظم تقسيم الحديث من حيث القبول والرد شرع في ذكرمسميات الأحاديث من حيث الإضافة والنقل

المرفوع

٢٢-مَرْفُوعُهُ مَا يَنْتَهِي إِلَى النَّبِـيْ قَولًـا وَفِعْلًـا أَو أَقَـرَّ فَانْسُـبِ

أي أن الحديث من حيث من يضاف إليه أقسام أولها: **(مرفوعة)**: أي الحديث المرفوع سمي بذلك لرفعته وعلو منزلته **(ما ينتهي)**: ما تكون نهايته إلى **(النبي)**: ﷺ.

(قولاً): له كحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «**إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل أمرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما جاهر إليه**» متفق عليه **(وفعلاً)**: له ﷺ كحديث ابن عمر رضي الله عنه : «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلاَةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا، وَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ، وَكَانَ لاَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ**» متفق عليه .

(أو أقر): غيره على فعله كحديث ابن عَبَّاسٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الوَلِيد رضي الله عنه قَالَ: «**أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِضَبٍّ مَشْوِيٍّ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ لِيَأْكُلَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ ضَبٌّ، فَأَمْسَكَ يَدَهُ، فَقَالَ خَالِدٌ: أَحَرَامٌ هُوَ؟ قَالَ: «لاَ، وَلَكِنَّهُ لاَ يَكُونُ بِأَرْضِ قَوْمِي،**

فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ» فَأَكَلَ خَالِدٌ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَنْظُرُ قَالَ مَالِكٌ: عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: "بِضَبٍّ مَحْنُوذٍ"» متفق عليه .

(فانسب): أي انسبه إلى رسول الله ﷺ ويلتحق به ما أضيف إلى رسول الله ﷺ من الوصف والهم والترك وغير ذلك من أنواع المرفوع.

ولا يلزم من قولنا حديث مرفوع: أن يكون متصل الإسناد أو مقبول الحكم بل يدخل في ذلك كل مضاف إلى رسول الله ﷺ من الموضوعات والمرسلات والموصولات والصحاح والضعاف وغيرها.

وبالله التوفيق

الموقوف

٢٣-مَوقُوفُهُ مَا كَانَ لِلصَّحَابِيْ قَولًا وَفِعْلًا دُونَمَا ارْتِيَابِ

ولما ذكر الناظم : ما أضيف إلى النبي ﷺ وقدمه لعلوه رتبة ولفظا ثنى بما أضيف إلى الصحابي فقال: **(موقوفه)**: أي الحديث الموقوف **(ما كان)**: إضافته **(للصحابي)**: وهو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك ولو تخللته ردة على الصحيح فقولنا: (من لقي النبي ﷺ) دخل فيه الأعمى والمبصر.

وقولنا: (مؤمناً به) خرج من لقيه في حال كفره ثم أسلم بعد ذلك فإنه في حكم التابعين ويسمى بالمخضرم وقولنا: «ولو تخللته ردة» أي لو حصل لهذا الصحابي ردة كما حصل لطليحة بن خويلد الأسدي رضي الله عنه ثم تاب وقتل مجاهدا .

وقولنا: (على الصحيح) لخلاف في المسألة هذا الراجح فيه.

(قولا): أي للصحابي كقول عمر رضي الله عنه : «نحن قوم أعزنا الله بالإسلام فإذا ابتغينا العزة في غير الاسلام أذلنا الله» أخرجه الحاكم .

(وفعلا): كقولهم أن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه طاف حول الكعبة سابحاً وغير ذلك.

(دونما ارتياب): أي من غير شك في ذلك.

ولم يذكر الإقرار لأن إقراره ليس بحجة فقد يسكت خوفاً ونحوه أما في حق النبي ﷺ فلا يجوز تأخر البيان عن وقت الحاجة.

تنبيه: يصح أن يطلق الموقوف على غير الصحابي، لكن مع التقييد تقول موقوف على سعيد بن المسيب أو على محمد بن سيرين ونحوه .

والله المستعان.

المقطوع

٢٤-مَقْطُوعُـهُ لِتَـابِعِيٍّ يَنْتَهِـيْ قَولًا وَفِعْلًا خُـذْ بِهَـذَا وَانْتَـهِ

(مقطوعه): أي الحديث المقطوع ، وليس المنقطع فتنبه لهذا، فإن المقطوع من مباحث المتن والمنقطع من مباحث الإسناد فالمقطوع هو الحديث الذي ينتهي **(لتابعي)**: وهو من لقي أحد الصحابة وهو مؤمن برسول الله ﷺ ومات على ذلك وهم في الفضل بعد الصحابة لقول رسول الله ﷺ «**خيركم قرني ثم الثاني ثم الثالث**» أخرجه مسلم عن عائشة رضي الله عنها .

(ينتهي): أي القول ينتهي إلى التابعي، فلا يرفع إلى النبي ﷺ ولا يوقف على الصحابة رضوان الله عليهم .

(قولا): أي للتابعي كقوله: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ» رواه مسلم في مقدمة سننه .

(وفعلا): كقولهم: «كان الحسن البصري مستخفي في دار أبي خليفة» أخرجه مسلم، **(خذ بهذا)**: القيد **(وانته)**: عن التطويل الذي لا يفيد ولا ينفع .

وكل هذه المباحث لا تفيد صحة ولا ضعفا وإنما تتميز بها الأنواع من جهة من تضاف إليه، وقد يطلق عليها الآثار .

والله الموفق

المتصل والمسند

٢٥-مُتَّصِلٌ لِلْمُنْتَهَى فَالمُتَّصِلْ وَمُسْنَدٌ مَا لِلرَّسُولِ يَتَّصِلْ

لما بين الناظم أنواع الحديث من حيث من أضيفت إليه وعُلم أن هذا التقسيم لا يدل على قبول أو رد أو اتصال أو انقطاع أراد التمييز بينهما فقال **(متصل)**: أي الإسناد المتصل **(للمنتهى)**: إلى نهايته، فإما أن يكون اتصاله إلى رسول الله ﷺ فهو المرفوع أو يكون اتصاله إلى الصحابي فهو الموقوف أو يكون اتصاله إلى التابعي فهو المقطوع فهذا النوع اسمه **(المتصل)** .

وقد غلَّطَ العلماء البيقوني في هذا الموطن حيث قال:

وما بسمع كل راو يتصل إسناده للمصطفى فالمتصل

حيث قيد المتصل بالمرفوع والصواب أن يقول:

وما بسمع كل راو يتصل إسناده للمنتهى فالمتصل

سواء انتهى إلى النبي ﷺ أو إلى الصحابي أو إلى التابعي.

ثم ميز بين أنواع المتصلات بقوله: **(ومسند)**: أي الحديث المسند الذي يتصل **(للرسول)**: ﷺ فتلخص أن المسند مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال.

فقولنا: (مرفوع): خرج به الموقوف والمقطوع.

وقولنا: (صحابي): خرج به المرسل ونحوه .

وقولنا: (بسند): خرج ما روي بغير سند .

وقولنا: (ظاهره الاتصال): خرج به ما ظاهره الانقطاع .

والله الموفق

العالي والنازل

٢٦-عُلُـوُّهُ قَلَّـتْ رِجَـالُ السَّـنَدِ نَازِلُـهُ زِيَـادَةٌ فِـي العَـدَدِ

(علوه): أي ومن أنواع الحديث العالي وهو ما **(قلت)**: فيه **(رجال)**: الوسائط **(السند)**: طريق المتن وهو الحديث الذي تقل فيه الوسائط بين المصنف والرسول ﷺ وهذا هو العلو المطلق وهذا النوع يرغب فيه أهل الحديث.

قال أحمد بن حنبل رحمه الله: طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف.

وقال يحيى بن معين رحمه الله : قيل له في مرضه الذي مات فيه: ما تشتهي؟ قال: بيت خالي وإسناد عالي.

وأعلى ما في صحيح البخاري الثلاثيات وليس في مسلم والنسائي من الثلاثيات شيء.

وثلاثيات البخاري أكثرها من طريق مكي بن إبراهيم، عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع عن رسول الله ﷺ .

ومنها ما هو من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري عن حميد عن أنس رضي الله عنه .

وفي سنن ابن ماجة : عدة من الثلاثيات، كلها من طريق جبارة بن مغلس، وهو ضعيف عن كثير بن مسلم عن أنس رضي الله عنه .

وفي سنن الترمذي : ثلاثي من طريق عمر بن شاكر ضعيف قال الترمذي رحمه الله (٢٢٦٠) - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الفَزَارِيُّ ابْنُ بِنْتِ السُّدِّيِّ الكُوفِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ شَاكِرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ فِيهِمْ عَلَى دِينِهِ كَالقَابِضِ عَلَى الجَمْرِ**».

واختلف في سنن أبي داود: فقيل فيه ثلاثي وهو ما روي بسنده: (٤٧٤٩) - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ أَبُو طَالُوتَ، قَالَ: شَهِدْتُ أَبَا بَرْزَةَ دَخَلَ عَلَى عُبَيْدِ اللهِ بْنِ زِيَادٍ، فَحَدَّثَنِي فُلَانٌ - سَمَّاهُ مُسْلِمٌ وَكَانَ فِي السِّمَاطِ - فَلَمَّا رَآهُ عُبَيْدُ اللهِ قَالَ: إِنَّ مُحَمَّدِيَّكُمْ هَذَا الدَّحْدَاحُ، فَفَهِمَهَا الشَّيْخُ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَحْسَبُ أَنِّي أَبْقَى فِي قَوْمٍ يُعَيِّرُونِي بِصُحْبَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَالَ لَهُ عُبَيْدُ اللهِ: إِنَّ صُحْبَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَكَ زَيْنٌ غَيْرُ شَيْنٍ، قَالَ: إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِأَسْأَلَكَ عَنِ الْحَوْضِ، سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَذْكُرُ فِيهِ شَيْئًا؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَرْزَةَ: نَعَمْ «لَا مَرَّةً، وَلَا ثِنْتَيْنِ، وَلَا ثَلَاثًا، وَلَا أَرْبَعًا، وَلَا خَمْسًا، فَمَنْ كَذَّبَ بِهِ فَلَا سَقَاهُ اللهُ مِنْهُ، ثُمَّ خَرَجَ مُغْضَبًا»

وليس في مسلم والنسائي: من الثلاثيات شيء والله المستعان .

(نازلهُ): أي الحديث النازل **(زيادة في العدد):** أي في عدد الرواة بين المصنف وبين الرسول ﷺ وأنزل ما في البخاري ما أخرجه رقم (٧١٣٥) فقال حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، ح وحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، حَدَّثَتْهُ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَزِعًا يَقُولُ: «**لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ فُتِحَ اليَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوج وَمَأْجُوج مِثْلُ هَذِهِ، وَحَلَّقَ بِإِصْبَعَيْهِ الإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا**»، قَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «**نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الخُبْثُ**».

حيث وبين البخاري وبين الرسول ﷺ تسعة، والله المستعان.

ويقدم العلماء العالي على النازل لقلة الوسائط وسهولة الحفظ وكثرة الضبط أما إذا كان العالي ضعيفا فيتقدم النازل والله المستعان .

وينقسم العلو إلى قسمين:

الأول: العلو المطلق: وهو العلو إلى النبي ﷺ.

الثاني: العلو النسبي: وهو العلو إلى صاحب كتاب أو مصنف أو نحو ذلك.

قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث «ص ١٦١»:

(ولهذا تداعت رغبات كثير من الأئمة النقاد، والجهابذة الحفاظ، إلى الرحلة إلى أقطاب البلاد، طلباً لعلو الإسناد. وإن كان قد منع من جواز الرحلة بعض الجهلة من العباد، فيما حكاه الرامهُرمُزي في كتابه الفاصل.

ثم إن علو الإسناد أبعد من الخطأ والعلة من نزوله.

وقال بعض المتكلمين: كلما طال الإسناد كان النظر في التراجم والجرح والتعديل أكثر فيكون الأجر على قدر المشقة.

وهذا لا يقابل ما ذكرناه والله أعلم، وأشرف أنواع العلو ما كان قريباً إلى رسول الله ﷺ ، فأما العلو بقربه إلى إمام حافظ، أو مصنف، أو بتقدم لسماع: فتلك أمور نسبية.

وقد تكلم الشيخ أبو عمر : هاهنا على " الموافقة "، وهي: انتهاء الإسناد إلى شيخ مسلم مثلاً، والبدل، وهو: انتهاءه إلى شيخ شيخه أو مثل شيخه، والمساواة ، وهو: أن تساوي في إسنادك الحديث لمصنف، والمصافحة، وهي: عبارة عن نزولك عنه بدرجة حتى كأنه صافحك به وسمعته منه.) اهـ

والله الموفق

الغريب

٢٧-غَرِيبُهُ وَالفَرْدُ يَرْوِي الوَاحِدُ عَزِيزُهُ بِاثْنَيْنِ لَا تُزَايِدُوا

(غريبه..): ومن أنواع الحديث (الغريب) غرابة مطلقة وهو: الحديث رواية الواحد، وضابطه أن ينفرد بروايته راو واحد في أقل طبقة من طبقات السند .

وهو منقسم إلى قسمين:

١- غريب مطلق :

وهو الحديث الذي يكون التفرد فيه من أول السند، أي من جهة الصحابي كحديث: «**إنما الاعمال بالنيات**» حيث تفرد بروايته عن رسول الله ﷺ عمر رضي الله عنه وعن عمر علقمة بن وقاص وعن علقمة محمد بن إبراهيم التيمي وعن محمد بن إبراهيم يحيى بن سعيد .

٢- غريب نسبي :

وهو الحديث الذي تكون الغرابة نسبية إلى جهة معينه أو إلى راو واحد ولا يلزم أن يكون الحديث غريباً مطلقاً فقد يكون الحديث مشهوراً عن عائشة ولكن تفرد بالرواية عنها المدنيون أو أن الحديث مشهور وتفرد به المكيون.

قال الحافظ في النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧٠٦):

(حديث "القضاة ثلاثة". تفرد به أهل مرو، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه – وقد جمعت طرقه في جزء.

وكذا حديث يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد الجهني في "اللقطة". تفرد به أهل المدينة. عنه)اهـ

قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث (ص: ٦١):

وللحافظ الدارقطني كتاب في الإفراد في مائة جزء، ولم يسبق إلى نظيره. وقد جمعه الحافظ محمد بن طاهر في إطراف رتبه فيها.

والله الموفق

العزيز

(عزيز): أي ومن أنواع الحديث العزيز.

والعزيز في اللغة: من العزة أي القلة وقيل من القوة.

واصطلاحا: هو الحديث الذي يكون في أقل طبقة من طبقات السند اثنان.

بينما قال البيقوني: عزيز مروي اثنين أو ثلاثة .

ورد عليه العلماء: أن هذا غير صحيح فإن الحديث إذا كان في أقل طبقة من طبقاته ثلاثة كان مشهورا على ما يأتي.

قال الحافظ في نزهة النظر (ص: ٢٠٠):

(مثالُهُ: ما رَواهُ الشَّيْخانِ مِن حديثِ أَنَسٍ، والبخاريُّ مِن حديثِ أبي هريرة أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ**» الحديث. ورواه عَنْ أَنَسٍ قَتادَةُ وعبدُ العزيزِ بنُ صُهَيْبٍ، ورواهُ عَنْ قتادَةَ شعبةُ وسعيدٌ، ورواهُ عَنْ عبدِ العزيزِ إِسماعيلُ بنُ عُلَيَّة وعبدُ الوارِثِ ورواه عن كُلٍّ جماعة.)اهـ

والله الموفق .

أقسام المشهور

٢٨- مَشْـهُورُهُ ثَلَاثَــةٌ فَــأَكْثَرُ مَـا لَـمْ يَكُـنْ تَـوَاتُرٌ فَلْتَـذْكُرُوا

(مشهوره): ومن أنواع الحديث المشهور، وهو الحديث الذي يكون في أقل طبقة من طبقاته **(ثلاثة)**: فأكثر، مالم يصل إلى حد التواتر ويسميه بعض العلماء المستفيض.

قال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث «ص ١٦٥»:

(والشهرة أمر نسبي، فقد يشتهر عند أهل الحديث أو يتواتر ما ليس عند غيرهم بالكلية.

ثم قد يكون المشهور متواتراً أو مستفيضاً، وهو ما زاد نقلته على ثلاثة.

وعن القاضي الماوردي: أن المستفيض أقوى من المتواتر. وهذا اصطلاح منه.

وقد يكون المشهور صحيحاً، كحديث «الأعمال بالنيات»، وحسناً.

وقد يشتهر بين الناس أحاديث لا أصل لها، أو هي موضوعة بالكلية.) اهـ

وقد ألف في ذلك كتاباً: منها كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (المتوفى: ١١٦٢هـ)

والله الموفق

المتواتر

ومن أقسام الحديث المتواتر، وقد قال في بيانه **(تواتر)**: هو الحديث الذي يرويه جمع كثير في كل طبقة من طبقات السند بحيث تحيل العادة تواطؤهم على الكذب وأسندوه إلى أمر محسوس .

قال الحافظ في نزهة النظر «ص ٣٧»:

(والكثرةُ أحدُ شروطِ التَّواتُرِ، إذا وَرَدَتْ بلا حصرِ عددٍ مُعَيَّنٍ، بل تَكُوْن العادةُ قد أحالتْ تواطؤَهُم على الكذِبِ، وكذا وقوعُهُ منهُم اتِّفاقاً مِن غيرِ قصدٍ- فلا مَعْنى لِتعْيينِ العَدَدِ على الصحيح.

ومِنْهم مَنْ عَيَّنه في الأربعة.

وقيلَ: في الخَمْسةِ.

وقيل: في السَّبعةِ.

وقيل: في العشرةِ.

وقيلَ: في الاثنَيْ عَشَر.

وقيل: في الأربعينَ.

وقيلَ: في السَّبعينَ.

وقيلَ غيرُ ذلك، إلى أن قال فإذا جَمَع هذهِ الشروطَ الأربعةَ، وهي:

١- عددٌ كثير أحالت العادة تواطؤَهم، أو توافُقَهم، على الكذب.

٢- رووا ذلك عن مِثْلِهم من الابتداءِ إلى الانتهاءِ.

٣- وكان مُسْتَنَدُ انْتِهائِهم الحِسَّ.

٤- وانْضافَ إلى ذلك أَنْ يَصْحبَ خبرَهم إفادةُ العلمِ لِسامِعِهِ.

فهذا هو المتواتِرُ)اهـ

(فلتذكروا): هذا التقسيم والبيان حتى لا يلتبس عليكم الآمر

قال الحافظ: (وكل هذه الاقسام آحاد ما عدى الأخير) اهـ

ومع ذلك فالحديث إذا ثبت أفاد العلم والعمل، سواء كان متواتراً أم آحاداً، وإنما رد خبر الآحاد في العقيدة المبتدعة من الخوارج والمعتزلة وغيرهم .

وهذا القول الذي قالوه والأصل الذي أصلوه يخالف الثوابت من حديث رسول الله ﷺ ومذهب السلف الصالح، وقد رده ابن القيم كما في كتاب مختصر الصواعق المرسلة من أوجه كثيرة، وللبخاري رحمه الله تعالى في صحيحه كتاب في قبول خبر الأحاد وساق فيه أحاديث كثيرة .

قال ابن القيم كما في مختصر الصواعق (ص: ٥٧٨):

(وَلَمْ يَزَلِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ عَهْدِ الصَّحَابَةِ يَقْفُونَ أَخْبَارَ الْآحَادِ وَيَعْمَلُونَ بِهَا وَيُثْبِتُونَ للهِ تَعَالَى بِهَا الصِّفَاتِ، فَلَوْ كَانَتْ لَا تُفِيدُ عِلْمًا لَكَانَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَتَابِعُوهُمْ وَأَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ كُلُّهُمْ قَدْ قَفَوْا مَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ)اهـ.

والله الموفق

المسلسل بالوصف والحالات

٢٩- مُسَلْسَلٌ بِالوَصْفِ وَالحَالَاتِ أَلْفَاظُ تَحْدِيثٍ فَقُلْ لِي هَاتِ

(مسلسل): أي الحديث المسلسل مأخوذ من السلسلة **(بالوصف):** كقوله حدثني مبتسماً **(الحالات):** كقوله حدثني وهو جالس أو ضرب على فخذي.

(ألفاظ تحديث): كالتسلسل بالعنعنة أو السماع أو التحديث **(فقل):** أيها الطالب **(لي هات):** أمثلة على ما ذكرت .

وقد صنفت فيها المصنفات ومنها جياد المسلسلات لجلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)

ومن أمثلة المسلسلات:

ما أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين (٢٨٩٩) فقال حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ السَّمَّاكِ إِمْلَاءً فِي مَسْجِدِهِ بِبَغْدَادَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَيْثَمٍ الْبَلَدِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ رضي الله عنه قَالَ: قَعَدْنَا نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْنَا: «لَوْ نَعْلَمُ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ، عَمِلْنَا، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ

مَرْصُوصٌ ﴿٤﴾ [الصف:١-٥] إِلَى آخِرِ السُّورَةِ، وَقَرَأَهَا عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ »

زَادَ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ فِي حَدِيثِهِ: وَقَالَ لَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: «قَرَأَهَا عَلَيْنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ هَكَذَا» قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: «وَقَرَأَهَا عَلَيْنَا الْأَوْزَاعِيُّ هَكَذَا» قَالَ إِبْرَاهِيمُ: «وَقَرَأَهَا عَلَيْنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ هَكَذَا» قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ السَّمَّاكِ: «وَقَرَأَهَا عَلَيْنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْهَيْثَمِ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ هَكَذَا» قَالَ الْحَاكِمُ: «وَقَرَأَهَا عَلَيْنَا أَبُو عَمْرِو بْنُ السَّمَّاكِ مِنْ أَوَّلِ السُّورَةِ إِلَى آخِرِهَا هَكَذَا» وَقَرَأَهَا عَلَيْنَا الْحَاكِمُ مِنْ أَوَّلِ السُّورَةِ إِلَى آخِرِهَا.

قال السيوطي في جياد المسلسلات (ص: ٧٣):

الْمُسَلْسَلُ بِالْأَوَّلِيَّةِ حَدَّثَنِي بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ بْنُ الْمُلَقِّنِ، مِنْ لَفْظِهِ، وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ.

قَالَ: حَدَّثَنَا جَدِّي، وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ.

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْفَتْحِ الْمَيْدُومِيُّ، وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْفَرَجِ الْحَرَّانِيُّ، وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْفَرَجِ بْنُ الْجَوْزِيِّ وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعْدٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ النَّيْسَابُورِيُّ، وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ.

قَالَ: حَدَّثَنِي وَالِدِي، وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ.

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو طَاهِرِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَحْمِشٍ الزِّيَادِيُّ، وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ.

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَامِدِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ بِلَالٍ البَزَّازُ، وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ.

قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ الْحَكَم وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي قَابُوسٍ، مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا مَنْ فِي الأَرْضِ يَرْحَمُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ**» . انتهى

وبالله التوفيق

رواية الأقران والأكابر والأصاغر

٣٠- رِوَايَةُ الأَقْـرَان وَالأَكْـابَرِ وَمِثْلُـهُ روايـــةُ الأَصَـــاغِرِ

ومن أنواع علم الحديث: (رواية الأقران): وهي: أن تقع الرواية بين تلميذين لشيخ بحيث يروي أحدهما عن الأخر ويعرف هذا النوع حتى لا يظن فيه القلب وغيره .

قال الحافظ في نزهة النظر (ص ١٤٩):

(فإِنْ تَشارَكَ الرَّاوِي ومَنْ روى عَنْهُ في أَمرٍ مِن الأمورِ المتعلِّقَةِ بالرِّوايةِ؛ مثلِ السِّنِّ و اللقى ، وهو الأخذُ عن المشايخِ؛ فهُو النَّوعُ الَّذي يُقالُ لهُ: روايةُ الأقْرانِ؛ لأَنَّهُ حينئذٍ يكونُ راوياً عن قَرينِهِ)اهـ

ومنه أيضاً رواية **(الأكابر):** عن الأصاغر ومثله رواية النبي ﷺ عن تميم الداري ومثله رواية **(الأصاغر):** وهذا كثير .

قال ابن حجر في نزهة النظر (ص٢٤٤):

(وإن روى الراوي عمن هو دونه في السنِّ، أَو في اللُّقِيِّ، أَو في المِقْدار، فهذا النَّوعُ هو روايةُ الأكابِرُ عَنِ الأصاغر.

ومِنْهُ، أَيْ: مِن جُمْلةِ هذا النوعِ -وهو أَخَصُّ مِن مُطْلقِهِ- روايةُ الآباءُ عَنِ الأبْناءِ، والصحابةِ عنِ التَّابعينَ والشيخِ عن تلميذِهِ، ونحوِ ذلك، وفي عكسه كثرةٌ؛ لأنه هو الجادّةُ المسْلوكةُ الغالبةُ، ومِنْه مَن رَوى عَنْ أَبيهِ، عَنْ جَدِّهِ.

وفائدةُ معرفةِ ذلك التمييزُ بينَ مراتِبِهم، وتنزيلُ الناسِ منازِلَهم.

وقد صَنَّفَ الخطيب في روايةِ الآباءِ عنِ الأبناءِ تصنيفاً، وأَفرد جُزءاً لطيفاً في روايةِ الصَّحابةِ عن التَّابِعينَ. وجَمَع الحافظُ صلاح الدين العَلائيُّ، مِن المتأَخِّرينَ، مُجلَّداً كبيراً في معرفةِ مَن رَوى عن أَبيهِ، عن جدِّهِ، عن النبي ﷺ وقسَّمه أَقساماً :

فَمِنْه ما يعودُ الضَّميرُ في قولِه عن جدِّهِ على الرَّاوي، ومنهُ ما يعودُ الضَّميرُ فيهِ على أَبيهِ، وبَيَّنَ ذلك وحقَّقَهُ، وخَرّج في كلِّ ترجمةٍ حديثاً مِن مَرْوِيِّهِ، وقد لخّصْتُ كتابَهُ المذكورَ وزِدْتُ عليهِ تَرَاجِمَ كثيرةً جِدّاً. وأَكثرُ ما وقعَ فيه ما تسلسلتْ فيه الرواية عن الآباء بأربعةَ عشرَ أباً)اهـ

وبالله التوفيق

المدبج

٣١- مُدَبَّج يَرْوِي قَرِينٌ عَنْ أَخِهْ فَاعْلَمْ هُدِيتَ ذَا العُلُومِ وَ انْتَخِهْ

ومن أنواع علم الحديث (مدبج) مأخوذ من ديباجة الوجه وهو أن يروي كل قرين عن قرينه ويخالف رواية الأقران في أنه يروي أحدهما عن الآخر ولا عكس أما المدبج فكل واحد يروي عن الثاني .

قال الحافظ في نزهة النظر (ص ١٤٩) :

(وإِنْ رَوى كُلٌّ مِنْهُما؛ أَي: القَرينَيْنِ عَنِ الآخَرِ؛ فهو المُدَبَّجُ، وهو أَخصُّ مِن الأَوَّلِ، فكلُّ مُدَبَّج أَقرانٌ، وليسَ كلُّ أَقرانٍ مدبَّجاً.

وقد صنَّفَ الدار قطني في ذلك، وصنَّف أَبو الشيخِ الأصبهانيُّ في الَّذي قبلَه، وإِذا روى الشَّيخُ عن تلميذِهِ صَدَق أَنَّ كلاًّ منهُما يروي عنِ الآخَرِ؛ فهل يُسمَّى مُدبَّجاً؟

فيهِ بحثٌ، والظَّاهرُ: لا؛ لأَنَّهُ مِن روايةِ الأكابِرِ عَنِ الأصاغر)اهـ

(فاعلم): تعلم (هديت): وفقت وعلمت سبيل الخير (ذا): هذه (العلوم): المذكورة في هذه المنظومة وما في بابها مما يحتاجه الطالب (وانتخه): اختر منها ما تستفيده في حياتك العلمية والعملية لأن من لم يكتف بالمفيد ولم يحرص عليه ربما تشعب ولم يحصل على كثير شيء والله المستعان .

وبالله التوفيق

أسباب الطعن في الرواة

٣٢- أَسْبَابُ طَعْنٍ فِي الرِّوَاةِ عَشَرَهْ ... أَذْكُرُهَا مَنْظُومَةً مُسَطَرَهْ

٣٣- وَنَثْرُهَا لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرِ ... مَذْكُورَةً فِيْ نُخْبَةٍ لِلْفِكَرِ

٣٤- خَمْسَةُ أَسْبَابٍ إِلَى الْعَدَالَهْ ... فَحَقِّقَنْ وَلْتُتْقِنَنْ مَاقَالَهْ

٣٥- جَهَالَةٌ وَالْبِدْعَةُ الرَّدِيَّهْ ... وَالْفِسْقُ أَيْضَاً فِعْلَةٌ خَزِيَّهْ

٣٦- وَكَذِبٌ وَتُهْمَةٌ بِالْكَذِبِ ... يَارَبِّ جَنِّبْنَا طَرِيْقَ الْعَطَبِ

اعلم وفقك الله أن أسباب ضعف الحديث ثلاثة ، وهي:

الأول: السقط في الأسانيد .

الثاني: الطعن في العدالة .

الثالث: الطعن في الحفظ .

وسيأتي بيانها مع التفصيل إن شاء الله، فقول الناظم :

(أسباب طعن في الرواة): أي أسباب الطعن في راوي الحديث، بحيث ترد روايته، وهي على الإجمال طعن من جهة العدالة، وطعن من جهة الضبط، ولكن عند تفصيلها فهي **(عشرة)**: أسباب خمسة تعود إلى العدالة، وخمسة تعود إلى الضبط.

(أذكرها): في هذه المقدمة **(منظومة)**: نظماً **(مسطرة)**: مسطورة مكتوبة .

(ونثرها): أي جاءت نثراً **(للحافظ ابن حجر)**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، شارح كتاب البخاري في فتح الباري، المتوفي (٨٥٢) .

(مذكورة): ذكرها **(في نخبة للفكر)**: وهي رسالة نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر.

وقد شرح هذا المختصر في كتاب: «نزهة النظر شرح نخبة الفكر» .

(خمسة أسباب): **تضعف الحديث وترجع (إلى العدالة)**: **بالطعن في عدالة الراوي (فحققن)**: معرفة هذا التقسيم **(ولتتقنن ما قاله)**: ولتتقن هذا الباب فهماً وتطبيقا، وهي:

الأول: **الجهالة**: وأشار إليه الناظم بقوله **(جهالة)**: وهي منقسمة إلى جهالة عين وحال على ما يأتي إن شاء الله .

قال الحافظ في نزهة النظر (ص ١٢٥):

(فإن سُمِّيَ الرَّاوي، وانْفَرَدَ راوٍ واحدٌ بالرِّوايةِ عنه، فهو مجهول العين، كالمبهم، إلا أن يوثقه غير مَن ينفرد به عنه أَوْ إنْ روى عنهُ اثنانِ فصاعِداً، ولم يُوَثَّقْ فهو مَجْهولُ الحالِ، وهُو المَسْتورُ.

وقد قَبِلَ رِوَايَتَهُ جَمَاعَةٌ بغيرِ قيدٍ، وردَّها الجمهورُ.

والتحقيقُ أَنَّ روايةَ المستورِ، ونحوِهِ، ممَّا فيهِ الاحتِمالُ؛ لا يُطْلَقُ القولُ بردِّها، ولا بِقَبولِها، بل يقال: هي موقوفةٌ إِلى اسْتِبانَةِ حالِه، كما جَزَمَ بهِ إِمامُ الحَرمينِ، ونحوُهُ قولُ ابنِ الصَّلاحِ فيمَن جُرِحَ بجَرْحٍ غيرِ مُفَسَّر)اهـ.

قال الدارقطني في السنن (٤/ ٢٢٦):

(وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ لَا يَحْتَجُّونَ بِخَبَرٍ يَنْفَرِدُ بِرِوَايَتِهِ رَجُلٌ غَيْرُ مَعْرُوفٍ ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْعِلْمُ عِنْدَهُمْ بِالْخَبَرِ إِذَا كَانَ رُوَاتُهُ عَدْلًا مَشْهُورًا ، أَوْ رَجُلٌ قَدِ ارْتَفَعَ اسْمُ الْجَهَالَةِ عَنْهُ ، وَارْتِفَاعُ اسْمِ الْجَهَالَةِ عَنْهُ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ رَجُلَانِ فَصَاعِدًا ، فَإِذَا كَانَ هَذِهِ صِفَتُهُ ارْتَفَعَ عَنْهُ اسْمُ الْجَهَالَةِ وَصَارَ حِينَئِذٍ مَعْرُوفًا ، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ انْفَرَدَ بِخَبَرٍ وَجَبَ التَّوَقُّفُ عَنْ خَبَرِهِ ذَلِكَ حَتَّى يُوَافِقَهُ غَيْرُهُ) اهـ

الثاني: البدعة: (والبدعة الردية): وهي: طريقة في الدين على غير مثال سابق، وقد حذر الله تعالى منها قال تعالى﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [الشورى:٢١].

وهي منقسمة إلى قسمين:

بدعة مكفرة، وبدعة مفسقة .

قال الحافظ في نزهة النظر (ص ١٠٢):

(البِدْعَةُ، وهي السَّببُ التَّاسعُ مِن أَسبابِ الطَّعنِ في الرَّاوي، وهي إِمَّا أَنْ تَكونَ بمُكَفِّرٍ؛ كأَنْ يعتَقِدَ ما يستَلْزِمُ الكُفْرَ، أو بِمُفَسِّقٍ.

فالأوَّلُ: لا يَقْبَلُ صاحِبَها الجُمهورُ، وقيلَ: يُقْبَلُ مُطلقاً، وقيلَ: إِنْ كانَ لا يعتَقِدُ حِلَّ الكَذِبِ لنُصرَةِ مقالَتِه [قُبِلَ] .

والتحقيق: أنه لا يُرَدُّ كُلُّ مُكفَّرٍ ببدعَتِه ؛ لأَنَّ كلَّ طائفةٍ تدَّعي أَنَّ مخالِفيها مبتَدِعةٌ، وقد تُبالِغُ فتُكفِّرُ مخالِفها ، فلو أُخِذَ ذلك على الإِطلاقِ؛ لاسْتَلْزَمَ تكفيرَ جميعِ الطَّوائفِ، فالمُعْتَمَدُ أَنَّ الَّذي تُرَدُّ روايتُهُ مَنْ أَنْكَرَ أَمراً مُتواتِراً مِن [الشَّرعِ]، معلوماً مِن الدِّينِ بالضَّرورةِ، وكذا مَن اعتقدَ عكسَهُ.

فأَمَّا مَن لم يَكُنْ بهذِهِ الصِّفَةِ، وانْضَمَّ إِلى ذلك ضَبْطُهُ لِما يَرويهِ مَعَ وَرَعِهِ وتَقْواهُ؛ فلا مانِعَ مِن قَبولِهِ أصلاً .

والثاني: وهو مَن لا تَقْتَضي بدعَتُهُ التَّكفيرَ أَصلاً، [و] قد اختُلِفَ أَيضاً في قَبولِهِ ورَدِّهِ:

فقيلَ: يُرَدُّ مُطلَقاً – وهُو بَعيدٌ –.

وأَكثرُ مَا عُلِّلَ بِهِ أَنَّ في الرِّوايةِ عنهُ تَرْويجاً لأمرِهِ وتَنْويهاً بذِكْرِهِ.

وعلى هذا؛ فيَنْبَغي أَنْ لا يُرْوى عنْ مُبْتَدِعٍ شيءٌ يُشارِكُه فيهِ غيرُ مُبتدِعٍ.

وقيلَ: يُقْبَلُ مُطْلقاً إِلاَّ إِن اعْتَقَدَ حِلَّ الكَذِبِ؛ كما تقدَّمَ.

وقيلَ: يُقْبَلُ مَنْ لَمْ يَكُنْ داعِيةً إِلى بِدعَتِهِ؛ لأَنَّ تزيينَ بِدعَتِه قد يَحْمِلُهُ على تَحريفِ الرِّواياتِ وتَسويَتِها على ما يقتَضيهِ مذهَبُه، وهذا في الأَصَحِّ)اهـ

الثالث: الفسق: (والفسق أيضا)؛ ومنها أيضا الفسق، **(فعلة خزية)؛** قبيحة تخزي صاحبها في الدنيا وربما في الآخرة إن لم يستره الله .

ومن أمثلة ذلك:

أن السلمي سأل الدارقطني عن علي بن سراج؟ فقال: " كان يعرف ويفهم، ولم يكن يذاكر، فإنه كان يشرب المسكر ويسكر "(١).

وقال العباس بن محمد الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول وذكرت له شيخاً كان يلزم سفيان بن عيينة يقال له: ابن مناذر، فقال: " أعرفه، كان صاحب شعر، ولم يكن من أصحاب الحديث، [وكان يتعشق ابن عبد الوهاب الثقفي، وكان يقول فيه الشعر، وكان يشبب بنساء ثقيف؛ فطردوه من البصرة، فخرج إلى مكة]، وكان يرسل العقارب في مسجد الحرام حتى تلسع الناس، وكان يصب المداد [بالليل] في المواضع التي يتوضأ منها حتى تسود وجوه الناس، ليس يروي عنه رجل فيه خير " ولذا قال فيه ابن عدي كذلك: " لم يكن من أصحاب الحديث، وكان الغالب عليه المجون واللهو ". (٢).

الرابع: (وكذب): الكذب الصريح في حديث النبي ﷺ، وحديثه الموضوع، وهو شر أنواع الحديث، على ما يأتي بيانه .

---

(١) سؤالات السلمي (النص: ١٩٩).

(٢) تاريخ يحيى (النص: ٣٠٩)، ونقله عنه: ابن حبان في " المجروحين " (٢/ ٢٧١) وابن عدي (٧/ ٥٢٠) والزيادة له، وهيَ صحيحة عن عباس، والخطيب في " الكفاية " (ص: ٢٤٥) وله نحوُ زيادة ابنِ عدي.

الخامس: **(وتهمة بالكذب)**: وهو الخامس من هذه الأسباب، وهو الذي يروي ما يخالف المعقول والمنقول، ولكن لم يثبت عليه الكذب .

قال الحافظ في نزهة النظر (ص ٩١):

(وَالقسمُ الثَّاني مِن أَقسامِ المَردودِ، وهو ما يكونُ بسبَبِ تُهمَةِ الرَّاوي بالكَذِبِ، وهُو المَتْروكُ) اهـ

(يا رب جنبنا طريق العطب): دعاء أنه يسلمه الله من طريق العطب والهلاك .

٣٧-وَخَمْسَةٌ أَيْضَاً مِنْ الْأَسْبَابِ عَائِدَةٌ لِلضَّبْطِ يَا أَصْحَابِي

٣٨- فُحْشُ الْغَلَطْ وَسُوْءُ حِفْظٍ غَفْلَهْ وَكَثْرَةُ الْأَوْهَامُ بِئْسَ الْخِصْلَهْ

(وخمسة أيضا من الأسباب): وخمسة أسباب للطعن في الراوي تعود إلى الضبط واختلاله.

الأول: (فحش الغلط): بحيث يكثر غلطه، فيرجعه على جانب إصابته، فيرفع الموقوفات، ويوصل المرسلات، ونحو ذلك .

الثاني: (سوء الحفظ):

قال الحافظ في نزهة النظر (ص ١٠٤):

(سوءُ الحِفْظِ وهو السَّببُ العاشِرُ مِن أَسبابِ الطَّعنِ، والمُرادُ بهِ: مَن لم يُرَجَّحْ جانِبُ إِصابتِه على جانِبِ خَطَئِهِ، وهو على قسمينِ:

إِنْ كانَ لازِماً للرَّاوي في جَميعِ حالاتِه، فهُو الشاذُّ؛ على رَأْيِ بعضِ أَهلِ الحَديثِ.

أَوْ «إن» كانَ سوءُ الحفظِ طارِئاً على الرَّاوي إِمَّا لكِبَرِهِ أَو لذَهابِ بصرِه، أَوْ لاحتِراقِ كُتُبِه، أَو عدمِها؛ بأَنْ كانَ يعْتَمِدُها، فرَجَعَ إِلى حفظِهِ، فساءَ ، فهذا هو المُخْتَلِطُ.

والحُكْمُ فيهِ أَنَّ ما حَدَّثَ بهِ قبلَ الاختلاطِ إِذا تَمَيَّزَ قُبِلَ، وإِذا لم يَتَمَيَّزْ تُوُقِّفَ فيهِ، وكذا مَن اشتَبَهَ الأمرُ فيهِ، وإِنَّما يُعْرَفُ ذلك باعْتِبارِ الآخِذينَ عنهُ) اهـ

الثالث: (الغفلة): بحيث يرفع الموقوف ويوقف المرفوع، وهكذا .

الرابع: **(كثرة الأوهام)** .

قال الحافظ في نزهة النظر (ص ٩٢):

(ثمَّ الوَهَمُ، إِنِ اطُّلعَ عَليهِ؛ أي: على الوَهَمِ بِالقَرائِنِ الدَّالَّةِ على وَهَمِ راويهِ مِن وَصْلِ مُرْسَل أَو مُنْقَطع، أَو إِدخال حَديثٍ في حَديثٍ، أَو نحوِ ذلك مِن الأشياءِ القادحةِ) اهـ

(بئس الخصلة): أي خصلة سيئة .

٣٩-وَتَمَتُ الْعِدَةُ بِالْمُخَالَفَهْ يَارَبِّ سَلِّمْ مِنْ طَرِيْقٍ حَائِفَهْ

(وتمت العدة): عدة العشرة **(بالمخالفة):** مخالفة الراوي لغيره من الرواة الاثبات فيعلم أنه لم يتقن ما روى وحفظ والله المستعان.

(يا رب سلم من طريق حائفة): دعاء الله أن يسلم من **(طريق)** مخالفة لمنهج السلف الكرام والأئمة الأعلام، طريقة النبي ﷺ في العلم والعمل .

وبالله التوفيق

ما ضعف للسقط

بعد أن انتهى الناظم: من بيان تفريعات الحديث من حيث القبول والرد وما في بابه ناسب أن يأتي ببيان أنواع الحديث التي تخالف شروط المقبول وبدأ بما يخالف شرط الاتصال حيث يخرج بشرط الاتصال الانقطاع بأنواعه، وهي ستة :

الأول: إن كان السقط من جهة الصحابي فهو المرسل .

الثاني: إن كان السقط من جهة المصنف فهو المعلق .

الثالث: إن كان السقط من خلال السند فإن كان بواحد أو أكثر ليس على التوالي فهو المنقطع الاصطلاحي .

الرابع: إن كان الانقطاع من خلال السند باثنين أو أكثر على التوالي فهو المعضل .

الخامس: إن كان الانقطاع بين راويين قد سمع أحدهما من الآخر فهو المدلس.

السادس: إن كان الانقطاع بين راوين تعاصرا ولم يسمع أحدهما من الاخر فهو المرسل الخفي.

وهذا عبارة عن تقريب لهذا الباب ثم الشروع الى المقصود .

وبالله التوفيق

المرسل

٤٠-وَمُرْسَـلٌ مَرْفُـوعُ كُـلِّ تَـابِعِي فَلَـمْ يَكُـنْ مِنْـهُ لُقِـيُّ الشَّـافِعِ

(ومرسل): أي وحد الحديث المرسل **(مرفوع):** أي مضاف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً، **(كل تابعي):** كل من الفاظ العموم فيدخل في ذلك التابعي الكبير والصغير خلافاً لمن قيده بالتابعي الكبير.

قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث «ص ٤٨» :

(والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك.) اهـ

والتابعي هو من لقي الصحابي مؤمناً بالنبي ﷺ.

(ما لم يكن): أي مالم يحصل **(منه):** التابعي **(لقي):** اللقاء **(الشافعِ):** الرسول ﷺ لأنه يشفع يوم القيامة فخرج بهذا القيد التابعي الذي لقي النبي ﷺ.

وصورته أن يلقى رسول الله ﷺ حال كفره ثم يسلم بعد ذلك فيكون حديثه في حكم الاتصال مع أنه تابعي والمعنى العام أن : المرسل هو حديث التابعي الذي لم يلق النبي ﷺ ، ويمثلون له بالتنوخي رسول هرقل إلى النبي ﷺ ، فإنه لقيه كافراً ثم أسلم بعد ذلك.

حكم المرسل : والمرسل ليس بحجة إذ أنه من قسم الضعيف حتى يعتضد بغيره على ما يأتي. .

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه :

(والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة).اهـ

وما جاء عن الشافعي: أنه كان يقبل مراسيل سعيد بن المسيب، فليس على إطلاقه، فإنه يقول: «تتبعت مراسيل سعيد بن المسيب فوجدته لا يروي إلا عن ثقة» فالاعتماد على ما قواه من الشواهد وعلى معرفة الناقلين فقد تتبع الطرق حتى وجدها ثوابت، والله المستعان .

ومراسيل الصحابة كلها في حكم الموصول لأنهم إنما يروون في الغالب عن صحابة وكلهم عدول فجهالتهم لا تضر - أفاده ابن الصلاح - .

شروط الاحتجاج بالمرسل :

ويشترط للاحتجاج بالمرسل شرطان:

الأول: أن يروى من وجه آخر سواء كان متصلاً أو مرسلا كمرسل سعيد بن المسيب يعتضد بمرسل محمد بن سيرين .

الثاني: أن يعتضد بقول صحابي أو فتاوى عن بعض أهل العلم .

والله الموفق

المعلق

٤١-مُعَلَّـقٌ سَـقْطٌ مِـنْ الإِسْـنَادِ مِـنْ أَهْـلِ تَصْـنِيفٍ بِلَـا تَمَـادِ

لما بين الناظم: ما يتعلق بالمرسل و أن سقطه من جهة التابعي ناسب أن يتكلم عن المعلق و هو السقط من جهة المصنف .

(معلق): أي الحديث المعلق هو الحديث الذي فيه **(سقط)**: لبعض الرواة أو كلهم **(من الإسناد)**: من خلال السند لكن هذا السقط .

(من أهل التصنيف): أي أن المصنف هو الذي يتصرف بهذا النوع من السقط فقد يسقط شيخه أو يسقط شيخه وشيخ شيخه أو يسقط جميع السند ويقول قال رسول الله ﷺ **(بلا تماد)**: من غير تباعد فلو أسقطه غير المصنف تكون له تسمية أخرى فمثلاً المعضل سقط اثنين أو أكثر لكن من خلال السند على ما يأتي.

وفي صحيح البخاري أنواع:

الأول: ما يعلقه في موطن من صحيحه ويصله في موطن آخر .

الثاني: ما يعلقه في صحيحه ويصله في كتاب آخر .

الثالث: ما يعلقه وليس على شرطه .

وله طريقان في التعليق:

الأول: ما يكون بصيغة الجزم وهو صحيح إلى من علقه عنه، وصيغ الجزم: قال ، ذكر، روى، ونحوها، مثاله في كتاب الإيمان، قال عَمَّارٌ: ثَلاَثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الإِيمَانَ الإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ ، وَبَذْلُ السَّلاَمِ لِلْعَالَمِ ، وَالإِنْفَاقُ مِنَ الإِقْتَارِ.

الثاني: ما يكون بصيغة التمريض وهذا النوع لا يفيد صحة ولا ضعفاً وصيغ التمريض: قيل، وروي، وذكر، ونحوها، ومثاله ما ذكره في كتاب الوضوء، قال وَيُذْكَرُ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - كَانَ فِى غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ فَرُمِىَ رَجُلٌ بِسَهْمٍ ، فَنَزَفَهُ الدَّمُ فَرَكَعَ وَسَجَدَ ، وَمَضَى فِى صَلاَتِهِ، وقد أخرجه أحمد، وأبو داود، وفيه عنعنة ابن إسحاق.

وبالله التوفيق

المنقطع

٤٢-مُنْقَطِعٌ سَقْطٌ لِرَاوٍ مِنْ سَنَدْ أَو أَكْثَرٍ بِلَا تَوَالِي فِي العَدَدْ

وهذا شروع من الناظم في بيان السقط من خلال السند بعد أن بين السقط من أطراف السند

(منقطع): أي المنقطع الاصطلاحي **(سقط):** لأحد رواة الحديث، وشرطه أن يكون السقط **(من سند):** أي من خلال السند لا من جهة المصنف ولا من جهة التابعي .

(أو أكثر): أو يكون السقط من خلال السند بأكثر من واحد لكن **(بلا توالي):** أي من غير مولاه **(في العدد):** في مكان السقط فتلخص أن المنقطع هو أن يسقط من خلال السند راوٍ أو أكثر ليس على التوالي فيخرج بقولنا (سقط) المتصل، وبقولنا «من خلال السند» المرسل والمعلق وخرج بقولنا (أو أكثر) ليس على التوالي المعضل على ما يأتي إن شاء الله تعالى،

والمنقطع من قسم الضعيف ولا يصلح في الشواهد والمتابعات على الصحيح .

مثاله: ما رواه الإمام الترمذي في سننه : كتاب الصلاة ، بَاب مَا جَاءَ فِي التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، حديث رقم (٢٦١) ، قال : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ ، عَنْ إِسْحَقَ بْنِ يَزِيدَ الْهُذَلِيِّ ، عَنْ عَوْنِ

بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ فِي رُكُوعِهِ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلاثَ مَرَّاتٍ ، فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُهُ ، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ ، وَإِذَا سَجَدَ ، فَقَالَ فِي سُجُودِهِ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى ، ثَلاثَ مَرَّاتٍ ، فَقَدْ تَمَّ سُجُودُهُ ، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ .

قَالَ أَبُو عِيسَى الترمذي : حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ ؛ عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ لَمْ يَلْقَ ابْنَ مَسْعُودٍ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ لا يَنْقُصَ الرَّجُلُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مِنْ ثَلاثِ تَسْبِيحَاتٍ .

وبالله التوفيق

المعضل

٤٣-وَمُعْضَلٌ إِنْ كَانَ لِاثْنَيْنِ سَقَطْ أَو أَكْثَرٍ مِنْ مَوْضِعٍ فَاخْشَ الغَلَطْ

(ومعضل): ومن أنواع ما ضُعِّف بسبب السقط المعضل، وسمي معضلاً لإعضاله، وهو الإشكال من حيث نوع الساقطين، **(إن كان لاثنين سقط):** أي إن كان السقط باثنين من خلال السند .

(أو أكثر): أو كان السقط بأكثر من اثنين لكن بشرط أن يكون السقط **(من موضع):** واحد **(فاخش):** تحرز من **(الغلط):** في عدم التمييز بينه وبين المنقطع إذ أن المعضل أن يسقط من خلال السند راويان أو أكثر على التوالي.

فخرج بقولنا (أن يسقط من خلال السند) المرسل والمعلق وبقولنا (راويان أو أكثر على التوالي) المنقطع .

والمعضل من قسم الضعيف ولا يصلح في الشواهد والمتابعات .

مثاله: مَا رَوَاهُ الامام مَالك رَحمَه الله تَعَالَى فِي المُوَطَّأ أَنه قَالَ بَلغنِي أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه أَن رَسُول الله ﷺ قَالَ للملوك طَعَامه وَكسوته الحَدِيث

فَإِن مَالِكًا وَصله خَارج المُوَطَّأ عَن مُحَمَّد بن عجلَان عَن أَبِيه عَن أبي هُرَيْرَة فَعرفنَا بذلك سُقُوط اثْنَيْنِ.

وبالله التوفيق

التدليس

٤٤-وَحَدُّ تَدْلِيْسٍ سُقُوْطُ النَّاقِلِ مِنْ بَيْنِ تِلْمِيْذٍ وَشَيْخٍ فَاضِلِ
٤٥-بِصِيغَةٍ تُحْمَلُ عَلَى السَّمَاعِ كَعَنْ وَقَالَ حَقِّقَنْ يَا وَاعِيِ
٤٦- يَدْعُونَهُ تَدْلِيْسَ ذِيْ الْإِسْنَادِ وَهُوَ حَرَامٌ ظَاهِرُ الْإِفْسَادِ

لما فرغ الناظم: من بيان أنواع السقط الظاهرة ناسب أن يبين أنواع السقط الخفي ويكون ذلك في المدلس والمرسل الخفي فقال هنا:

(وحد): أي تعريف **(تدليس)**: نوع المُدَلَّس الدلس وهو اختلاط النور بالظلمة سمي بذلك لأنه يعمى عن الناظر **(سقوط الناقل)**: أي سقوط الراوي من خلال السند ويكون هذا السقط من.

(بين تلميذ): وهو الراوي المدلس، **(وشيخ فاضل)**: وهو شيخ الراوي، لكن ضابط ذلك أن يكون كل واحد قد سمع من الآخر في الجملة، ولم يسمع منه هذا الحديث، وتكون الرواية.

(بصيغة): أي من صيغ التحديث توهم و**(تحمل على السماع)**: أي لا يفيد السماع ظاهرا كما هو الحال في حدثنا وأخبرنا وسمعت، ولكن تحمل عليه فتفيد السماع وعدمه .

(ك): مثل **(عن وقال)**: من صيغ التحديث ومثله (أن) **(حققن)**: أي حقق هذا القول **(ياواعي)**: يا من أنت من حفاظ الحديث ومميزيه .

(يدعونه): أي يسمون هذا النوع **(تدليس ذي الاسناد)**: تدليس الإسناد .

لأن التدليس ينقسم إلى قسمين:

الأول: تدليس الإسناد، وهو أنواع:

الأول: تدليس التسوية، وهو: ان يروي عن شيخه، ثم يسقط ضعيفا بين ثقتين قد سمع أحدهما من الآخر أو لقيه، ويرويه بصيغة محتملة بين الثقتين.

وممن اشتهر بهذا النوع من التدليس الوليد بن مسلم وبقية بن الوليد.

الثاني: تدليس العطف: مثل ان يقول الراوي: حدثنا فلان وفلان وهو لم يسمع من الثاني.

الثالث: تدليس السكوت: كأن يقول الراوي: حدثنا أو سمعت، ثم يسكت برهة، ثم يقول: هشام بن عروة أو الأعمش موهما انه سمع منهما وليس كذلك.

الرابع: تدليس صيغ الأداء، وهو ما يقع من المحدثين من التعبير بالتحديث أو الاخبار عن الإجازة موهما للسماع ولا يكون سمع من ذلك الشيخ شيئا .

وحديث المدلس مردود إلا أن يصرح بالسماع.

أما تدليس التسوية فيشترط فيه: التحديث والاخبار من أول السند الى آخره.

وسبب رد المحدثين حديث المدلس إذا لم يصرح بالسماع خشية سقوط راوي بين المدلس ومن عنعن عنه. كما في حديث عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا: ((لا تبل قائما)) أخرجه ابن حبان وقال: أخاف أن ابن جريج لم يسمع من نافع هذا الخبر. (١)

---

(١) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ص: ٦٩).

الثاني: تدليس الشيوخ وهو: تعمية الشيخ بألقاب أو كنى غير مشهورة، وسيأتي بيانه.

(وهو): أي حكم التدليس في الشرع أنه **(حرام)**: لا يجوز الاتيان به وفعله لما يسبب من التمويه وتصحيح مالا يصح **(ظاهر الفساد)**: أي فساده ظاهر فيدخل في الحديث ما ليس منه.

إذاً فحد تدليس الاسناد أن يروي الراوي عمن عاصره وسمع منه مالم يسمع منه موهماً أنه سمعه فقولنا: (عمن عاصره وسمع منه) خرج به المرسل الخفي وسيأتي إن شاء الله وقولنا: **(مالم يسمع منه)**: خرج ما سمع منه فليس بتدليس وقولنا: **(موهماً أنه سمع)**: أي أنه يحدث بعن وقال وليست بصريحة في السماع وإنما تحمل عليه .

فعلم بهذا أنه لا يرد حديث المدلس مطلقاً، وإنما له حالات:

الأول: أن يصرح بالسماع، فحديثه مقبول .

الثاني: أن يكون في الصحيحين.

الثالث: يكون الراوي عن المدس لا يقبل إلا ما كان سماعاً، مثل رواية شعبة عن شيوخه.

وكان شعبه يقول:

«لأن أزني أحب الي من أن أدلس» .

وفي الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ٣٥٥):

قَالَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ: «التَّدْلِيسُ أَخُو الْكَذِبِ».

طبقات المدلسين:

والمدلسون ليسوا على حد واحد بحيث تتوقف في كل ما قال فيه كل واحد منهم (عن) ولم يصرح بالسماع بل هم خمس طبقات:

أولا: من لم يوصف بالتدليس إلاّ نادرا جدا بحيث ينبغي ألا يعد في المدلسين كيحيي بن سعيد الأنصاري وهشام بن عروة وموسى بن عقبة.

ثانيا: من احتمل الأئمة تدليسه وخرّجوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع، وذلك لواحد من أسباب ثلاثة:

أ – إما لإمامته.

ب – وإما لقلة تدليسه في جنب ما روى

ج – وإما لأنه لا يدلس إلاّ عن ثقة، كالزهري وسليمان الأعمش وإبراهيم النخعي وإسماعيل بن أبي خالد وسليمان التيمي وحميد الطويل والحكم بن عتيبة ويحي بن أبي كثير وابن جريح والثوري وابن عيينة وشريك القاضي وهشيم، ممن ستأتي تراجمهم في طبقتهم – إن شاء الله –، ففي الصحيحين وغيرهما لهؤلاء الحديث الكثير مما ليس فيه التصريح بالسماع وحمل بعض الأئمة ذلك على أن الشيخين اطلعا على سماع الواحد من أمثال هؤلاء لذلك الحديث الذي أخرجه بلفظ (عن) ونحوها عن شيخه، ولكن في هذا نظر؛ بل الظاهر أن ذلك لواحد من الأسباب الثلاثة التي تقدمت آنفا، وهذا هو الراجح، قال البخاري: "لا أعرف

لسفيان الثوري عن حبيب ابن أبي ثابت ولا عن سلمة بن كهيل ولا عن منصور في جملة مشايخ كثيرين من قال: لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليسا ... ما أقل تدليسه".

ثالثا: من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا إلاّ بما صرحوا فيه بالسماع، وقبلهم آخرون مطلقا، كالطبقة التي قبله، لأحد أسباب التي تقدمت كالحسن وقتادة وأبي إسحاق السبيعي وأبي الزبير المكي وأبي سفيان طلحة بن نافع وعبد الملك بن عمير.

رابعا: من اتفقوا على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلاّ بما صرحوا فيه بالسماع لغلبه تدليسهم وكثرته عن الضعفاء والمجاهيل ... وذلك كمحمد بن إسحاق وبقية وحجاج بن أرطاة وجابر الجعفي والوليد بن مسلم وسويد بن سعيد وأضرابهم .

فهؤلاء الذين يحكم على ما رووه بلفظ (عن) بحكم المرسل.

خامسا: من قد ضعف بأمر آخر غير التدليس، فرَدُّ حديثهم بالتدليس لا وجه له؛ إذ لو صرح بالتحديث لم يكن محتجا به.. كأبي خباب الكلبي وأبي سعيد البقال ونحوهما، فليعلم هذا فإنه نافع في معرفة هؤلاء. (١)

وبالله التوفيق

---

(١) التدليس والمدلسون (٢/ ٩٥) للشيخ حماد بن محمد الأنصاري الخزرجي السعدي (المتوفى: ١٤١٨هـ)

المرسل

٤٧-وَالمُرْسَلُ الخَفِيُّ نَوعٌ يُذْكَرُ رِوَايَةُ القَوم إذَا تَعَاصَرُوا
٤٨-مِنْ غَيرِ إمْكَانٍ لِلُقْيَا أَو سَمَاعْ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمُ ثَمَّ اجْتِمَاعْ

لما ذكر الناظم ما يتعلق بالمدلس فرق بينه وبين المرسل الخفي بقوله **(والمرسل الخفي)**: فخرج به المرسل الاصطلاحي الذي تقدم بيانه وهو حديث التابعي الذي لم يلق النبي ﷺ وخرج به الانقطاع الظاهر **(نوع)**: من أنواع علم الحديث وهو نوع من المنقطعات لكن شرطه أنه:

(رواية القوم): أي الرواة عن بعضهم **(إذا تعاصروا)**: في حال المعاصرة لكن ميزة عن المدلس بقوله: **(من غير إمكان للقيا)**: أي لا يمكن لقياهم فإن شرط مسلم في حد الصحيح أن يمكن لقيا الرواة بحيث أنهم قد عاشوا في عصر واحد و مكان واحد فيمكن أن يسمع بعضهم عن بعض **(أو سماع)**: ولم يكن منه سماع من بعضهم وهذا شرط البخاري إذ أنه يشترط في حد الصحيح السماع في الجملة ولو مرة واحدة .

(ولم يكن بينهم): أي لم يحصل بين الرواة **(ثم)**: هنالك **(اجتماع)**: بحيث سمع بعضهم من بعض .

فتلخص: أن المرسل الخفي أن يروي الراوي عمن عاصره ولم يلقه أو يسمع منه موهماً أنه سمع والفرق بينه وبين المدلس أن المدلس قد حصل فيه السماع بين التلميذ والشيخ في الجملة، لكن الحديث الذي دلسه لم يسمعه منه.

أما المرسل الخفي فإنما وقعت المعاصرة ولم يكن ثم سماع مطلقاً فانتبه لهذا الفرق.

قال السخاوي في الغاية في شرح الهداية (ص: ١٦٨):

(مِثَاله: حَدِيث رَوَاهُ ابْن ماجة من طَرِيق عمر بن عبد الْعَزِيز، عَن عقبَة بن عَامر مَرْفُوعا: " رحم الله حارس الحرس ": وَعمر لم يلق عقبَة كَمَا جزم بِهِ المزى فى " الْأَطْرَاف ".

وَكَذَا مَا رَوَاهُ الْحسن البصرى عَن أَبى هُرَيْرَة على القَوْل بِأَنَّهُ لم يره)اهـ.

وبالله التوفيق

المعنعن والمؤنئن

٤٩-مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ عَلِـيْ مُـؤَنَّئٌ فِـي حُكْمِـهِ قَـولٌ جَلِـيْ

(معنعن): أي الحديث المعنعن **(كعن):** أي مثل قول المحدث في حال نقله للحديث **(عن):** وتسمى هذه بالعنعنة وحكم الحديث المعنعن على ما يأتي:

١- إن صدرت العنعنة من غير مدلس فهي محمولة على السماع مطلقاً .

٢- إن صدرت العنعنة من مدلس، إن كانت في الصحيحين أو كان الراوي عنهم لا يروي إلا ما كان سماعاً كرواية شعبة عن مشايخه، فهي مقبولة ومحمولة على الاتصال .

٣- إن صدرت العنعنة من مدلس خارج الصحيح ولم يكن الراوي عنهم ممن يشترط في هذا الباب السماع فلا تقبل إلا إذا صرح بالتحديث .

(مؤنئن): أي نقل الراوي للحديث بصيغة أن فلاناً قال، **(في حكمه):** أي حكم المعنعن **(قول جلي):** واضح بين وعلى التفصيل السابق .

وبالله التوفيق

ما ضعف لاختلال الضبط

بعد أن فرغ الناظم من ذكر ما ضعف للسقط ، شرع في ذكر ما ضعف لاختلال الضبط.

المعلل

٥٠- إِنْ كَانَ مَخْفِيًّا بِهَذِي العِلَلِ حَدِيثُهُمْ تَدْعُوهُ بِالمُعَلَّلِ

(إن كان): أي الحديث **(مخفياً)**: أي العلة خفية غير ظاهرة **(بهذي العلل)**: وضابط العلة أن يكون الحديث ظاهره السلامة من الضعف وبعد البحث والتنقيب بجمع الطرق أو جمع كلام أهل العلم حول الحديث قد تجد علة خفية تقدح في صحة الحديث .

(حديثهم): أي هذا النوع من الحديث **(تدعوه)**: تسميه **(بالمعلل)**: بالحديث المعل أو المعلل مع أن كل حديث ضعيف فهو معل لكن جرت العادة والاصطلاح أن ما كان ضعفه ظاهراً يسمى بنوع ضعفه كالمنقطع والمرسل والمعضل وما كان ضعفه خفياً يسمى بالمعل أو المعلل .

قال الحافظ في النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢/ ٧١٠):

(فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع مثلا معلولا، ولا الحديث الذي راويه مجهول معلولا أو ضعيف وإنما يسمى معلولا٤ إذ آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك)اهـ

قال شيخنا مقبل في أحاديث معلة ظاهرها الصحة (ص ١٦):

(قال ابن الصلاح في "المقدمة" فالحديث المعلل هو: الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهرة السلامة منها.

قال الحافظ في "النكت" قلت: وهذا تحرير لكلام الحاكم في "علوم الحديث" فإنه قال: وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فتخفى عليهم علته، والحجة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة.)اهـ

وأوسع من تكلم على هذا النوع الدار قطني في كتابه العلل وابن أبي حاتم والترمذي وغيرهم من أئمة الشأن.

قال شيخنا مقبل في كتابه أحاديث معلة ظاهرها الصحة (ص: ٢٣):

تنبيه مهم :

قد يكون الحديث معلاً من طريق، وصحيحاً من طريق أخرى، أو من طُرُقٍ.

قال الدارقطني :في **"التتبع" ص (٣٧٥)** : وأخرج مسلم، عَن المقدمي، عَن حماد، عَن أيوب، عَن نافع، عَن ابن عمر أن عمر قبل الحجر. قال: وقد اختلف فيه على أيوب وعلى حماد بن زيد وقد وصله مسدد والحوضي، عَن حماد. وخالفهم سليمان وأبو الربيع وعارم فأرسلوه، عَن حماد. قال بن علية، عَن أيوب نبئت أن عمر ليس فيه نافع، ولكن عمر وهو صحيح من حديث سويد بن غفلة وعابس بن ربيعة وابن سرجس، عَن عمر.

وقال ص (٣٧٩): وأخرج البخاري حديث عمران بن حطان، عَن ابن عمر، عَن عمر في لبس الحرير، وعمران متروك لسوء اعتقاده وخبث رأيه والحديث ثابت من وجوه، عَن عمر، عَن عبد الله مولى أسماء وغيره، عَن ابن عمر، عَن عمر. اهـ

فعلى هذا لا يجوز لطالب علم أن يحكم على الحديث بالضعف بمجرد أن يراه في كتب العلل، فربما يكون صحيحاً من طريق أخرى، أو صحيحاً عن صحابي آخر، بل ربما يكون الحديث في "مجمع الزوائد" بسند ضعيف وهو في "الصحيحين" عن صحابي آخر.

ولا يحكم على الحديث بالضعف المطلق إلا حافظ كبير كالإمام أحمد وعلي بن المديني، والبخاري، ومسلم، وأبي زرعة، وأبي حاتم الرازيين، ومن كان في مضمارهم كالدارقطني وبقية حفاظ الحديث المتبحرين في هذا الفن، ومن العلماء المبرزين في هذا الفن الحافظ ابن حجر رحمه الله فإني وجدت في كتابه "النكت على كتاب ابن الصلاح " في المعلِّ وفي المضطرب تعقبات له تشد لها الرحال، فجزاه الله عن الإسلام وعن علم الحديث بخصوصه خيراً. اهـ

فائدة : يقدم في هذا الباب إعلال المتقدمين على تصحيح غيرهم .

قال الحافظ في النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ١١٤):

(فإذا وجدنا حديثا قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه. وهذا حيث لم يختلفوا فإذا اختلفوا فلا بد من الترجيح.) اهـ

أمثلة للأحاديث المعلة :

المثال الأول : قال الإمام أبو عبد الله بن ماجه رحمه الله(١/ ٥٢٣): حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَنْبَأَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ الْعِجْلِيُّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: (كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَإِنَّمَا وَجْهُنَا وَاحِدٌ فَلَمَّا قُبِضَ نَظَرْنَا هَكَذَا وَهَكَذَا).

هذا الحديث إذا نظرت إلى رجاله وجدته قابل للتحسين، ولكن في جامع التحصيل وفى "مصباح الزجاجة" أن الحسن لم يسمع من أبي بن كعب، وإنما سمعه من عتي بن ضمرة السعدي عن أبي.

المثال الثاني: قال الإمام النسائي رحمه الله(٥/ ١٩٤) : أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ أَنْبَأَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ مِنْ وَثْءٍ كَانَ بِهِ.

إذا نظرت في سنده وجدتهم رجال الصحيح. ولكن أبا داود(٥/ ٢٩٠): يقول عقب هذا الحديث: (سمعت أحمد قال: ابن أبى عروبة أرسله. يعنى عن قتادة)اهـ

وفى رواية معمر عن قتادة كلام، وأما سعيد ابن أبي عروبة فمن أثبت الناس في قتادة، فيعتبر حديث معمر شاذاً. والله أعلم.

المثال الثالث: قال أبو داود رحمه الله(١٢/ ٤٢٠) : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ قَالَ حُذَيْفَةُ: مَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ تُدْرِكُهُ الْفِتْنَةُ إِلَّا أَنَا أَخَافُهَا عَلَيْهِ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ «**لَا تَضُرُّكَ الْفِتْنَةُ**» .

محمد هو ابن سيرين، وهشام هو ابن حسان، وأنت إذا نظرت في سنده وجدتهم رجال الصحيح، ولكن محمد ابن سيرين روايته عن حذيفة مرسلة، كما في "جامع التحصيل".

المثال الرابع: قال الإمام أحمد رحمه الله(٥/ ٣٩١) : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ «**إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ أَمْرِ النُّبُوَّةِ الْأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ**» .

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، ولكنه معل، قال ابن أبي حاتم: عن أبي زرعة وقد ذكر الحديث عن عبد العزيز الأويسي، عن إبراهيم بن سعد، عن سفيان الثوري، عن منصور، عن ربعي بن حراش عن حذيفة....وذكر الحديث، ثم قال أبو زرعة: والصحيح عن ربعي عن أبي مسعود (وهو عقبة بن عمرو البدري) عن النبي ﷺ كلام الأول. والثاني ليس من الحديث يعني: (ويأتيك بالأخبار من لم تزود)(١)

وبالله التوفيق

---

(١) أحاديث معلة ظاهرها الصحة للعلّامة مقبل الوادعي رحمه الله تعالى

زيادة الثقة

٥١- زِيَـادَةُ يَـذْكُرُهَا الثِّقَـاتُ مَقْبُولَـةٌ إِنْ زَادَهَـا الأَثْبَـاتُ
٥٢- أو زَادَهَا الأَكْثَرُ فِي الـرُواةِ قَـوْلٌ أَكِيـدٌ يـا أخَـا الثَبَـاتِ

لما تكلم الناظم عن الحديث المعل ناسب أن يذكر ما يتعلق بزيادة الثقة، لأن بابها علم العلل: **(زيادة)**: أي في الحديث سواء كانت الزيادة في متنه أو سنده **(يذكرها)**: الرواة **(الثقات)**: الأثبات الذي يحتج بحديثهم في حال انفرادهم.

(مقبولة): أي ثابتة ومعمول بها بشرط **(إن)**: يكون الذي **(زادها)**: في السند أو المتن **(الأثبات)**: الأقوى حفظاً في حديث شيوخه، كحماد بن سلمة في ثابت .

(أو زادها): في الحديث **(الأكثر)**: عدداً **(في الرواة)**: للحديث لأن إصابة الجماعة مقدمة .

(قول): أي الذي تقدم من قبول زيادة الثقة إن زادها الأحفظ أو الأكثر، **(أكيد)**: ثابت مؤكد **(يا أخا الثبات)**: يامن تتثبت في النقل.

قال ابن الصلاح في مقدمته (ص ٨٦):

(وَقَدْ رَأَيْتُ تَقْسِيمَ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ الثِّقَةُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَقَعَ مُخَالِفًا مُنَافِيًا لِمَا رَوَاهُ سَائِرُ الثِّقَاتِ، فَهَذَا حُكْمُهُ الرَّدُّ كَمَا سَبَقَ فِي نَوْعِ الشَّاذِّ.

الثَّانِي: أَنْ لَا تَكُونَ فِيهِ مُنَافَاةٌ وَمُخَالَفَةٌ أَصْلًا لِمَا رَوَاهُ غَيْرُهُ كَالْحَدِيثِ الَّذِي تَفَرَّدَ بِرِوَايَةِ جُمْلَتِهِ ثِقَةٌ، وَلَا تَعَرُّضَ فِيهِ لِمَا رَوَاهُ الْغَيْرُ بِمُخَالَفَةٍ أَصْلًا، فَهَذَا مَقْبُولٌ، وَقَدِ ادَّعَى الْخَطِيبُ فِيهِ اتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ، وَسَبَقَ مِثَالُهُ فِي نَوْعِ الشَّاذِّ.

الثَّالِثُ: مَا يَقَعُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْمَرْتَبَتَيْنِ مِثْلَ زِيَادَةِ لَفْظَةٍ فِي حَدِيثٍ لَمْ يَذْكُرْهَا سَائِرُ مَنْ رَوَى ذَلِكَ الْحَدِيثَ) اهـ

حكم زيادة الثقة:

واختلف العلماء فيها إلى ثلاثة مذاهب:

الأول: من قبلها مطلقاً وهم جمهور الفقهاء .

الثاني: من ردها مطلقاً .

الثالث: التفصيل إن كان من زادها الأحفظ أو الأكثر قبلت وإن كان العكس ردت وحكم عليها بالشذوذ .

قال الحافظ في نزهة النظر (ص ٨٢):

(والمنقولُ عن أئمة الحديث المتقدمين: كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطانِ، وأحمدَ بنِ حنبلٍ، ويحيى بنِ مَعينٍ، وعليّ بن المدِيني، والبُخَارِي، وأبي زُرْعَة، وأَبي حاتمٍ، والنَّسائيِّ، والدَّارقطنيِّ، وغيرِهم، اعتبارُ التَّرجيحِ فيما يتعلقُ بالزِّيادةِ وغيرها، ولا يُعْرَفُ عن أحدٍ منهُم إطلاقُ قبولِ الزيادةِ)اهـ

تنبيه: قول البخاري في حديث أبي موسى رضي الله عنه «لا نكاح إلا بولي» الزيادة من الثقة مقبولة، ليس على إطلاقه، وإنما مراده في هذا الحديث بعينه، فتنبه لأن بعضهم قد زعم أن هذا ترجيح البخاري مطلقاً .

فائدة: يشترط بعضهم لقبول الزيادة أن تكون موافقة للحكم وليس على إطلاقه فقد حكم العلماء على زيادة في حديث جابر بن عبد الله عند البخاري

«٧٤٣٥» «**إنكم سترون ربكم عياناً**» بالشذوذ حيث قالو شذ بها أبو شهاب الحناط، وهو عبد ربه بن نافع الكناني .

قال الحافظ في نزهة النظر «ص ٨٢»:

(لأنَّ الزِّيادةَ: إِمَّا أَنْ تكونَ لا تَنافِيَ بينَها وبينَ روايةِ مَن لم يَذْكُرْها؛ فهذه تُقْبَلُ مُطْلقاً؛ لأنَّها في حُكْمِ الحديثِ المُستقلِّ الذي ينفرِدُ بهِ الثِّقةُ ولا يرويه عن شيخه غيرُه.

وإِمَّا أَنْ تكونَ مُنافِيةً، بحيثُ يَلْزم من قبولها ردُّ الرواية الأخرى؛ فهذه التي يَقَعُ التَّرجيحُ بينها وبينَ مُعارِضها؛ فَيُقْبَلُ الراجحُ ويُرَدُّ المرجُوحُ)اهـ.

وبالله التوفيق

المزيد في متصل الأسانيد

٥٣- زِيَـادَةٌ فِـي السَـنَدِ المُتَصِـلِ يُدعَىَ المَزِيـدُ قَـولُ أَهـلِ العِلَـلِ
٥٤- وَشَرْطُهُ التَصْرِيحُ بِالسَـمَاعِ عِنْـدَ ازْدِيَـادٍ دُوْنَمَـا امْتِنَـاعِ

لما تكلم الناظم عن زيادة الثقة ناسب أن يذكر ما يتعلق بالزيادة في الأسانيد فقال: **(زيادة في السند المتصل)**: أي إن كانت الزيادة في سند متصل بزيادة راو في السند .

(يدعى): يسمى **(المزيد)**: في متصل الأسانيد **(قول أهل العلل)**: أي فهذا حكم لا تردد فيه عند علماء العلل الذين هم أبصر الناس بحديث رسول الله ﷺ.

(وشرطه): ليكون الحديث مزيد في متصل الأسانيد **(التصريح بالسماع)**: عند الزيادة، كقول حدثنا وأخبرنا وسمعت حتى تنتفي تهمة التدليس والانقطاع.

(عند ازدياد): أي أن التصريح يكون عند الزيادة على ما يأتي المثال **(دونما امتناع)**: أي من غير امتناع من التصريح وهو الرواية بعن وأن.

وقد يدخل بعض أهل العلم الزيادة في باب المخالفة .

قال الحافظ في نزهة النظر (ص ١١٧):

(أَوْ إِنْ كانتِ المُخالفةُ بزيادةِ راوٍ في أَثناءِ الإِسنادِ، ومَن لم يَزِدْها أَتقنُ ممَّن زادَها، فهذا هُو المَزيدُ في مُتَّصِلِ الأَسانِيدِ، وشرْطه أَنْ يقعَ التَّصريحُ بالسَّماعِ في موضعِ الزِّيادةِ، وإِلاَّ فمتى كانَ مُعَنْعَناً، مثلاً، تَرجَّحتِ الزيادة) اهـ

مثاله ما خرَّجه شيخنا مقبل في أحاديث معلة ظاهرها الصحة (ص ١١٩):

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ص٣٩١) : حَدَّثَنَا حَسَنٌ وَعَفَّانُ قَالَا حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عُثْمَانَ الْبَتِّيِّ عَنْ نُعَيْمٍ قَالَ عَفَّانُ فِي حَدِيثِهِ ابْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ أَسْنَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِلَى صَدْرِي فَقَالَ «**مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ قَالَ حَسَنٌ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ خُتِمَ لَهُ بِهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ وَمَنْ صَامَ يَوْمًا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ خُتِمَ لَهُ بِهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ وَمَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ خُتِمَ لَهُ بِهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ**».

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، إلا عثمان البتي وهو عثمان بن مسلم البتي مترجم له في "تهذيب التهذيب" وثقه أحمد وابن معين، وفي رواية معاوية بن صالح عن ابن معين تضعيفه، لكن قال النسائي: هذا عندي خطأ، لعله أراد عثمان البري. اهـ

وتصحيح الحديث متوقف على ثبوت سماع نعيم بن أبي هند من حذيفة، وهو في "تحفة الأشراف" في ترجمة ربعي عن حذيفة يروي عن ربعي عن حذيفة وليس هنا تصريح بالسماع حتى يقال: إنه من المزيد في متصل الأسانيد، على أنه قد جاء في "الأسماء والصفات" للبيهقي ص (٣٨٥) ذكر الواسطة أنها ربعي، وإن في سندها الحسن بن بن أبي جعفر الجفري، وهو ضعيف إلا أنها تعطي ريبة في رواية نعيم عن حذيفة، والله أعلم. اهـ

وبالله التوفيق

الشاذ والمنكر

٥٥- إِنْ خَالَفَ المَقْبُولُ شَاذٌ يُـذْكَرُ أَو كَانَ ضَعْفًا قِيلَ عَنْهُ المُنْكَرُ

٥٦- مُقَابِلُ الشَّاذِ فَمَحْفُوظٌ ذُكِـرْ وسـمِّ مَعْرُوفًـا وضِـدُّهُ نُكِـرْ

ومن أنواع الاختلال في الضبط الشاذ والمنكر وضابطهما **(إن خالف)**: الراوي **(المقبول)**: كالثقة والصدوق غيره من الرواة الذين هم أكثر منه أو أحفظ سمي **(شاذ)**: في عرف المحدثين **(يذكر)**: أي يعرف به .

فتلخص أن الشاذ هو مخالفة المقبول لمن هو أولى منه عدداً أو حفظاً.

وقال الشافعي: مخالفة الثقة للناس. اهـ

لكن التعريف الأول أضبط فيدخل فيه الثقة والصدوق.

وقد نظم البيقوني هذا المعنى بقوله:

وما يخالف ثقة فيه الملأ فـالشاذ ...

(أو كان ضعفا): أو كانت المخالفة من ضعيف **(قيل عنه)**: أي سمي **(المنكر)**: إذا فالحديث المنكر: هو مخافة الضعيف لمن هو أولى منه، عددا أو حفظاً، فاتفق الشاذ والمنكر في كونهما مخالفة واختلف من حيث أن الشاذ مخالفة المقبول.

والمنكر مخالفة الروي الضعيف .

وفي بابه **(مقابل)**: أي الحديث الذي هو ضد **(الشاذ)**: يسمى **(محفوظ)**: في عرف المحدثين .

(و): في باب المنكر **(سم):** أيها المحدث الحديث **(معروفاً وضده منكر):** أي غير المحفوظ .

قال الحافظ في نزهة النظر (ص ٨٤):

(فإن خولف بأرجحَ منهُ: لِمَزِيد ضبطٍ، أَوْ كثرةِ عددٍ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالرَّاجِحُ يقالُ لهُ: "المَحْفوظُ".

ومقابِلُهُ، وهو المرجوحُ، يُقالُ لهُ: "الشَّاذُّ"... وإنْ وقَعَتِ المخالفة معَ الضَّعْفِ؛ فالرَّاجِحُ يُقالُ لهُ: "المَعْروفُ"، ومقابلُهُ يقال له: "المنكَر") اهـ

أمثلته:

مثل العلماء للشاذ بحديث ابن عمر رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ « **فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، مِنَ الْمُسْلِمِينَ**» .

فقالوا: من المسلمين شذ بها مالك بن أنس، لكن قد تابعه عند مسلم الضحاك بن عثمان القرشي، وعند البخاري عمر بن نافع .

ومثال الزيادة المنكر ما أخرجه مسلم عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَطْوِي اللهُ عَزَّ وَجَلَّ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ**

الْجُبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ. ثُمَّ يَطْوِي الْأَرَضِينَ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ الْجُبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟ ».

حيث أنكر لفظ الشمال على عمر بن حمزة، وهو ضعيف .

قال الحافظ في الفتح (١٣/ ٣٩٦):

(قَالَ الْبَيْهَقِيُّ تَفَرَّدَ بِذِكْرِ الشِّمَالِ فِيهِ عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ وَقد رَوَاهُ عَن بن عُمَرَ أَيْضًا نَافِعُ وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ مِقْسَمٍ بِدُونِهَا وَرَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَغَيْرُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَذَلِكَ وَثَبَتَ عِنْدَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَفَعَهُ «**الْمُقْسِطُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**» وَكَذَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ « **قَالَ آدَمُ اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي وَكِلْتَا يَدَيْ رَبِّي يَمِينٌ**»)اهـ

وبالله التوفيق

المضطرب

٥٧- تَكَافُؤُ النُّقُـولِ دُونَ مُقْتَـرَبْ مِن دُونِ تَرْجِيحٍ يُسَمَّى المُضْـطَرِبْ

(تكافؤ): تماثل **(النقول):** لطرق الحديث وروايته: **(دون مقترب):** للجمع بينهما والعمل بهما .

(من دون): من غير **(ترجيح):** لبعض الطرق على بعض **(يسمي):** يدعى في عرف المحدثين **(المضطرب):** أخذت هذه التسمية من عدم الثبوت وكثرة الحركة فلما لم تتميز بعض الطرق عن بعض صادف حكم المردود.

قال الحافظ نزهة النظر «ص ٩٥»:

(أَوْ [إِنْ] كانتِ المُخالفةُ بِإِبْدَالِهِ؛ أي: الراوي ولا مُرَجِّحَ لإِحدى الرِّاويتينِ على الأخرى، فـ[هذا] هو المُضْطَرِبُ، وهو يقعُ في الإِسنادِ غالباً، وقد يقعُ في المتْن.

لكنْ قلَّ أَنْ يَحْكُمَ المحدِّثُ على الحديثِ بالاضطرابِ بالنِّسبةِ إلى الاختلافِ في المَتْنِ دونَ الإِسنادِ.

ويمثل له العلماء بحديث ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ الله قَدْ شِبْتَ، «**قَالَ: شَيَّبَتْنِي هُودٌ، وَالوَاقِعَةُ، وَالمُرْسَلاَتُ، وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ، وَإِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ**» أخرجه الترمذي(٣٢٩٧) .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ.

وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ صَالِحٍ، هَذَا الحَدِيثَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، نَحْوَ هَذَا.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، شَيْءٌ مِنْ هَذَا مُرْسَلاً . اهـ

وبالله التوفيق

المدرج

٥٨- مُدْرَجُهُ مَا زَادَ فِي قَولِ النَّبِـيْ بِغَـيرِ تَمْيِيْـزٍ فَمَيِّـزْ طَلَبِـيْ

ومن أنواع الحديث: المدرج سمي بهذا الاسم من قولك أدرجت اليد في الثوب أي أدخلتها وأدرجت الماء في الكوب أي أدخلته وهو هنا إدراج ما ليس من كلام رسول الله ﷺ في الحديث **(مدرجه)**: أي الحديث المدرج **(ما زاد)**: في الحديث **(في قول النبي)** ﷺ أو فعله.

(بغير تمييز): من الراوي المُدْرِج **(فميِّز طلبي)**: أي أظهر هذا النوع من الحديث.

ويؤتى بالإدراج للتفسير ونحوه وقد يكون الإدراج في الإسناد وقد يكون في المتن .

قال الحافظ في نزهة النظر (ص ٩٣):

(إِنْ كانتْ واقعةً بسببِ تَغْيِيرِ السِّياقِ؛ أي: سياقِ الإسنادِ؛ فالواقعُ فيهِ ذلك التَّغييرُ هو مُدْرَج الإِسْنادِ، **وهو أَقسامٌ**:

الأوَّلُ: أَنْ يَرْوِيَ جماعةٌ الحديثَ بأَسانيدَ مُختلفةٍ، فيرويهِ عنهُم راوٍ، فيَجْمَعُ الكُلَّ على إِسنادٍ واحِدٍ مِن تلكَ الأسانيدِ، ولا يُبَيِّنُ الاختلافَ.

الثَّاني: أَنْ يكونَ المتنُ عندَ راوٍ إِلاَّ طَرفاً منهُ؛ [فإِنَّه عندَه بإِسنادٍ آخَرَ، فيرويهِ راوٍ عنهُ تامّاً بالإِسنادِ الأوَّلِ.

ومنهُ أَنْ يسمَعَ الحديثَ مِن شيخِهِ إِلاَّ طرفاً منهُ فيسمَعَهُ عَن شيخِهِ بواسطةٍ، فيرويهِ راوٍ عنهُ تامّاً بحَذْفِ الواسِطةِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يكونَ عندَ الرَّاوي متْنانِ مُخْتَلِفان بإِسنادينِ مختلفينِ، فيرويهما راوٍ عنهُ مُقتَصِراً على أَحدِ الإِسنادينِ، أَو يروي أَحَدَ الحَديثينِ بإِسنادِهِ الخاصِّ بهِ، لكنْ يزيدُ فيهِ مِن المَتْنِ الآخَرِ ما ليسَ في [المَتْنِ] الأوَّلِ.

الرَّابعُ: أَنْ يسوقَ الرَّاوي الإِسنادَ، فيَعْرِضُ لهُ عارِضٌ، فيقولُ له كلاماً مِن قِبَلِ نفسِهِ، فيظنُّ بعضُ مَن سَمِعَهُ أَنَّ ذلكَ الكلامَ هُو متنُ ذلكَ الإِسنادِ، فيَرويهِ عنهُ كذلك.

هذهِ أَقسامُ مُدْرج الإِسنادِ .

وأَمَّا مُدْرج المَتْنِ، فهُو أَنْ يَقَعَ في المتنِ كلامٌ ليسَ منهُ.) اهـ

ومدرج المتن قد يكون في أوله أو أوسطه أو أخره.

ففي أوله: مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه : «**أسبغ الوضوء ويل للأعقاب من النار**» فقوله: «**أسبغوا الوضوء**» من قول أبي هريرة رضي الله عنه .

وفي وسطه: **مثل قوله** في حديث عائشة في الصحيحين «**وكان يتحنث وهو التعبد الليالي ذوات العدد**» فهذا مدرج تفسير لمعنى التحنث زادها الزهري.

وفي آخره: كثير ومنها حديث نُعَيْم المجمِّر قالَ: رَقِيتُ معَ أبي هريرةَ على ظهرِ المسجدِ فتوضأَ، فقالَ: إِني سمِعتُ النبيَّ - صلى الله عليه وسلم - يقولُ: « **إِنَّ أُمَّتي يُدْعَوْنَ يومَ القيامةِ غُرّاً مُحَجَّلِينَ مِن آثار الوُضوءِ**». فمنِ استطاعَ منْكمْ أنْ يُطيلَ غُرَّتَه فلْيفعلْ. فقوله: فمن استطاع أن يطيل غرته فليفعل، مدرجه من كلام أبي هريرة زادها نعيم بن عبدالله المجمر.

كيفية معرفة الإدراج:

ويعرف الإدراج بأمور ذكرها أهل العلم:

الأول: نكارة أن يكون قد قاله رسول الله ﷺ مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه : قال رسولُ الله ﷺ : «**للعبدِ المملوكِ الصالح أجرانِ**» ومن طريق أُخرى: «**نِعمَ ما لأحَدِهِم؛ يُحسِنُ عبادةَ ربِّه ويَنْصَحُ لسيِّدِه "والذي نفسي بيده لولا الجِهادُ في سبيلِ الله، والحَجُّ، وبِرُّ أمي؛ لأحببتُ أنْ أموتَ وأنا مَمْلوكا"**». فقوله: "والذي نفسي بيده لولا الجِهادُ في سبيلِ الله، والحَجُّ، وبِرُّ أمي؛ لأحببتُ أنْ أموتَ وأنا مَمْلوكا". مرجة من كلام أبي هريرة فما كان عليه رسول الله ﷺ من النبوة والرسالة أفضل وأكمل من هذا الحال.

الثاني: اعتراف المدرج أنه زاده فعنْ أَبي هُرَيْرَةَ – رضي الله عنه – قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ – ﷺ –: "أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا تَرَكَ غِنًى" وفي طريقٍ: "خيرُ الصَّدقةِ ما كان عنْ ظهر غِنىً، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ. تَقُولُ الْمَرْأَةُ: إِمَّا أَنْ تُطْعِمَنِي، وَإِمَّا أَنْ تُطَلِّقَنِي، وَيَقُولُ الْعَبْدُ: أَطْعِمْنِي وَاسْتَعْمِلْنِي، وَيَقُولُ الِابْنُ: أَطْعِمْنِي، إِلَى مَنْ تَدَعُنِي؟ فَقَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ – ﷺ –؟ قَالَ: لاَ؛ هَذَا مِنْ كِيسِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

الثالث: نص إمام من أئمة العلل على الإدراج .

الرابع: جمع طرق الحديث وألفاظه، والله الموفق.

وقد صنف الخطيب كتابا ولخصه الحافظ ابن حجر وسماه تقريب المنهج في ترتيب المدرج لكنه مفقود ولخص منه السيوطي في كتابه المدرج إلى المدرج ولم يستوعب والله أعلم.

وبالله التوفيق

المقلوب

٥٩- مَقْلُوبُـهُ فِـي المَـتْنِ وَالإِسْـنَادِ يُنْكِـرُهُ الحَـاذِقُ ذُو الرَّشَـادِ

(مقلوبه): أي ومن أنواع علم الحديث: المقلوب **(في المتن)**: وقلبه أن تتغير ألفاظ الحديث مثل قوله في حديث أبي هريرة عند مسلم: «**حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**» وإنما هو: «**حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**» متفق عليه.

ويمثلون أيضا بحديث: «**إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال**»، بينما هو في الصحيح: «**إن بلالاً يؤذن بليل**»، وغيرها كثير؟

ويكون القلب أيضا في **(الإسناد)**: مثل كعب بن مرة الى مرة بن كعب وقد يأخذ إسناد حديث لحديث آخر

قال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث «ص ٨٧»:

(المقلوب قد يكون في الإسناد كله أو بعضه.

فالأول: كما ركب مهرة محدثي بغداد للبخاري، حين قدم عليهم، إسناد هذا الحديث على متن آخر، وركبوا متن هذا الحديث على إسناد آخر، وقلبوا عليه ما هو من حديث سالم: عن نافع، وما هو من حديث نافع: عن سالم وهو من القبيل الثاني، وصنعوا ذلك في نحو مائة حديث او أزيد، فلما قرأها رد كل حديث إلى

إسناده، وكل إسناد إلى متنه، ولم يرُج عليه موضع واحد مما قلبوه وركبوه، فعظم عندهم جداً، وعرفوا منزلته من هذا الشأن فرحمه الله وأدخله الجنان.) اهـ

(ينكره): أي ينكر هذا الفعل لما فيه من التلبيس ونحوه ولا يحبونه إلا للاختبار مع البيان **(الحاذق)** الفاهم من العلماء **(ذو الرشاد)**: صاحب القول الصائب والفهم الثاقب .

وللخطيب كتاب: "رفع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب» وهو في عداد المفقود".

وبالله التوفيق

ما ضعف لاختلال العدالة

ويدخل في هذا الباب المجهول والمبهم وما في حكمهما، وكذلك المتروك والكذاب على ما يأتي بيانه:

المتروك

٦٠- مَتروُكُهُ شَدِيدُ ضَعفٍ يَنفَرِدْ قَـد أَجمَعُـوا لِتَركِـهِ كَمَـا وَرَدْ

٦١- وَهْوَ الَّذِيْ يَدْعُونَـهُ بـالمُطَّرَحْ فِي قَوْلِ أَهْلِ العِلمِ حُكْمٌ قـد وَضَحْ

هذا شروع من الناظم : في بيان ما ضعف بسبب اختلال العدالة.

(متروكه): أي الحديث المتروك في علم الحديث هو **(شديد ضعف)**: أي ذو ضعف شديد، وهو حديث المتهم بالكذب ويسمى بالضعيف جداً، حيث **(ينفرد)**: شديد الضعف برواية الحديث دون أن يتابعه غيره ممن هو أحسن منه حالاً، وأما متابعة من هو مثله أو أشد ضعفاً منه فلا تزيد الحديث إلا ضعفا .

(قد أجمعوا): أي حفاظ الحديث وأئمة الشأن **(لتركه)**: على رد حديثه وعدم قبوله **(كما ورد)**: كما نقل ذلك من صنف في هذا الباب من العلماء وقد كان النسائي لا يترك الراوي حتى يجمعوا على تركه .

(وهو الذي): أي المتروك **(يدعونه)**: يسمونه **(بالمطرح)**: وهذا اصطلاح لبعضهم ذكره الذهبي في الموقظة، **حيث قال**: "والمطروح ما انحط عن رتبة الضعيف" .

(في قول أهل العلم): أي بعضهم على ما تقدم **(حكم):** واحد وهو المتروك ،

(قد وضح): ظهر وبان.

وهذا النوع من الحديث لا يصلح في الشواهد ولا المتابعات على ما تقدم .

وبالله التوفيق

الموضوع

٦٢- حَـدِيثُ كَـذَّابٍ هُـوَ المَوْضُـوعُ مُخْتَلَـقٌ مُـزَوَّرٌ مَصْـنُوعُ
٦٣- شَرُّ حَدِيثِ النَّاسِ دَومًا يُـذْكَرُ وَفِعْلُـهُ إِثْـمٌ كَـبِيرٌ فَاحْـذَرُوا

ومن أنواع الحديث الذي ضُعِّفة لاختلا العدالة (**حديث كذاب**): وهو الذي علم كذبه وتعمد ذلك سواء كان في حديث الناس أو حديث رسول الله ﷺ وسمي هذا النوع ب(**الموضوع**): أي المكذوب المصنوع.

(**مختلقٌ**): بمعنى مكذوب (**مزور**): من التزوير وقول الزور (**مصنوع**): أي صنعه الوضَّاع وليس هو من قول الرسول ﷺ أو فعله وتقريره وهو (**شر**): أي أسوأ (**حديث الناس**): الذي يتناقلونه لما يؤدي اليه من الطعن في الشريعة والكذب على الله تعالى وعلى رسول الله ﷺ ، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣] .

وفي الحديث المتواتر: «**مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**» أخرجاه الشيخان عن جماعة .

(**دوماً يذكر**): أي أنه شر حديث الناس على الدوام .

(**فِعله**): وتعمد هذا الفعل القبيح من الكذب على رسول الله ﷺ (**إثم**): ذنب (**كبير**): أي من كبائر الذنوب وليس من صغائرها ولا يكفر فاعله على الصحيح، وقال بكفره إمام الحرمين ولم يتابع على قوله بل هو كبير إلا في حق من

فعله طعناً في الدين وتحريم ما أحل الله تعالى أو تحليل ما حرم الله تعالى فكفره لمعنى آخر **(فاحذروا)**: جانبوا هذا الفعل .

ثم اعلم أن الوضاعين أقسام:

لتنوع أسباب وطرق وضعهم للحديث وكذبهم على رسول الله ﷺ :

فمنهم: من يفعل ذلك تديناً كالرافضة، حيث وضعوا أحاديث كثيرة في فضائل علي رضي الله عنه وآل البيت.

وفي الكفاية للخطيب البغدادي (ص ٤٣١):

عن حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ قال: «وَضَعَتِ الزَّنَادِقَةُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفِ حَدِيثٍ» .

ومنهم: من يفعله طمعاً في الدنيا، كما فعل غياث بن إبراهيم .

قال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٣١٨):

حَيْثُ وَضَعَ لِلْمَهْدِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ الْمَنْصُورِ عَبْدِ اللهِ الْعَبَّاسِيِّ وَالِدِ هَارُونَ الرَّشِيدِ فِي حَدِيثِ: «لَا سَبْقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ أَوْ خُفٍّ» ، فَزَادَ فِيهِ: " أَوْ جَنَاحٍ ".

وَكَانَ الْمَهْدِيُّ إِذْ ذَاكَ يَلْعَبُ بِالْحَمَامِ، فَأَمَرَ لَهُ بِبَدْرَةٍ يَعْنِي عَشَرَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ، فَلَمَّا قَفَّى قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى قَفَاكَ أَنَّهُ قَفَا كَذَّابٍ، ثُمَّ تَرَكَ الْحَمَامَ، وَأَمَرَ بِذَبْحِهَا وَقَالَ: أَنَا حَمَلْتُهُ عَلَى ذَلِكَ، ذَكَرَهَا أَبُو خَيْثَمَةَ. اهـ

ومنهم: من يفعله عصبية المذهب أو طريقة.

ففي تدريب الراوي (١/ ٣٢٨):

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَعْدَانَ الْأَزْدِيُّ، عَنْ أَنَسٍ، مَرْفُوعًا: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ، أَضَرُّ عَلَى أُمَّتِي مِنْ إِبْلِيسَ، وَيَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، هُوَ سِرَاجُ أُمَّتِي» .اهـ

ومن شرهم الكلابية: الذين قالوا نكذب له لا عليه، فوضعوا الأحاديث في فضائل القرآن ونحوه.

قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث «ص ٧٨» :

والوضاعون أقسام كثيرة:

منهم زنادقة، ومنهم متعبدون يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، يضعون أحاديث فيها ترغيب وترهيب، وفي فضائل الأعمال، ليعمل بها، وهؤلاء طائفة من الكرَّامية وغيرهم، وهم من أشر ما فعل هذا، لما يحصل بضررهم من الغرر على كثير ممن يعتقد صلاحهم، فيظن صدقهم، وهم شر من كل كذاب في هذا الباب.

وقد انتقد الأئمة كل شيء فعلوه من ذلك، وسطروه عليهم في زُبرهم، عراً على واضعي ذلك في الدنيا، وناراً وشناراً في الآخرة. قال رسول الله ﷺ : «**من كذب عليَّ متعمداً فلينبوا مقعده من النار**» وهذا متواتر عنه.

قال بعض هؤلاء لجهلة : نحن ما كذبنا عليه، إنما كذبنا له! وهذا من كمال جهلهم، وقلة عقلهم، وكثرة فجورهم وافترائهم، فإنه عليه الصلاة والسلام لا يحتج افي كمال شريعته وفضلها إلى غيره.

وقد صنف الشيخ أبو الفرج بن الجوزي كتاباً حافلاً في الموضوعات، غير أنه أدخل فيه ما ليس منه، وخرج عنه ما كان يلزمه ذكره، فسقط عليه ولم يهتد إليه.اهـ

وإن تاب من الوضع قبلت توبته على الصحيح إن توفرت شروطها.

ويعرف الوضع بأمور :

الأول: إقرار واضعه ؛ مع التأكد أنه لم يكذب في إقراره، كما روى البخاري في التاريخ الصغير (٢/ ١٩٢): «أن عمر بن صبح قال أنا وضعت خطبة النبي ﷺ».

وكما أقر أبو عصمة نوح ابن أبي مريم أنه وضع على ابن عباس رضي الله عنه في فضائل القرآن سورة سورة (١).

الثاني: ما يؤخذ من حال الراوي كما وقع مع المأمون بن أحمد أنه ذكر بحضرته الخلاف هل سمع الحسن من أبي هريرة رضي الله عنه فأقام في الحال إسناداً إلى النبي ﷺ أنه قال سمع الحسن من أبي هريرة رضي الله عنه .

قال الحاكم في المدخل إلى كتاب الإكليل (ص: ٥٦)

وَمِنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ مَيْسَرَةُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ وَزِيَادُ بْنُ مَيْمُونٍ وَأَبُو الْبَخْتَرِيِّ وَهْبُ بْنُ وَهْبٍ القاضى وأبو د اود سليمان بن عمرو النَّخَعِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ نَجِيحٍ الْمَلْطِيُّ وَالْحُسَيْنُ بْنُ عُلْوَانَ وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ يَطُولُ ذِكْرُهُمْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَمِنْهُمْ جَمَاعَةٌ وَضَعُوا الْحَدِيثَ فِي الْوَقْتِ لِحَاجَتِهِمْ إِلَيْهِ.

---

(١) الباعث الحثيث (٢٤٧) .

حدثنِي أَبُو بكر أحمد بْنُ الْمُؤَمَّلِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عِيسَى قَالَ حدثنَا الْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّعْرَانِيُّ قَالَ حدثنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهَّ بْنِ الْجُنَيْدِ قَالَ حدثنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْحَاقَ الضَّبِّيُّ الْكُوفِيُّ قَالَ حدثنَا سَيْفُ بْنُ عُمَرَ التَّمِيمِيُّ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ فَجَاءَ ابْنُهُ مِنَ الْكُتَّابِ فَقَالَ مَالَكَ قَالَ ضَرَبَنِي الْمُعَلِّمُ فَقَالَ لَأُخْزِيَنَّهُمُ الْيَوْمَ

حدثنِي عِكْرِمَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ معَلِّمُو صِبْيَانِكُمْ شِرَارُكُمْ أَقَلُّهُمْ رَحْمَةً لِلْيَتِيمِ وَأَغْلَظُهُمْ عَلَى الْمِسْكِينِ.

وَقِيلَ لِمَأْمُونِ بْنِ أَحْمَدَ الْهَرَوِيِّ أَلَا تَرَى إِلَى الشَّافِعِيِّ وَإِلَى مَنْ نَبَغَ لَهُ بِخُرَاسَانَ فَقَالَ حدثنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدِ اللهَّ قَالَ حدثنَا عبيد اللهَّ بْنُ مَعْدَانَ الْأَزْدِيُّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ يَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ أَضَرُّ أَحَدٌ عَلَى أُمَّتِي مِنْ إِبْلِيسَ وَيَكُونُ فى أمتى رجل يُقَالُ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ هُوَ سراج أمتي.

وَقِيلَ لِمُحَمَّدِ بْنِ عُكَاشَةَ الْكَرْمَانِيِّ إِنَّ قَوْمًا عِنْدَنَا يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ فِي الرُّكُوعِ وَبَعْدَ رَفْعِ الرَّأْسِ مِنَ الرُّكُوعِ فَقَالَ حدثنَا الْمُسَيَّبُ بْنُ وَاضِحٍ قَالَ حدثنَا عَبْدُ اللهَّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ مَنْ رَفَعَ يَدَهُ فِي الرُّكُوعِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ.

قَالَ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللهُّ وَكُلُّ مَنْ رُزِقَ الْفَهْمَ فِي نَوْعِ الْعِلْمِ وَتَأَمَّلَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ عَلِمَ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ عَلَى رَسُولِ اللهَّ ﷺ.

الثالث: ما يؤخذ من حال المروي كأن يكون مناقضاً لنص القرآن أو السنة أو الإجماع القطعي أو صريح العقل حتى قيل إذا رأيت الحديث يخالف المعقول والمنقول والثوابت والأصول فاعلم أنه موضوع .

وقد صنفت في معرفة الموضوعات كتب منها: «الموضوعات لابن الجوزي»، و «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني .

الجهالة

٦٤-مَجْهُولَه قِسْمَان فِي التَحْقِيقِ عَيْنٌ وَحَالٌ خُذْهُ بِالتَدْقِيقِ

يقول ومن أقسام الحديث الضعيف رواية: **(المجهول)**: الذي جهلت عينه أو جهلت حاله **(قسمان)**: فهو ينقسم إلى قسمين في **(التحقيق)**: أي عند تحقيق الأقوال والنظر في كلام أهل العلم بالحديث.

(عين): أي مجهول عين وضابطه في الراوي الذي عرف اسمه وجهلت عينه بحيث روى عنه واحد ولم يوثقه معتبر ويشترط العلماء لرفع الجهالة العينية أن يروي عنه ثقتان، كما تقدم كلام الدارقطني، فيرتقي بذلك إلى جهالة الحال، **(وحال)**: أي مجهول الحال وهو الراوي الذي عرف بالطلب ولم يوثقه معتبر.

قال الحافظ في النزهة (ص ٢٣٢):

فإن سُمِّيَ الرَّاوي، وانْفَرَدَ راوٍ واحدٌ بالرِّوايةِ عنه، فهو مجهول العين، كالمبهم، إلا أن يوثقه غير مَن ينفرد به عنه على الأصح، وكذا مَن ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك أَوْ إنْ روى عنهُ اثنانِ فصاعِداً، ولم يُوَثَّقْ فهو مَجْهولُ الحالِ، وهُو المَسْتورُ.

و قد قَبِلَ رِوَايَتَهُ جَمَاعَةٌ بغيرِ قيدٍ، وردَّها الجمهورُ.اهـ

والفرق بينهما أن مجهول العين لا يصلح في الشواهد والمتابعات بينما مجهول الحال يصلح في الشواهد والمتابعات على ما يأتي إن شاء الله .

(خذه): أي هذا التقسيم **(بالتدقيق)**: أي التثبت في الأقوال.

وبالله التوفيق

تدليس الشيوخ

٦٥- تَدْلِيسُهُمْ لِلشَّيْخِ قِسْمٌ يَلْتَحِقْ بِـذِيْ الجَهَالَـةِ وَبَـابٌ يَتَّفِـقْ

٦٦- إِذْ يَصِفُ الشيخ بِمَا لَمْ يَشْتَهِرْ من كُنْيَـةٍ أو نِسْـبَةٍ كُـنْ مُـدَّكِرْ

أي ومن أقسام الجهالة (**تدليس الشيوخ**): والفرق بينه وبين تدليس الاسناد: أن هذا النوع يؤدي إلى تعمية شأن الشيخ بحيث يذكر باسم أو كنية أو نسبة غير ما اشتهر به فيصير عند الباحث كالمجهول .

وربما فعله بعضهم بقصد تكثير الشيوخ ويدخل هذا في حديث أَسْمَاء رضي الله عنها : أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهَّ، إِنَّ لِي ضَرَّةً، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ إِنْ تَشَبَّعْتُ مِنْ زَوْجِي غَيْرَ الَّذِي يُعْطِينِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ : «**الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلاَبِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ**» متفق عليه.

وربما فعله لتعمية المجهولين والضعفاء والكذابين وهذا شرها .

قال ابن كثير : (وأما القسم الثاني من التدليس: فهو الإتيان باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به، تعمية لأمره، وتوعيراً للوقوف على حاله، ويختلف ذلك باختلاف المقاصد، فتارة يكره، كما إذا كان أصغر سناً منه، أو نازل الرواية، ونحو ذلك، وتارة يحرم، كما إذا كان غير ثقة فدلسه لئلا يعرف حاله، أو أهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه أو كنيته.) اهـ

وقد روى أبو بكر بن مجاهد المقرئ عن أبي بكر بن أبي داود فقال: "حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله "، وعن أبي بكر محمد بن حسن النقاش المفسر فقال: "حدثنا محمد بن سند" نسبه إلى جد له.

قال الشيح أبو عمرو ابن الصلاح:

(وقد كان الخطيب لهجاً بهذا القسم في مصنفاته)اهـ

فقوله **(تدليسهم)**: أي الرواة **(للشيخ)**: خرج به تدليس الإسناد **(قسم)**: أي نوع **(يلتحق)**: يلحق.

(بذي الجهالة): بأقسام الجهالة **(وباب يتفق)**: أي شأنها واحد وهو تعمية الراوي بحيث لا يعرف.

(إذ يصف): المدلس **(الشيخ)**: الذي يروي عنه **(بما لَمْ يَشْتَهِرْ)**: بشيء لم يعرف به **(من كنيته)**: كأبي محمد فجعله أبا عمرو **(أو نسبة)**: كالقرشي يجعله الواسطي .

(كن مدكر): أي كن ذا فكر وانتباه لهذا النوع من التدليس.

قال ابن كثير : في اختصار علوم الحديث:

ومن أمثلة ذلك: محمد بن السائب الكلبي، وهو ضعيف، لكنه عالم بالتفسير وبالأخبار. فمنهم من يصرح باسمه هذا، ومنهم من يقول: حماد بن السائب، ومنهم من يكنيه بأبي النضر، ومنهم من يكنيه بأبي سعيد.

قال ابن الصلاح : وهو الذي يروي عنه عطية العوفي التفسير، موهماً أنه أبو سعيد الخدري.

وكذلك سالم أبو عبد الله المدني، المعروف بسبلان، الذي يروي عن أبي هريرة رضي الله عنه ينسبونه في ولاءه إلى جهات متعددة. وهذا كثير جداً .اهـ

وبالله التوفيق

المبهم

٦٧- وَمُبْهَمٌ فِي الحُكْمِ كَالمَجْهُولِ حُكْمٌ رَشِيدٌ مِن ذَوِي المَعْقُولِ

(ومبهم): ومن أقسام الجهالة إبهام اسم الراوي كقولهم حدثني رجل أو حدثني الثقة فهو **(في الحكم)**: من حيث الرد **(كالمجهول)**: فهو من قسم الضعيف بل من أشده .

(حكم): أي الحكم على المبهم بأنه كالمجهول **(رشيد)**: موفق صائب **(من ذوي)**: من أصحاب **(المعقول)**: الأقوال المعقولة والمقبولة لأن بابهما واحد والتفريق تفريق بين المتماثلات وقد ألف فيه مجموعة من العلماء كالخطيب في كتابه "الأسماء المبهمة" والنووي "الإرشادات إلى بيان الأسماء المبهمات " وغيرها .

قال الحافظ في نزهة النظر (ص ١٢٥):

و لا يُقْبَلُ حديثُ المُبْهَم، ما لم يُسَمَّ، لأن شرط قبول الخبر عدالة رواته، ومَنْ أُبْهِمَ اسْمُه لا يُعرفُ عَيْنُهُ .اهـ

تنبيه: الذي يضر إن كان الابهام في السند من غير الصحابة، أما في الصحابة فلا يضر إذ الصحابة كلهم عدول وإن كان الإبهام في المتن فإنه لا يضر كذلك.

والله الموفق

بيان ما يصلح وما لا يصلح في الشواهد والمتابعات

٦٨- وَاعْلَمْ أُخَيَّ بَعْضَ ذِيْ الشَـوَاهِدِ فِيْ حَالِ ضَعْفٍ لِلْطَّرِيْقِ الْوَاحِدِ

(واعلم أخيَّ): تعلم يا أخي **(بعض ذي الشواهد)**: أي بعض ما يصلح من الحديث في باب الشواهد والمتابعات، إذ أنه باب مهم يتوصل به إلى تقوية الأحاديث التي تكون **(في حال ضعف)**: منجبر، وليس بشديد **(للطريق الواحد)**: لكن إذ انضاف إليها غيرها مما هو مثلها أو فوقها، وأما ما كان ضعفه شديداً فلا يصلح بحال.

٦٩- مَجْهُوْلُ حَالٍ مُرْسَلٌ مُـدَلِسُ سَيِّءُ حِفْظٍ فِي الْطَرِيْقِ مُؤْنِسُ

فما يصلح في الشواهد والمتابعات رواية: **(مجهول حال)**: وهو المعروف عندهم بالمستور، وبيانه أن هذا مستور لم يعرف بكذب، ولم تتحقق أهليته حتى يقبل حديثه، لكن إن وافق غيره ممن هو مثله أو فوقه دل على ثبوت الحديث.

وما يصلح في الشواهد الـ **(مرسل)**: بشرط أن لا يكون في طريقه المرسلة كذاب، ويشترط أن يكون شاهده من غير طريق المرسل الأول، على ما تقدم .

ومما يصلح أيضا في الشواهد روايتُه الـ **(مدلس)**: إذا عنعن ووجد من يوافقه ارتقى حديثه إلى الحسن لغيره ، ومثله **(سيء حفظ)**: سواء كان سوء حفظه لازم أو كان طارئ كالمختلط الذي يتغير لمرض أو نحوه، فكلاهما يصلح في الشواهد، ويتقوى بمن هو مثله أو فوقه، فإن موافقتهم لمن هو أعلى منهم أو مثلهم، دليل على ضبط واتقان لهذا الحديث .

٧٠- والْخُلْفُ فِي الْمَوْقُوفِ والْمُنْقَطِعِ مَجْهُولِ عِيْنٍ مُبْهَمٍ خُذْهَا وَعِ

(والخلف): أي وقع الخلاف في (الموقوف): هل يشهد للمرفوع، والذي يظهر أنه يقويه (و): وقع الخلاف أيضا في (المنقطع): لخشية أن يكون الساقط كذابا أو متروكاً ممن لا يصلح في الشواهد والمتابعات .

وكذلك وقع الخلاف في (مجهول عين): وفي الـ (مبهم): ، وحالهما واحد، إذ أن المبهم في حكم مجهول العين، والصحيح رد حديث هذا الصنف، فقد يكون كذاباً أو مطرحاً .

٧١- وَزِدْ إِلَيْهَا جُمْلَةً لَا يُعْتَبَرْ بِذِكْرِهَا إِلَّا عَلَى قَيِّدِ الْحَذَرْ

(وزد): أيها المحدث (إليها): أي هذه الأقسام المذكورة مما يصلح أو لا يصلح في باب الشواهد والمتابعات (جملة): أي عدداً من الأنواع (لا يعتبر): لا يحتج ولا يستشهد، ولا يحدث بها .

(إلا على قيد الحذر): وهو التحذير من هذه الأحاديث لشدة ضعفها وسوء حالها وحال رواتها .

٧٢- مُعْضَلُهَا مُضْطَرِبٌ كَذَابُ مَقْلُوبُهَا مُتَهَمٌ يُرَابُ

(معضلها): وهو الحديث المعضل الذي سقط من إسناده راويان أو أكثر على التوالي، فقد يكون أحد الساقطين كذاباً أو كلاهما، وهكذا تجري الاحتمالات.

وكذلك **(مضطرب)**: الحديث المضطرب الذي لم نستطيع تحديد وجهه، وضعفه شديد يدل على عدم الاتقان.

وكذلك حديث الـ **(كذاب)**: وهو الموضوع المطرح، وهو شر حديث الناس على ما تقدم، فلا يذكر إلا على التحذير منه وبيان ضعفه .

و **(مقلوبها)**: أي الحديث المقلوب، حكمه لا يحتج ولا يستشهد به، لأنه أصلاً لا يصح وغلط إما أن يكون فعله متعمد أو غيره **(متهم)**: أي حديث المتهم بالكذب كذلك لا يصح في الشواهد والمتابعات، فحديثه ضعيف جداً **(يراب)**: أي فيه ريبة .

٧٣- مَتْرُوْكُهُ يَلِيْهِ شَـاذٌ مُنْكَـرُ تَـمَّ الْمُـرَادُ وَبِهَـذَا اعْتَبِـرُوُا

(متروكه): وهو المتهم أو ما أجمعوا على اطراح حديثه، فلا يصلح في هذا الباب.

ويليه فيما لا يصح في الشواهد والمتابعات **(شاذ)**: وهو مخالفة المقبول لمن هو أولى منه، وقلنا لا يصلح لأنه خطأ، والخطأ لا يحتج ولا يستشهد به .

وهكذا **(منكر)**: أي الحديث المنكر في حكمه، فإذا لم تقبل مخالفة المقبول، فمن باب أولى أن لا تقبل مخالفة الضعيف المردود .

(تم المراد): مما أردت نظمه وتقريبه في هذا الفصل **(وبهذا)**: النوع المذكور.

(اعتبروا): في معرفة ما يستشهد به وما يرد لشدة ضعفه.

ومعرفة هذا الباب مهم جداً، لأن كثيراً من الأحاديث داخلة تحت هذا النوع .

والله الموفق

فصل مسائل متعلقة بالجرح والتعديل للرواة

٧٤- تَعْدِيلُ أَهْلِ الحَقِ مَطْلُوبٌ كَمَا جَرْحٌ لأَهْلِ الشَّرِّ فَرْضٌ فَاعْلَما

٧٥- يَصِحُّ مِنْ حُرٍّ وَعَبْدٍ وَأَمَهْ بِشَرْطِ عِلْمٍ قَدْ سَمَا مَنْ فَهِمَهْ

تضمنت هذه الأبيات الإشارة إلى باب مهم من أبواب علم مصطلح الحديث، وهو باب الجرح والتعديل، فهو باب مهم في هذا العلم وغيره، إذ به يميز الناس بين أهل السنة والبدعة وأهل القبول والرد وهو علم عزيز إنما يقوم به جهابذة العلماء وخيرتهم ذو المعرفة والتمييز وقد جاءت أدلته في الكتاب السنة، وعليه الإجماع أما في الكتاب فقد قال الله تعالى في جرح أبي لهب : ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [المسد: ١]

وأما التعديل فقول الله تعالى في تعديل المؤمنين: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۝١٠٠﴾ [التوبة: ١٠٠] .

ومن أدلة الجرح في السنة حديث:

فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْس رضي الله عنها قَالَتْ: «فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ : «**أَمَّا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ**

عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ» فَكَرِهْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: «**انْكِحِي أُسَامَةَ**»، فَنَكَحْتُهُ، فَجَعَلَ اللهُ فِيهِ خَيْرًا، وَاغْتَبَطْتُ بِهِ » رواه مسلم

ومن أدلة التعديل في السنة حديث:

سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «**عَشَرَةٌ فِي الجَنَّةِ: أَبُو بَكْرٍ فِي الجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ وَطَلْحَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ**»، قَالَ: فَعَدَّ هَؤُلاَءِ التِّسْعَةَ وَسَكَتَ عَنِ العَاشِرِ، فَقَالَ القَوْمُ: نَنْشُدُكَ اللَّهَّ يَا أَبَا الأَعْوَرِ مَنِ العَاشِرُ؟ قَالَ:" نَشَدْتُمُونِي بِاللَّهَّ، أَبُو الأَعْوَرِ فِي الجَنَّةِ" رواه الترمذي.

والإجماع قائم على هذا الباب، نقله غير واحد من أهل العلم حتى قيل: «لولا أهل المحابر لخطبت الزنادقة على المنابر».

عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: " لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ ". أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه

قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/ ٥) :

(قال أبو محمد فلما لم نجد سبيلا إلى معرفه شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ الامن جهة النقل والرواية وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة.

ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله عزوجل وعن رسوله ﷺ بنقل الرواة حق علينا معرفتهم ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته، بأن يكونوا أمناء في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث وإتقان به وتثبت فيه، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل، لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات.

وأن يعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم وما كان يعتريهم من غالب الغفلة وسوء الحفظ وكثرة الغلط والسهو والاشتباه، ليعرف به أدلة هذا الدين وأعلامه وأمناء الله في أرضه على كتابه وسنة رسوله ﷺ، وهم هؤلاء أهل العدالة، فيتمسك بالذي رووه، ويعتمد عليه، ويحكم به، وتجري أمور الدين عليه، وليعرف أهل الكذب تخرصا، وأهل الكذب وهما، وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ، فيكشف عن حالهم وينبأ عن الوجوه التي كان مجرى روايتهم عليها، إن كذب فكذب، وإن وهم فوهم، وان غلط فغلط وهؤلاء هم أهل الجرح، فيسقط حديث من وجب منهم أن يسقط حديثه ولا يعبأ به ولا يعمل عليه، ويكتب حديث من وجب كتب حديثه منهم على معنى الاعتبار)اهـ.

وقد تكلم الإمام مسلم عن أهمية بيان حال الرجال في مقدمة صحيحه وألف البخاري فيه المؤلفات وغيرهم كثير ولأهل العلم كلام كثير في ذلك تجده في مواطنه .

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٤):

(بَابُ فِي أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب وأنه ليس من الغيبة المحرمة بل من الذب عن الشريعة المكرمة وذكر آثارا في الباب إلى أن قال: " وَأَشْبَاهُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مُتَّهَمِي رُوَاةِ الْحَدِيثِ، وَإِخْبَارِهِمْ عَنْ مَعَايِبِهِمْ كَثِيرٌ، يَطُولُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِ عَلَى اسْتِقْصَائِهِ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِفَايَةٌ لِمَنْ تَفَهَّمَ وَعَقَلَ مَذْهَبَ الْقَوْمِ فِيمَا قَالُوا مِنْ ذَلِكَ وَبَيَّنُوا، وَإِنَّمَا أَلْزَمُوا أَنْفُسَهُمُ الْكَشْفَ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ، وَنَاقِلِي الْأَخْبَارِ، وَأَفْتَوْا بِذَلِكَ حِينَ سُئِلُوا لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْخَطَرِ، إِذِ الْأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْلِيلٍ، أَوْ تَحْرِيمٍ، أَوْ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ تَرْغِيبٍ، أَوْ تَرْهِيبٍ، فَإِذَا كَانَ الرَّاوِي لَهَا لَيْسَ بِمَعْدِنٍ لِلصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ قَدْ عَرَفَهُ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا فِيهِ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ جَهِلَ مَعْرِفَتَهُ كَانَ آثِمًا بِفِعْلِهِ ذَلِكَ، غَاشًّا لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ، إِذْ لَا يُؤْمَنُ عَلَى بَعْضِ مَنْ سَمِعَ تِلْكَ الْأَخْبَارَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا، أَوْ يَسْتَعْمِلَ بَعْضَهَا وَلَعَلَّهَا، أَوْ أَكْثَرَهَا أَكَاذِيبُ لَا أَصْلَ لَهَا، مَعَ أَنَّ الْأَخْبَارَ الصِّحَاحَ مِنْ رِوَايَةِ الثِّقَاتِ وَأَهْلِ الْقَنَاعَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى نَقْلِ مَنْ لَيْسَ بِثِقَةٍ وَلَا مَقْنَعٍ، وَلَا أَحْسِبُ كَثِيرًا مِمَّنْ يُعَرِّجُ مِنَ النَّاسِ عَلَى مَا وَصَفْنَا مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الضِّعَافِ، وَالْأَسَانِيدِ الْمَجْهُولَةِ

وَيَعْتَدُّ بِرِوَايَتِهَا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِمَا فِيهَا مِنَ التَّوَهُّنِ وَالضَّعْفِ، إِلَّا أَنَّ الَّذِي يَحْمِلُهُ عَلَى رِوَايَتِهَا وَالِاعْتِدَادِ بِهَا إِرَادَةُ التَّكَثُّرِ بِذَلِكَ عِنْدَ الْعَوَامِّ، وَلِأَنْ يُقَالَ: مَا أَكْثَرَ مَا جَمَعَ فُلَانٌ مِنَ الْحَدِيثِ، وَأَلَّفَ مِنَ الْعَدَدِ، وَمَنْ ذَهَبَ فِي الْعِلْمِ هَذَا الْمَذْهَبَ، وَسَلَكَ هَذَا الطَّرِيقَ فَلَا نَصِيبَ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ بِأَنْ يُسَمَّى جَاهِلًا أَوْلَى مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى عِلْمٍ)اهـ

(تعديل): التزكية والثناء على **(أهل الحق)**: أهل السنة والجماعة حملة العلم والآثار **(مطلوب)**: شرعاً وقدراً أما شرعاً فقد أثنى الله تعالى على الصحابة من المهاجرين والانصار ومن سار على سيرهم في مواطن كثيرة من القرآن الكريم، كما قال ابن أبي داود:

فقد نطق الوحي المبين بفضلهم وفي الفتح أي في الصحابة تمـدح

منها قوله تعالى: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: ١٨] ، وقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: ٢٩] .

وقد أثنى رسول الله ﷺ على أصحابه علي التعيين والإجمال، فمن التعيين حديث: «**فَإِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ يَرْشُدُوا**» أخرجه مسلم.

ومن الإجمال حديث: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ» أخرجه مسلم .

ولذلك وضعت كتب الفضائل وأما قدراً فإن الثناء عليهم إرشادا إليهم ودفاعاً عنهم وسبباً لأخذ العلم منهم وعلامة على حبهم وفيه مصالح كثيرة لو لم يكن إلا موافقة القرآن والسنة ومنهج السلف الصالح رضوان الله عليهم لكفى به.

(كما): كمثل **(جرح)**: الذم و الثلب **(لأهل الشر)**: الباطل من أهل الكفر والبدع والخرافات للتحذير من شرهم وفتنهم نصحاً للأمة، وفي حديث تَمِيمٍ الدَّارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**»: قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: «**للهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**» أخرجه مسلم .

فمن نصح الإمة تحذيرهم من حملة الأفكار الهدامة و الآراء المنحرفة وقد حذر الرسول ﷺ من الخوارج وسماهم: «**كِلَابُ النَّارِ**»، كما في حديث أبي أمامة أخرجه أحمد.

وعن علي ابن ابي طالب قال سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**سَيَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَحْدَاثُ الْأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ،**

يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا، لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه مسلم .

وحذر عبد الله بن عمر من القدرية، ففي مسلم عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الْجُهَنِيُّ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيُّ حَاجَّيْنِ - أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ - فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدَرِ، فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ، فَاكْتَنَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ : أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنُفٌ، قَالَ: «فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي»، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ «لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ» .

(فرض): أي فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الآخرين وهو متعين على أهل الشأن وليس لكل أحد على ما يأتي بيان شروطه إن شاء الله.

(فاعلما): أي اعلم هذا الأمر وسر عليه تسلم مما يؤدي الى السكوت عن المبطلين من المبتدعين والمنحرفين عن دين رب العالمين وعن سنة سيد المرسلين ﷺ وعن منهج السلف الصالحين.

و **(يصح)**: الجرح والتعديل من **(حر)**: رجل ذكر من المسلمين **(وعبد)**: ويصح من العبيد والممالك **(وأمة)**: ومن امرأة حرة أو مملوكة.

وقد بوب البخاري في كتاب الشهادات: «باب تعديل النساء بعضهن بعضاً» وساق حديث عائشة رضي الله عنها في سؤال رسول الله ﷺ بريرة، ففي الحديث: فَدَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بَرِيرَةَ فَقَالَ: «**أَيْ بَرِيرَةُ هَلْ رَأَيْتِ مِنْ شَيْءٍ يَرِيبُكِ مِنْ عَائِشَةَ؟**» قَالَتْ لَهُ بَرِيرَةُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنْ رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَمْرًا قَطُّ أَغْمِصُهُ عَلَيْهَا، أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ، تَنَامُ عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا، فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَتَأْكُلُهُ» أخرجه مسلم.

لكن هذا ليس على إطلاقه، فلابد من شروط يضبط بها الباب وقد أشار الناظم الى بعضها بقوله **(بشرط)**: أي يشترط في المعدل بعد الإسلام أن يكون ذا **(علم)**: بأسباب الجرح والتعديل **(قد سما)**: قد علا في هذا الباب **(من فهمه)**: أي فَقُهَ هذا الباب .

وقد ذكر العلماء من شروط الجارح والمعدل أموراً:

١-العدالة فلا يقبل جرح أو تعديل غير العدل .

٢-العلم فلا يصح من جاهل والمراد به هنا العلم بأسباب الفسق وخوارم المروءة .

٣-الورع حتى لا يتكلم بالهوى والذوق .

قال الحافظ في نزهة النظر (ص ٢٥٧):

(وينبغي أَنْ لا يُقْبل الجَرْحُ والتَّعْديلُ إلاَّ مِن عدلٍ مُتيَقِّظٍ؛ فلا يُقْبل جرحُ مَن أَفْرَطَ فيه؛ فَجَرَحَ بما لا يقتضي ردَّ حديث المحدِّث، كما لا تُقبل تزكيةُ مَن أَخذ بمجرَّدِ الظَّاهِرِ؛ فأَطلق التزكيةَ). اهـ

وقال الذهبي - وهو مِن أَهْلِ الاستِقراءِ التَّامِّ في نَقْدِ الرِّجالِ:

(لمْ يَجتمع اثْنانِ مِن عُلماءِ هذا الشَّأنِ قطُّ على توثيقِ ضعيفٍ، ولا على تضعيفِ ثقةٍ. انتهى

ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يُترَكُ حديثُ الرجلِ حتَّى يجتمعَ الجميعُ على تَرْكِهِ، وَلْيَحْذَر المتكلمُ في هذا الفنِّ مِن التَّساهُلِ في الجَرْحِ والتَّعديلِ؛ فإِنَّهُ إنْ عدّلَ بغيرِ تثبتٍ كانَ كالمُثْبِتِ حُكْماً ليسَ بثابتٍ، فَيُخْشَى عليهِ أَنْ يَدْخل في زُمرةِ مَن روى حَديثاً وهُو يُظَن أَنَّهُ كَذِبٌ، وإِنْ جَرَحَ بغيرِ تحرزٍ أَقدَمَ على الطَّعنِ في مسلمٍ بريءٍ مِن ذلك، ووَسَمه بِمِيْسَمِ سوءٍ يَبْقى عليهِ عارُهُ أَبداً.

والآفةُ تَدْخل في هذا تارةً مِن الهَوى والغرضِ الفاسدِ. وكلامُ المتقدِّمينَ سالِمٌ مِن هذا، غالباً) اهـ

٧٦-عَدَالَـةٌ ثَابِتَـةٌ بِالشُّـهْرَهْ تَعْـدِيْلُ عَـارِفٍ إِلَيْـهِ الْخِبْـرَهْ

وتثبت الـ (عدالة) للراوي (بالشهرة) حيث يشتهر بين أهل العلم بالخير والصلاح والعلم والاستقامة وهي من أقوى درجات التعديل حيث تستفيض عدالتهم حتى يستغني المحدث عن تعديل الواحد والاثنين ونحوهم.

وتثبت بـ (**تعديل عارف**) أي: بتعديل أهل العلم،(**إليه الخبرة**) الذين لديهم معرفة وتمييز في هذا .

وقال ابن حجر في نزهة النظر (ص ٢٥٧):

(تُقبَل التزكيةُ مِن عارفٍ بأسبابها، لا مِن غير عارفٍ؛ لئلا يُزَكِّيَ بمجردِ ما ظهر له ابتداءً، مِن غير ممارسةٍ واختبارٍ، ولو كانت التزكية صادرةً من مُزَكٍّ واحدٍ، عَلى الأصَحِّ، خلافاً لَمِن شرَط أَنَّها لا تُقبَل إلاَّ مِن اثْنَيْنِ؛ إلْحاقاً لها بالشَّهادَةِ، في الأصحِّ، أَيضاً)اهـ

يقول: وتثبت عدالة الراوي بالشهرة، كالبخاري، ومسلم، والشافعي، وأحمد، ومالك، والسفيانان، وغيرهم كثير .

٧٧-وَضَبْطُهُ يُعْرَفُ بِالْمُوَافَقَهْ	لِـذِيْ ثَبَـاتٍ مُتْقِـنٌ مَـنْ حَقَّقَـهْ

(**وضبطه**): أي وضبط الراوي للحديث (**يعرف بالموافقة**): لغيره من الرواة الأثبات (**متقن من حققه**): أي هذا الباب .

قال ابن كثير اختصار علوم الحديث (ص ٩٣):

وتثبت عدالة الراوي باشتهاره بالخير والثناء الجميل عليه، أو بتعديل الأئمة، أو اثنين منهم له، أو واحد على الصحيح، ولو بروايته عنه في قول. اهـ

٧٨- عَدَالَةٌ مِن شَرْطِهَا الإِسْلَامُ بُلُوغُـــهُ يُضَـــافُ وَالسَـــلَامُ

ونذكر هنا كيفية معرفة عدالة الرواة:

(**عدالة**): أي وتعرف عدالة الراوي بتوفر شروط العدالة (**من**): للتبعيض

(شرطها): التي يجب أن توفر في الشخص **الأول** : **(الإسلام)**: لأن الكافر ليس بعدل على أي حال .

الثاني: **(بلوغه)**: أي بلوغ الراوي وهو شرط أداء لا تحمل ففي سنن أبي داود عن علي رضي الله عنه أن رسولَ الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «**رُفِعَ القلمُ عن ثلاثةٍ: عن الصَّبيِّ حتى يبلُغَ وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المعتُوه حتى يبرأ**».

(يضاف): إلى شروط العدالة

الثالث: **(العقل)**: فالمجنون ليس بعدل.

الرابع:**(والسلام)**: السلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة .

وأسباب الفسق تنقسم الى قسمين :

الأول: فسق شهوة كشرب الخمر والزنا وما من بابه وصاحبه يرد مطلقاً.

الثاني: فسق شبهة كالبدعة ونحوها وذكر العلماء فيها تفصيلاً تقدم ونزيد هنا ما ذكره الحافظ في اللسان.

قال الحافظ في لسان الميزان (١/ ١١):

(وينبغي أن يقيد قولنا بقبول رواية المبتدع إذا كان صدوقا ولم يكن داعية بشرط أن لا يكون الحديث الذي يحدث به مما يعضد بدعته ويشيدها فإنا لا نأمن حينئذ عليه غلبة الهوى والله الموفق.

فقد نص على هذا القيد في هذه المسألة الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ النسائي فقال في مقدمة كتابه في الجرح والتعديل ومنهم زائغ عن

الحق صدوق اللهجة قد جرى في الناس حديثه لكنه مخذول في بدعته مأمون في روايته فهؤلاء ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إلا ما يقوى به بدعتهم فيتهم بذلك)اهـ

تنبيه: اعلم أن هذا الخلاف مبني على الروايات التي ذكرت في كتب السلف رضوان الله عليهم وأما التتلمذ على أهل البدع فلا يجوز مطلقا قال الله : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [الأنعام: ٦٨]

وعَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ: « **إِنَّمَا مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ، وَالْجَلِيسِ السَّوْءِ، كَحَامِلِ الْمِسْكِ، وَنَافِخِ الْكِيرِ، فَحَامِلُ الْمِسْكِ: إِمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الْكِيرِ: إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً** » متفق عليه .

وقد نقل غير واحد الإجماع على هجر أهل البدع ومجانبتهم فعن أبي قلابة الجرمي " لا تجالسوا أهل الأهواء فإن مجالستهم ممرضة"

وعن ابن سيرين " إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذوا دينكم " أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه.

بيان أن الجرح المفسر هو المقدم :

٧٩- جَرْحٌ مُفَسَّرٌ هُوَ المَقْبُولُ وَمُبْهَمٌ يُقَدَّمُ التَّعْدِيلُ

(جرح مفسر): وهو الذي يبين فيه الجارح سبب الجرح من سوء حفظ أو كذب الراوي أو نحوه.

وذلك لأن الناس يختلفون في أسباب التجريح فقد يجرح بما ليس بمجرح كما حصل في قصة المنهال بن عمرو.

ولأن أسباب الجرح محصورة بخلاف التعديل **(هو)**: الجرح المفسر **(المقبول)**: عند أئمة الحديث **(ومبهم)**: الجرح المبهم غير المفسر **(يقدم)**: عليه **(التعديل)** .

وقُدم الجرح المفسر مطلقاً لأن عند الجارح زيادة علم مع اتفاقه مع المعدل في أسباب التعديل.

٨٠-وَأَسْوَأُ الْجَرْحِ بِوَزْنِ أَفْعَلِ | | وَأَرْفَعُ التَّعْدِيلِ مِثْلُ أَمْثَلِ

قال الحافظ في نزهة النظر (ص ٢٥٦):

(وللجرح مراتب: أسوأُها الوَصْفُ بما دلَّ على المُبالَغَةِ فيهِ، وأصرح ذلك التعبير بأَفْعَلَ، كأكذب النَّاسِ، وكذا قولُهم: إِليهِ المُنْتَهى في الوضعِ، أو رُكْن الكذبِ، ونحوُ ذلك.

ثمَّ: دجَّالٌ، أو وَضّاع، أو كَذَّابٌ؛ لأنَّها وإِنْ كانَ فيها نوعُ مبالغةٍ، لكنها دون التي قبلها.

وأَسْهَلُها، أَي: الألفاظِ الدَّالَّةِ على الجَرْح، قولُهم: فلانٌ لَيِّنٌ، أو سَيِّءُ الحفظ، أو: فيه أدنى مقالٍ، وبَيْنَ أسوأِ الجرح وأسهلِهِ مراتبُ لا تخفى.

ومِن المهمِّ، أَيضاً: معرِفةُ مراتِبِ التَّعديلِ:

وأَرْفَعُها الوَصْفُ، أَيضاً، بما دَلَّ على المُبالغةِ فيهِ، وأصْرَحُ ذلك: التعبيرُ بأفعلَ، كأوثقِ النَّاسِ، أَو أثبتِ النَّاس، أَو إِليهِ المُنْتَهى في الثبتِ.

ثمَّ ما تَأَكَّدَ بصفةٍ مِن الصِّفاتِ الدَّالَّةِ على التعديل، أو وصفين: كثقةٍ١ ثقةٍ، أو ثبتٍ ثبتٍ، أَوْ ثقةٍ حافظٍ، أَو عدلٍ ضابطٍ، أو نحوُ ذلك.

وأَدْناها ما أَشْعَر بالقربِ من أسهل التجريح: كشيخٍ، وَيُرْوَى حديثه، ويُعْتَبَرْ بهِ، ونحوِ ذلك.

وبَيْنَ ذلك مراتبُ لا تَخْفَى)اهـ

وبالله التوفيق

ما يحصل به معرفة الرواة والتمييز بينهم

٨١- مَعْرِفَةُ الأَسْمَاءِ أَيْضًا وَالكُنَى أَلْقَابُهُمْ أَنْسَابُهُمْ فَلْتُتْقِنَا

ومن أقسام علم الحديث (**معرفة**): العلم بـ(**الأسماء**): أي أسماء الرواة وبابه كتب الرجال (**أيضاً والكنى**): ومعرفة كناهم وهي ما صدر بأب وأم و(**القابهم**): أيضاً مثل الأعرج والأعمى والبصير ونحوها (**أنسابهم**): أيضاً مما ينبغي أن يتفطن له كالمكي والمدني واليمني والصنعاني (**فلتتقنا**): أي هذا الباب حتى يميز بين الرواة فتعرف المقبول من المردود والثقة من الضعيف ، فإن بعض المحدّثين يعرف ويشهر بكنيته كأبي معاوية الضرير، واسمه: محمد خازم، ولقبه: الضرير، والأعمش: اشتهر بلقبه، واسمه: سليمان، وكنيته أبو محمد، وأبو هريرة شهر بكنيته، واختلف في اسمه إلى ثلاثين قولًا أرجحها عبدالرحمن بن صخر على ما حققه النووي في الأسماء واللغات، ومثل أبي سلمة بن عبد الرحمن الذي قيل بأن اسمه كنيته.

وقد لقب بعض المحدثين باليهودي نسبة إلى جار له من اليهود وآخر بالضال لأنه ضل الطرق، والحذاء لمجاورته لصانع الأحذية.

قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث (ص٢٢٠):

وقد صنف في ذلك غير واحد، منهم: أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي، وكتابه في ذلك مفيد كثير النفع. ثم أبو الفضل ابن الفلكي الحافظ.

وفائدة التنبيه على ذلك: أن لا يظن أن هذا اللقب لغير صاحب الاسم.

وإذا كان اللقب مكروهاً إلى صاحبه فإنما يذكره أئمة الحديث على سبيل التعريف والتمييز، لا على وجه الذم واللمز والتنابز. والله موفق للصواب.

قال الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري: رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان: معاوية بن عبد الكريم " الضال "، وإنما ضل في طريق مكة. وعبد الله بن محمد " الضعيف "، وإنما كان ضعيفاً في جسمه، لا في حديثه.

قال ابن الصلاح: وثالث، وهو " عارم " أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي، وكان عبداً صالحاً بعيداً من العرامة، والعارم: الشرير المفسد.

" غُندَر ": لقب لمحمد بن جعفر البصري الراوي عن شعبة، ولمحمد بن جعفر الرازي، روى عن أبي حاتم الرازي، ولمحمد بن جعفر البغدادي الحافظ الجوال شيخ الحافظ أبي نعيم الأصبهاني وغيره. ولمحمد بن جعفر بن دُران البغدادي، روى عن أبي خليفة الجمحي، ولغيرهم.

" **غُنجار** ": لقب لعيسى بن موسى التميمي أبي أحمد البخاري، وذلك لحمرة وجنته، روى عن مالك والثوري وغيرهما. و " غُنجار " آخر متأخر، وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد البخاري الحافظ، صاحب تاريخ بُخارى، توفي سنة اثنتي عشرة وأربعمائة.

" **صاعقة** ": لُقب به محمد بن عبد الرحيم شيخ البخاري، لقوة حفظه وحسن مذاكرته.

" **شباب** ": هو خليفة بن خياط المؤرخ.

" **زُنيج** ": محمد بن عمرو الرازي، شيخ مسلم.

" **رسته** ": عبد الرحمن بن عمر.

" **سُنيد** ": هو الحسين بن داود المفسر.

" **بندار** ": محمد بن بشار شيخ الجماعة، لأنه كان بندار الحديث.

" **قيصر** ": لقب أبي النضر هاشم بن القاسم شيخ الإمام أحمد ابن حنبل.

" **الأخفش** ": لقب لجماعة، منهم: أحمد بن عمران البصري النحوي، روى عن زيد بن الحباب، وله غريب الموطأ.

قال ابن الصلاح: وفي النحويين أخافش ثلاثة مشهورون، أكبرهم: أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد، وهو الذي ذكره سيبويه في كتابه المشهور، والثاني: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، راوي كتاب سيبويه عنه، والثالث: أبو الحسن علي بن سليمان، تلميذ أبوي العباس أحمد بن يحيى " ثعلب "، ومحمد بن يزيد " المُبرد؟ رد ".

" **مربع** ": لقب لمحمد بن إبراهيم الحافظ البغدادي.

" **جزرة** ": صالح بن محمد الحافظ البغدادي.

" **كيلجة** ": محمد بن صالح البغدادي أيضاً.

" **ماغم** ": علي بن الحسن بن عبد الصمد البغدادي الحافظ، ويقال: "علان ماغم " فيجمع له بين لقبين.

" **عبيدٌ العجل** ": لقب أبي عبد الله الحسين بن محمد بن حاتم البغدادي الحافظ أيضاً.

قال ابن الصلاح: وهؤلاء البغداديون الحفاظ كلهم من تلامذة يحيى بن معين وهو الذي لقبهم بذلك.

" **سجادة** ": الحسن بن حماد، من أصحاب وكيع، والحسين بن أحمد، شيخ ابن عدي. انتهى

ومن أنواعه معرفة من ليس إلا هو بهذا اللقب أو الكنية أو اللقب ومنهم صُدي بن عجلان أبو امامة " صحابي. " صُنابحي بن الأعسر " . " ضريب بن نقير بن سمير " : كلها بالتصغير. " أبو السليل القيسي البصري " ، يروي عن معاذ. " عَزوان " بالعين المهملة " ابن السَّليل القيسي الرقاشي " ، أحد الزهاد، تابعي. " كلدة بن حنبل " صحابي. " لُبي بن لبا " صحابي. " لملزة بن زبار " . " مُستمر بن الريان " ، رأى أنساً. " نُبيشة الخير " صحابي. " نوف البِكالي " تابعي. " وابِصة بن معبد " صحابي.

وأما من اشتهر بالاسم كسلمان الفارسي وعكسه من اشتهر بالكنية كأبي الضحى على ما تقدم.

ومنه من وافق اسمه اسم أبيه كالقلانسي فكل منهما محمد بن محمد. اهـ

وبالله التوفيق

المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف

٨٢- مُتَّفِقٌ فِي اللَّفْظِ وَالخَطِّ اتَّفَقْ وَهكَـذا مُفْتَـرِقٌ قَـدِ افْتَـرَقْ
٨٣- مُتَّفِقٌ فِي الخَطِّ ذاكَ المُؤْتَلِفْ وَاخْتَلَفَ النُّطْقُ فَبَابُ المُخْتَلِفْ

يقول : ومن أنواع علم الحديث ما كان **(متفق)**: أي مستو مع غيره **(في اللفظ)**: النطق والصوت **(والخط)**: الكتابة مثل (عبد الله بن محمد) شيخ البخاري خمسة الجعفي وابن أبي شيبة وابن أسماء وابن أبي الأسود والنفيلي فاتفق الصوت في نطق اسماءهم مع اتفاق الكتابة واختلف ذواتهم ولذلك قال **(وهكذا مفترق)**: أي في الذوات **(قد افترق)**: تمايزت فيما بينها.

قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث (ص٢٢٧): وقد صنف فيه الخطيب كتاباً حافلاً.

وقد ذكره الشيخ أبو عمرو أقساماً:

" أحدها " أن يتفق اثنان أو أكثر في الاسم واسم الأب.

مثاله: " الخليل بن أحمد " ستة، أحدهم: النحوي البصري، وهو أول من وضع علم العروض، قالوا: ولم يسم أحد بعد النبي ﷺ بأحمد قبل أبي الخليل بن أحمد، إلا أبا السفر سعيد بن أحمد، في قول ابن معين، وقال غيره: سعيد بن يحمد. فالله أعلم.

الثاني: أبو بشر المزني، بصري أيضاً، روى عن المستنير بن أخضر عن معاوية بن قرة، وعنه عباس العنبري وجماعة.

والثالث: أصبهاني، روى عن روح بن عبادة وغيره.

والرابع: أبو سعيد السجزي: القاضي الفقيه الحنفي المشهور بخراسان. روى عن ابن خُزيمة وطبقته.

الخامس: أبو سعيد البستي القاضي، حدث عن الذي قبله، وروى عن البيهقي.

السادس: أبو سعيد البستي أيضاً، شافعي، أخذ عن الشيخ أبي حامد الإسفرائيني، دخل بلاد الأندلس.

" **القسم الثاني** ": " أحمد بن جعفر بن حمدان " أربعة: القطيعي، والبصري، والدينوري، والطرسوسي.

" محمد بن يعقوب بن يوسف " **اثنان من نيسابور**: أبو العباس الأصم، وأبو عبد الله بن الأخرم.

" **الثالث** ": " أبو عمران الجوني " اثنان: عبد الملك بن حبيب، تابعي، وموسى بن سهل، يروي عن هشام بن عروة.

" أبو بكر بن عياش " ثلاثة: القارئ المشهور، والسلمي الباجدائي صاحب غريب الحديث، توفي سنة أربع ومائتين، وآخر حمصي مجهول.

" **الرابع** ": " صالح بن أبي صالح " أربعة.

" **الخامس** ": " محمد بن عبد الله الأنصاري " اثنان: أحدهما المشهور صاحب الجزء، وهو شيخ البخاري، والآخر ضعيف، يكنى بأبي سلمة.

وذكر نوع يتركب من النوعين قبله.

وللخطيب البغدادي فيه كتابه الذي وسمه بتلخيص المتشابه في الرسم.

مثاله: " موسى بن علي " بفتح العين، حماعة، " موسى بن علي " بضمها، مصري يروي عن التابعين.

ومنه " المُخرَّمي ".

ومنه " ثَور بن يزيد الحمصي "، و " ثور بن زيد الديلي الحجازي " و " أبو عمر الشيباني " النحوي، إسحاق بن مرار، و " يحيى

بن أبي عمرو السيَّباني ".

" عمرو بن زَرارة النيسابوري " شيخ مسلم، و " عمرو بن زرارة " الحدثي يروي عنه أبو القاسم البغوي.

في صنف آخر مما تقدم.

ومضمونه في المتشابهين في الاسم واسم الأب أو النسبة، مع المفارقة في المقارنة، هذا متقدم وهذا متأخر.

مثاله: " يزيد بن الأسود " خُزاعي صحابي، و " يزيد بن الأسود " الجُرشي، أدرك الجاهلية وسكن الشام، وهو الذي استسقى به معاوية.

وأما " الأسود بن يزيد "، فذاك تابعي من أصحاب ابن مسعود.

" الوليد بن مسلم " الدمشقي، تلميذ الأوزاعي، شيخ الإمام أحمد، ولهم آخر بصري تابعي. انتهى

ومثل هذا الباب **(متفق في الخط)**: أي في الرسم كبشير وبُشير وشريح وسريح إذ أن العرب كانوا لا ينقطون فرسم هذه الأسماء واحد فسمي هذا النوع **(المؤتلف)**: لإتلاف رسمه ولكن **(أختلف)**: وتباين فيها **(النطق)**: وهو الصوت **(فباب المختلف)**.

وبالله التوفيق

معرفة الصحابة والتابعين

٨٤- صَحَابَةُ الرَّسُولِ مَيِّزْهُمْ وَزِدْ تَمْيِيزَ تَابِعٍ فَذَا عِلْمٌ أُكِدْ

ومن هذا الباب معرفة **(صحابة الرسول)**: ﷺ وقد تقدم أن الصاحب من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك ولو تخللت ردة على الصحيح **(ميزهم)**: عن غيرهم لأن شرف الصحبة لا يعدله شيء فقد رضي الله عنهم ورضوا عنه كما أخبر الله عن ذلك في مواضع من كتابه : قال تعالى : ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿ ۞ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: ١٨].

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ : «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ**» رواه مسلم .

وتعرف الصحبة بأمور ذكرها الحافظ في الإصابة منها:

١ - التواتر كأبي بكر وعمر وبقية العشرة، وخلق منهم.

٢ - الاستفاضة والشهرة القاصرة عن التواتر كعكاشة بن محصن، وضمام بن ثعلبة وغيرهما.

٣ - إخبار بعض الصحابة عن فلان أنه صحابي، كحميمة بن أبي حميمة الدوسي، الذي مات بأصبهان مبطوناً، فشهد له أبو موسى الأشعري بأنه سمع من النبي ﷺ، وحكم له بالشهادة.

٤ - إخباره عن نفسه بأنه صحابي، بعد ثبوت عدالته قبل إخباره بذلك.

والصحابة رضي الله عنهم مراتب ودرجات، دل عليها قوله سبحانه: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا نُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحديد: ١٠]

وقد ألفت كتب في معرفة الصحابة من أجمعها كتاب الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر وأسد الغابة لابن الأثير وكذلك الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) وغيرها كثير.

معرفة التابعين

(وزد): أي على علم تميزك لهم **(تمييز تابع)**: معرفة التابعين قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث «ص: ١٩١»

قال الخطيب البغدادي: التابعي: من صحب الصحابي. وفي كلام الحاكم ما يقتضي إطلاق التابعي على من لقي الصحابي وروى عنه وإن لم يصحبه.

"قلت": لم يكتفوا بمجرد رؤيته الصحابي، كما اكتفوا في إطلاق اسم الصحابي على من رآه عليه السلام. والفرق: عظمة وشرف رؤيته عليه السلام.

وقد قسم الحاكم طبقات التابعين إلى خمسة عشر طبقة. فذكر أن أعلاهم روى عن العشرة، وذكر منهم: سعيد بن المسيب، وقيس ابن أبي حازم، وقيس بن عباد، وأبا عثمان النهدي، وأبا وائل، وأبا رجاء العطاردي، وأبا ساسان حضين بن المنذر، وغيرهم. وعليه في هذا الكلام دخل كثير، فقد قيل: إنه لم يرو عن العشرة من التابعين سوى قيس بن أبي حازم. قاله ابن خراش. وقال أبو بكر بن أبي داود: لم يسمع من عبد الرحمن بن عوف. والله أعلم.

وأما سعيد بن المسيب فلم يدرك الصديق، قولاً واحداً لأنه ولد في خلافة عمر لسنتين مضتا أو بقيتا، ولهذا اختلف في سماعه من عمر، قال الحاكم: أدرك عمر فمن بعده من العشرة، وقيل: إنه لم يسمع من أحد من العشرة سوى سعد بن أبي وقاص، وكان آخرهم وفاة. والله أعلم.

قال الحاكم: وبين هؤلاء التابعين الذين ولدوا في حياة النبي ﷺ من أبناء الصحابة، كعبد الله بن أبي طلحة، وأبي إمامة أسعد بن سهل ابن حنيف، وأبي إدريس الخولاني.

"**قلت**": أما عبد الله بن أبي طلحة فلما ولد ذهب به أخوه لأُمه أنس بن مالك إلى رسول الله ﷺ ، فحنكه وبرك عليه، وسماه " عبد الله "، ومثل هذا ينبغي أن يعد من صغار الصحابة، لمجرد الرؤيا ولقد عدوا فيهم محمد بن أبي بكر الصديق، وإنما ولد عند الشجرة وقت الإحرام بحجة الوداع، فلم يدرك من حياته ﷺ إلا نحواً من مائة يوم ولم يذكروا أنه أحضر عند النبي ﷺ ولا رآه، فعبد الله ابن أبي طلحة أولى أن يعد في صغار الصحابة من محمد بن أبي بكر والله أعلم.

وقد ذكر الحاكم: النعمان؛ وسويداً، ابني مقرن من التابعين، وهما صحابيان.

وأما المخضرمون، فهم: الذين أسلموا في حياة رسول الله ﷺ ولم يروه.

و" الخضرمة ": القطع فكأنهم قطعوا عن نظرائهم من الصحابة.

وقد عد منهم مسلم نحواً من عشرين نفساً، منهم: أبو عمرو الشيباني، وسويد بن غفلة، وعمرو بن ميمون، وأبو عثمان النهدي، وأبو الحلال العتكي، وعبد خير بن يزيد الخيْواني، وربيعة بن زرارة، قال ابن الصلاح: وممن لم يذكره مسلم: أبو مسلم الخولاني عبد الله ابن ثوب.

" **قلت** ": وعبد الله بن عُكيم، والأحنف بن قيس.

وقد اختلفوا في أفضل التابعين من هو؟ فالمشهور: أنه سعيد بن المسيب، قاله أحمد بن حنبل وغيره، وقال أهل البصرة: الحسن. وقال أهل الكوفة: علقمة، والأسود. وقال بعضهم: أو يس القرني.. وقال أهل مكة: عطاء بن أبي رباح.

وسيدات النساء من التابعين: حفصة بنت سيرين. وعمرة بنت عبد الرحمن، وأم الدرداء الصغرى. رضي الله عنهم أجمعين.

ومن سادات التابعين: الفقهاء السبعة بالحجاز، وهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وخارجة بن زيد، وعروة بن الزبير، وسليمان بن يسار، وعبيد الله بن عتبة بن مسعود، والسابع: سالم بن عبد الله بن عمر، وقيل أبو سلمة بن عد الرحمن بن عوف، وقيل: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام.

وقد عد علي بن المديني في التابعين من ليس منهم، كما أخرج آخرون منهم من هو معدود فيهم. وكذلك ذكروا في الصحابة من ليس صحابياً كما عدوا جماعة من الصحابة فيمن ظنوه تابعياً وذلك بحسب مبلغهم من العلم. والله الموفق للصواب. اهـ

العلم بالوفيات

٨٥- وَالعِلْمُ بالوَفَاةِ للرُّوَاةِ عِلْمٌ عَزِيزٌ نَافِعُ الوُعَاةِ

(و): من علوم الحديث (العلم): المعرفة بـ (الوفاة): أي تأريخ موت الراوي لأهميته حتى يعرف به السماع والتدليس، ومن يكذب فيه، وهو (علم عزيز): أي مهم (نافع): مفيد .

فتلخص أن من علوم الحديث معرفة التواريخ والوفيات، فإن هذا يسهل عليك البحث، و تعرف به الكذب والوضع، فإن بعضهم قد يزعم أنه سمعه من فلان فتقول له: متى سمعت منه؟ فيقول: سنة خمسين، أين سمعت منه؟ فيقول: في بغداد، فننظر إلى ترجمة هذا المحدّث، فنجد أنه ما دخل بغداد إلا في سنة اثنين وخمسين، أو أنه مات في سنة تسعة وأربعين، فنقول: أنت كذاب، كما روي عن «رتن» أنه ادعى الصحبة بعد ستمائة عام، حتى قال الذهبي في الميزان: «رتن الهندي وما أدراك ما رتن ؟ شيخ دجال بلا ريب، ظهر بعد الستمائة فادعى الصحبة..»، فمعرفة التاريخ والوفيات أمر يتعين للباحث حتى يعرف من يريد أن يدخل في الحديث ما ليس فيه.

قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث (ص ٢٣٧):

معرفة وفيات الرواة ومواليدهم ومقدار أعمارهم

ليُغرف من أركهم ممن لم يدركهم: من كذاب أو مدلس، فيتحرر المتصل والمنقطع وغير ذلك.

قال سفيان الثوري: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التأريخ.

وقال حفص بن غياث: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين.

وقال الحاكم: لما قدم علينا محمد بن حاتم الكشي فحدث عن عبد ابن حُميد، سألته عن مولده؟ فذكر أنه وُلد سنة ستين ومائتين، فقلت لأصحابنا: إنه يزعم أنه سمع منه بعد موته بثلاث عشرة سنة.

قال ابن الصلاح: شخصان من الصحابة عاش كل منهما ستين سنة في الجاهلية وستين في الإسلام، وهما حكيم بن حزام، وحسَّان بن ثابت، رضي الله عنهما. وحكي عن ابن إسحق: أن حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام: عاش كل منهم مائة وعشرين سنة. قال الحافظ أبو نعيم: ولا يُعرف هذا لغيرهم من العرب.

" **قلت** ": قد عُمر جماعة من العرب أكثر من هذا، وإنما أراد أن أربعة نسقاً يعيش كل منهم مائة وعشرين سنة، لم يتفق هذا في غيرهم.

وأما سلمان الفارسي، فقد حكى العباس بن يزيد البحراني الإجماع على أنه عاش مائتين وخمسين سنة، واختلفوا فيما زاد على ذلك إلأى ثلاثمائة وخمسين سنة.

وقد أورد الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله وفيات أعيان من الناس!

رسول الله ﷺ: توفي وهو ابن ثلاث وستين سنة، على المشهور، يوم الاثنين الثاني عشر من ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة.

وأبو بكر: عن ثلاث وستين أيضاً، في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة.

وعُمر: عن ثلاث وستين أيضاً، في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين.

" **قلت** ": وكان عُمر أول من أرخ التأريخ الإسلامي بالهجرة النبوية من مكة إلى المدينة، كما بسطنا ذلك في سيرته وفي كتابنا التأريخ، وكان أمره بذلك في سنة ست عشرة من الهجرة.

وقتل عثمان بن عفان وقد جاوز الثمانين، وقيل: قد بلغ التسعين، في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين.

وعلي: في رمضان سنة أربعين، عن ثلاث وستين في قول.

وطلحة والزبير: قتلا يوم الجمل سنة ست وثلاثين، قال الحاكم: وسن كل منهما أربع وستون سنة.

وتوفي سعد عن ثلاث وسبعين: سنة خمس وخمسين، وكان آخر من توفي من العشرة.

وسعيد بن زيد: سنة إحدى وخمسين، وله ثلاث أو أربع وسبعون.

وعبد الرحمن بن عوف عن خمس وسبعين: سنة اثنتين وثلاثين.

وأبو عبيدة: سنة ثماني عشرة، وله ثمانون وخمسون، رضي الله عنهم أجمعين.

" **قلت** ": وأما العبادلة: فعبد الله بن عباس: سنة ثمان وستين، وابن عمر وابن الزبير: في سنة ثلاث وسبعين، وعبد الله بن عمرو: سنة سبع وستين. وأما عبد الله بن مسعود فليس منهم، قاله أحمد بن حنبل، خلافاً للجوهري حيث عده منهم، وقد كانت وفاته سنة إحدى وثلاثين.

قال ابن الصلاح: " الثالث " أصحاب المذاهب الخمسة المتبوعة.

سفيان الثوري: توفي بالبصرة، سنة إحدى وستين ومائة، وله أربع وستون سنة.

وتوفي مالك بن أنس بالمدينة، سنة تسع وسبعين ومائة، وقد جاوز الثمانين.

وتوفي أبو حنيفة ببغداد، سنة خمسين ومائة، وله سبعون سنة.

وتوفي الشافعي محمد بن إدريس بمصر، سنة أربع ومائتين، عن أربع وخمسين سنة.

وتوفي أحمد بن حنبل ببغداد، سنة إحدى وأربعين ومائتين، عن سبع وسبعين سنة.

" **قلت** ": وقد كان أهل الشام على مذهب الأوزاعي نحواً من مائتي سنة، وكانت وفاته سنة سبع وخمسين ومائة، ببيروت من ساحل الشام، وله من العمر سبعون سنة.

وكذلك إسحاق بن راهويه قد كان إماماً متَّبعاً، له طائفة يقلدونه ويجتهدون على مسلكه، يقال لهم: الإسحاقية، وقد كانت وفاته سنة ثمان وثلاثين ومائتين، عن سبع وسبعين سنة.

قال ابن الصلاح: " الرابع " أصحاب كتب الحديث الخمسة: البخاري: ولد سنة أربع وتسعين ومائة، ومات ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين، بقرية يقال لها خرْتنك.

ومسلم بن الحجاج: توفي سنة إحدى وستين ومائتين، عن خمس وخمسين سنة.

أبو داود: سنة خمس وسبعين ومائتين.

الترمذي: بعده بأربع سنين سنة تسع وسبعين.

أبو عبد الرحمن النسائي: سنة ثلاث وثلاثمائة.

" **قلت** ": وأبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، صاحب السنن التي كُمِل بها الكتب الستة: السنن الأربعة بعد الصحيحين، التي اعتنى بأطرافها الحافظ ابن عساكر، وكذلك شيخنا الحافظ المزي اعتنى برجالها وأطرافها، وهو كتاب قوي التبويب في الفقه، وقد كانت وفاته سنة ثلاث وسبعين ومائتين. رحمهم الله.

قال: " الخامس ": سبعة من الحفَّاظ انتفع بتصانيفهم في أعصارنا: أبو الحسن الدارقطني: توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، عن تسع وسبعين سنة.

الحاكم أبو عبد الله النيسابوري: توفي في صفر سنة خمس وأربعمائة، وقد جاوز الثمانين.

عبد الغني بن سعيد المصري: في صفر سنة تسع وأربعمائة بمصر، عن سبع وسبعين سنة.

الحافظ أبو نعيم الأصبهاني: سنة ثلاثين وأربعمائة، وله ست وتسعون سنة.

ومن الطبقة الأخرى: الشيخ أبو عمر النَّمري: توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة، عن خمس وتسعين سنة.

ثم أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي: توفي بنيسابور سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، عن أربع وسبعين سنة.

ثم أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي: توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة، عن إحدى وسبعين سنة.

" **قلت** ": وقد كان ينبغي أن يذكر مع هؤلاء جماعة اشتهرت تصانيفهم بين الناس، ولا سيما عند أهل الحديث: كالطبراني: وقد توفي سنة ستين وثلاثمائة، صاحب المعاجم الثلاثة وغيرها.

والحافظ أبي يعلى الموصلي: توفي سنة سبع وثلاثمائة.

والحافظ أبي بكر البزَّاز: توفي سنة اثنين وتسعين ومائتين.

وإمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خُزيمة: توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، صاحب الصحيح.

وكذلك أبو حاتم محمد بن حِبَّان البُستي، صاحب الصحيح أيضاً، وكانت وفاته سنة أربع وخمسين وثلاثمائة.

والحافظ أبو حمد بن عِدي، صاحب الكامل، توفي سنة سبع وستين وثلاثمائة.اهـ

وبالله التوفيق

معرفة السابق واللاحق والاخوة

٨٦- كسابقٍ ولَاحِقِ الرُّواةِ وإِخْوَةٍ مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ

أي أن معرفة الوفيات يفيد في باب علم الرجال وما يلحق بها **(كسابق)**: وهو من مات متقدماً من الرواة **(ولاحق)**: الذي يموت متأخراً عنه .

كما روى الزهري عن تلميذه مالك بن أنس، وقد توفي الزهري سنة أربع وعشرين ومائة، وممن روى عن مالك زكريا بن دويد الكندي، وكانت وفاته بعد وفاة الزهري بمائة وسبع وثلاثين سنة أو أكثر.

وهكذا روى البخاري عن محمد بن إسحاق السراج، وروى عن السراج أبو الحسن أحمد بن محمد الخفاف النيسابوري، وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة، فإن البخاري توفي سنة ست وخمسين ومائتين، وتوفي الخفاف سنة أربع وتسعين وثلاثمائة.

فهذا أمر يتفطن له حتى لا يقال: هذا كذّاب: كيف روى عنه في سنة كذا، وهذا روى عنه في سنة كذا؟

وبالله التوفيق

رواية الأخوة والأخوات

(وإخوة): وأيضًا من أنواع علوم الحديث معرفة رواية الأخوة والأخوات مثل عمر بن الخطاب ورواية أخيه زيد.

ومنهم أبناء سيرين وهم ستة أخوة: محمد بن سيرين وأخوته: أنس، ومعبد، ويحيى، وحفصة، وكريمة.

وأبناء عينية ثلاثة وهم: محمد وعمران وسفيان، وغيرهم فقد يكون بعض البيوت طلاب علم، وينفع الله بهم.

معرفة الثقات

ومن بابه **(معرفة)**: العلم بـ **(الثقات)**: وهم من يقبل حديثهم، فيميزون عن الضعفاء الذين يرد حديثهم.

قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث (ص ٢٤٢):

وهذا الفن من أهم العلوم وأعلامها وأنفعها، إذ أنه تعرف صحة سند الحديث من ضعفه.

وقد صنف الناس في ذلك قديماً وحديثاً كتباً كثيرة: من أنفعها كتاب ابن أبي حاتم. ولابن حِبَّان كتابان نافعان: أحدهما في الثقاة، والآخر في الضعفاء. وكتاب الكامل لابن عدي.

والتواريخ المشهورة، ومن أجلها: تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب: وتاريخ دمشق للحافظ أبي القاسم بن عساكر. وتهذيب شيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي. وميزان شيخنا الحافظ أبي عبد الله الذهبي.

وقد جمعت بينهما وزدت في تحرير الجرح والتعديل عليهما، في كتاب، وسميته " التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل ". وهو من أنفع شيء للفقيه البارع، وكذلك للمحدث. اهـ

أحكام متعلقة بكيفية التحمل والأداء

٨٧- تَحَمُّلُ الحَدِيثِ والسِّمَاعِ ... أَدَاؤُهُ وَالضَّبْطُ فِي الرِّقَاعِ
٨٨- تَحَمُّلٌ أَنْوَاعُهُ ثَمَانِيَهْ ... سَمَاعُ لَفْظِ الْشَّيْخِ ثُمَّ الْثَّانِيَهْ
٨٩- قِرَاءَةٌ إِجَازَةٌ كِتَابَهْ ... إِعْلَامُهُ أَيْضَاً بِهِ الإِصَابَهْ
٩٠- تَمَامُهَا وَصِيَّةٌ وِجَادَهْ ... فَاثْقِنْ هُدِيْتَ نَالَكَ الْسَّعَادَهْ

يقول ومن أنواع الحديث بيان طرق **(تحمل الحديث)**: وتلقيه عن المشايخ **(والسماع)**: وكذا طرق سماعه وفهمه ويصح تحمل وسماع الصغير والكافر والفاسق وغيرهم **(أداؤه)**: كذلك من أنواع الحديث طريقة أداء الحديث ولا يقبل إلا حديث العدل على ما تقدم بيانه **(و)**: ما يلتحق به من **(الضبط)**: أي بيان الغريب وتشكيل المشكل وطريقة التصحيح على ما يأتي **(في الرقاع)**: أي الكتب والأوراق .

وأقسام طرق الرواية ثمانية وهي على التوالي:

١- **السماع**: وهو أن يسمع من الشيخ مشافهة، وعند التحديث بلفظ سمعت تحدث الطمأنينة لدى الطالب وتنتفي تهمة التدليس وهي أعلى درجات التحمل.

٢- **القراءة**: وهي أن يقرأ على الشيخ وهو يسمع، وأكثر من شهر بها الإمام مالك بن أنس صاحب الموطأ.

٣- **الإجازة بأنواعها**: والرواية بها جائزة عند الجمهور، وهي أنواع:

إجازة من معين لمعين في معين، بأن يقول: " أجزتك أن تروي عني هذا الكتاب " أو " هذه الكتب " فهذه جائزة عند الجماهير.

إجازة لمعين في غير معين، مثل أن يقول: " أجزت لك أن تروي عني ما أرويه " ، أو " ما صح عندك، من مسموعاتي ومصنفاتي " . وهذا مما يجوزه الجمهور أيضاً.

الإجازة العامة وتكون لغير معين، مثل أن يقول: " أجزت للمسلمين " ، أو " للموجودين "، وقد جوزها طائفة من الحفاظ والعلماء، كالخطيب البغدادي. والإجازة للمجهول بالمجهول.

٤- **المناولة**: وهي أن يناول الشيخ الطالب الكتاب ويقول له: اروه عني.

٥- **الكتابة**: وهي أن يكتب الشيخ إلى تلميذه بحديث أو نحوه و إن أقترن به إذن بالرواية كان كالمناولة مع الإجازة.

٦- **الإعلام**: وهو إعلام الشيخ أن هذا الكتاب سماعه من فلان، من غير أن يأذن له في روايته عنه، وهل يجوز له الرواية من غير إذنه مسألة خلافية والراجح جوازها.

٧- **الوصية**: كأن يقول: إذا مِتّ، فأوصي إلى فلان بن فلان برواية مروياتي، وقد جعل بعضهم هذه الصورة كالإعلام والمناولة ومنعها بعضهم.

٨- **الوجادة**: وصورتها: أن يجد حديثاً أو كتاباً بخط شخص بإسناده، وهي ما عليه الناس الآن من أخذ العلم من كتب المتقدمين كالبخاري ومسلم والمعاجم والمسانيد.

وبالله التوفيق

طريقة ضبط وكتابة الحديث

(والضبط في الرقاع): أي ضبط الحديث المسموع في الكتب ونحوها .

قال الحافظ في نزهة النظر (ص١٩٠):

(وَمِن المهمِّ معرفَةُ صِفَةِ كِتابَةِ الحَديثِ، وهو أَنْ يكتُبَهُ مُبيَّناً مفسّراً ويَشْكُلَ المُشْكِلَ منه و يَنْقُطَهُ، ويكتُبَ السَّاقِطَ في الحاشيةِ اليُمنى، ما دامَ في السَّطرِ بقيَّةٌ، وإلاَّ ففي اليُسرى.

وَصفةِ عَرْضِهِ ، وهُو مُقابَلتُهُ معَ الشَّيخِ المُسمِع، أَو معَ ثقةٍ غيرِه، أَو معَ نفسِه شيئاً فشيئاً.

«وَصفةِ سَمَاعِهِ بأن لا يتشاغلُ بما يخلُ به من نسخٍ أو حديثٍ أو نعاسٍ» .

وَصفةِ إِسْمَاعِهِ كذلك، وأَنْ يكونَ «الذي» ذلك مِن أَصلِهِ الَّذي سمِعَ فيهِ كِتابَهُ ، أَو مِن فرْعٍ قُوبِلَ على أَصلِه، فإِنْ تعذَّرَ؛ فليَجْبُرْهُ بالإِجازةِ لما خالَفَ إِنْ خالَفَ)اهـ

وقال ابن كثير في اختصارعلوم الحديث (ص ١٣٤):

فإذا تقرر هذا، فينبغي لكاتب الحديث - أو غيره من العلوم - أن يضبط ما يشكل منه، أو قد يشكل على بعض الطلبة، في أصل الكتاب، نقطاً وشكلاً وإعراباً، على ما هو الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث .

وينبغي توضيحه. ويكره التدقيق والتعليل في الكتاب لغير عذر. قال الإمام أحمد ابن عمه حنبل - وقد رآه يكتب دقيقاً -: لا تفعل، فإنه يخونك أحوج ما تكون إليه.

قال ابن الصلاح: وينبغي أن يجعل بين كل حديثين دائرة. وممن بلغنا عنه ذلك: أبو الزناد، وأحمد بن حنبل، وإبراهيم الحربي، وابن جرير الطبري.

" **قلت** ": قد رأيته في خط الإمام أحمد بن حنبل :

قال الخطيب البغدادي: وينبغي أن يترك الدائرة غفلاً ، فإذا قابلها نقط فيها نقطة.

قال ابن الصلاح: ويكره أن يكتب " عبد الله بن فلان " فيجعل " عبد " آخر سطر والجلالة في أول سطر، بل يكتبهما في سطر واحد.

قال: وليحافظ على الثناء على الله، والصلاة والسلام على رسوله، وإن تكرر فلا يسأم، فإن فيه خيراً كثيراً. قال: وما وجد من خط الإمام أحمد من غير صلاة فمحمول على أنه أراد الرواية. قال الخطيب: وبلغني أنه كان يصلي على النبي ﷺ نطقاً لا خطاً. المصطلح عليه بين الناس، ولو قيد في الحاشية لكان حسناً

قال ابن الصلاح: وليكتب الصلاة والتسليم مجلة لا رمزاً. قال ولا يقتصر على قوله " عليه السلام "، يعني: وليكتب " ﷺ " واضحة كاملة.

قال : وليقابل أصله بأصل معتمد، ومع نفسه أو غيره من موثوق به ضابط.

قال : ومن الناس من شدد **وقال**: لا يقابل إلا مع نفسه. قال: وهذا مرفوض مردود .اهـ

آداب أهل العلم

٩١- آدَابُ أَهْلِ العِلْمِ فِي التَّحْصِيلِ تَبْلِيغُــهُ وحِفــظُ ذي التَنزِيــلِ

ومن علوم الحديث **(آداب أهل العلم)**: وهو ما يتخلق به أهل العلم وهي على أنواع:

الأول : (في): حال **(التحصيل)**: ودراسته وتكون على ثلاث حالات .

الأول: أخلاقه في نفسه، من الإخلاص لله تعالى والتواضع، والعمل بالعلم، والبعد عن العجب والرياء والسمعة، ونحو ذلك .

الثاني: أخلاقه مع شيخه، بالتواضع والاحترام والدعاء وحسن المجالسة، ونحو ذلك، قال عمر رضي الله عنه : « تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ، وَتَعَلَّمُوا لِلْعِلْمِ السَّكِينَةَ وَالْحُلْمَ، وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ تَتَعَلَّمُونَ مِنْهُ وَلِيَتَوَاضَعَ لَكُمْ مَنْ تُعَلِّمُونَهُ وَلَا تَكُونُوا جَبَابِرَةَ الْعُلَمَاءِ، فَلَا يَقُومُ عِلْمُكُمْ بِجَهْلِكُمْ» أخرجه الآجري في الشريعة .

الثالث: أخلاقه مع زملائه، بحيث يرفق بهم، ويحسن إليهم، ويراجع معهم، ولا يتعالى عليهم.

الثاني: في حال **(تبليغه)**: أي تبليغ العلم للناس ويكون على حالين:

الأول: أخلاقه في نفسه .

الثاني: أخلاقه مع طلابه .

قال الحافظ في نزهة النظر (ص: ١٨٨):

وَمِن المهمِّ أَيضاً مَعْرِفَةُ آدابِ الشَّيْخِ والطَّالِبِ : ويشتَرِكانِ في تصحيحِ النِّيَّةِ، والتَّطهيرِ مِن أَعراضِ الدُّنْيا، وتَحسينِ الخُلُق .

وينفَرِدُ الشَّيخُ بأَنْ يُسمعَ إِذا احْتيج إِليهِ.

ولا يُحدِّثُ ببلدٍ فيهِ مَن هُو أَولى منهُ، بل يُرْشدُ إِليهِ، ولا يَتْرُكُ اِسماعَ أَحدٍ لنيَّةٍ فاسدةٍ، وأَنْ يتطهَّرَ ويجْلِسَ بوَقارٍ، ولا يُحَدِّثُ قائماً ولا عَجِلاً، ولا في الطَّريقِ إِلاَّ إِنِ اضطُرَّ إِلى ذلك، وأَنْ يُمْسِكَ عنِ التَّحديثِ إِذا خَشِيَ التَّغَيُّر أَو النِّسيانَ لمَرَضٍ أَو هَرَمٍ ، و إِذا اتَّخَذَ مَجْلِسَ الإِملاءِ؛ أَنْ يكونَ لهُ مُسْتَملٍ يقِظٌ، و ينفَرِدُ الطَّالِبُ بأَنْ: يوقِّرَ الشَّيخَ ولا يُضْجِرَهُ، ويُرشِدَ غيرَهُ لِما سَمِعَهُ، ولا يَدَعَ الاستفادَةَ لحَياءٍ أَو تكبُّرٍ، ويكتُبَ ما سمِعَهُ تامّاً، ويعتَنِيَ بالتَّقييدِ و الضَّبطِ ويُذاكِرَ بمحفوظِهِ ليَرْسَخَ في ذهْنِه. اهـ

وقد صنف العلماء في ذلك مصنفات ، منها:

١- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر .

٢- الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي .

٣- أدب الطلب ومنتهى الأرب للإمام محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)

٤- حلية طالب العلم لبكر أبو زيد .

٥- تَذْكِرَةُ السَّامِعِ والْمُتَكَلِّم في أَدَب العَالِمِ والْمُتَعَلِّم للشيخ العالم بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني المتوفى سنة ٧٣٣هـ

٦- مقدمة المجموع للنوي ، وغيرها كثير .

العلم بمعاني المتون

ومن أنواع علم الحديث العلم بمعاني المتون وفقهها.

الغريب

٩٢- وَالْعِلْمُ بالغَرِيبِ حَقِّقْ يَا فَتَى ومِثْلُهُ مُخْتَلِفٌ عِلْمٌ أَتَى

ومن أنواع علم الحديث **(العلم)**: المعرفة **(بالغريب)**: أي الكلمات الغريبة في الاحاديث **(حقق)**: أي هذا الفن **(يا فتى)**: يا طالب العلم، ومن أشهر كتب الغريب النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)

وفي مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٥٨) قال:

معرفة غريبِ الحديث.

وهوَ عِبارةٌ عَمَّا وَقَعَ في مُتُونِ الأحاديثِ مِنَ الألفاظِ الغامِضَةِ البَعيدةِ مِنَ الفَهْمِ لِقِلَّةِ اسْتِعْمالِها.

هذا فَنٌّ مُهِمٌّ يَقْبُحُ جَهْلُهُ بأهلِ الحديثِ خاصَّةً ثُمَّ بأهلِ العِلْمِ عامَّةً، والخوضُ فيهِ ليسَ بالْهَيِّنِ، والخائِضُ فيهِ حَقِيْقٌ بالتَّحَرِّي جديرٌ بالتَّوَقِّي.

رُوِّيْنا عَنِ الميْمُونِيِّ، قالَ: سُئِلَ أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ عَنْ حَرْفٍ مِنْ غريبِ الحديثِ، فقالَ: "سَلُوا أصْحابَ الغريبِ، فإنِّي أكرَهُ أنْ أتَكَلَّمَ في قَوْلِ رَسُولِ الله - ﷺ - بالظَّنِّ فأُخْطِئَ". اهـ

وقال الحافظ في نزهة النظر (ص ٢٣٠):

فإنْ خَفِي المَعْنَى، بأَنْ كانَ اللَّفْظُ مستعمَلاً بِقِلَّةٍ، احْتيج إِلى الكتبِ المصنَّفةِ في شرْح الغريب.

ككتاب أبي عبيد القاسِمِ بنِ سلامٍ، وهو غيرُ مرتَّبٍ، وقد رتَّبه الشيخ موفق الدين بن قُدَامَة على الحُروفِ.

وأجمعُ منهُ كتابُ أَبي عُبيدٍ الهَرَوِيِّ، وقد اعتَنَى بهِ الحافظُ أَبو موسى المدين، فَنَقَّب عليهِ واسْتَدْرَكَ.

وللزَّمَخْشَرِيِّ كتابٌ اسمُهُ "الفائِقُ" حَسَنُ التَّرتيبِ.

ثمَّ جَمَعَ الجميعَ ابنُ الأثيرِ، في "النِّهايةِ"، وكتابُهُ أسهلُ الكُتُبِ تناوُلاً، مع إعْوَازٍ قليلٍ فيهِ.

وإِنْ كانَ اللَّفْظُ مستعمَلاً بكثرةٍ، لكنَّ، في مَدلُولِهِ دِقَّةٌ، احْتِيج إلى الكُتُبِ المصنَّفة في شَرْحِ معاني الأخْبارِ، وبيانِ المشكل منها.

وقد أَكْثَرَ الأَئِمَّةُ من التَّصانيفِ في ذلك كالطَّحاويِّ والخَطَّابيِّ وابنِ عبدِ البر وغيرهم. اهـ

مختلف الحديث

ومن علوم الحديث أيضاً: (مثله): أي مثل الغريب في الحاجة الى معرفته **(مختلف):** الحديث وهو علم يجمع بين ما ظاهره التعارض من الأحاديث **(علم أتى):** عن المتقدمين حيث صنفوا فيه المصنفات واهتموا به.

ومن أحسن كتبه: اختلاف الحديث للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ).

ومنها تأويل مختلف الحديث لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ).

ومنه كتاب شرح مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) وغيرها كثير.

قال الحافظ في نزهة النظر (ص ٩٧):

فصارَ ما ظاهِرُهُ التَّعارُضُ واقِعاً على هذا التَّرتيبِ:

١- الجَمْعُ إِنْ أَمكَنَ.

٢- فاعْتبارُ النَّاسِخِ والمَنْسوخِ.

٣- فالتَّرْجيحُ إنْ تَعَيّن.

٤- ثمَّ التوقُّفُ عنِ العَمَلِ بأَحَدِ الحديثين.

والتَّعبيرُ بالتوقُّفِ أَولى مِن التَّعبيرِ بالتَّساقُطِ؛ لأَنَّ خفاءَ ترجيحِ أحدِهما على الآخَرِ إِنَّما هُو بالنسبة لِلمُعْتَبِرِ في الحالةِ الرَّاهنةِ، معَ احتمالِ أَنْ يَظْهر لغيرِهِ ما خَفِيَ عليهِ. واللهُ أعلمُ. اهـ

وبالله التوفيق

معرفة الناسخ والمنسوخ

٩٣- مَعْرِفَـةُ النَّاسِـخِ والمَنْسُـوخِ علـمٌ جَلِيـلٌ عِنْـدَ ذِي الرُسُـوخِ

ومن أنواع علم الحديث: (معرفة): العلم بـ (الناسخ): وهو الدليل اللاحق الناسخ لحكم سابق، فيزيله لأن الناسخ في اللغة هو الإزالة تقول نسخت الشمس الظل **(والمنسوخ):** هو الدليل السابق الذي تُنسخ دلالته.

ويعرف الناسخ والمنسوخ بأمور:

الأول: معرفة المتقدم و المتأخر، مثل حديث ابن عمر رضي الله عنه : «**السَّرَاوِيلُ، لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ وَالْخُفَّانِ، لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ**» متفق عليه وكان بذي الحليفة، وحديث ابن عباس رضي الله عنه : «**مَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ**» متفق عليه وكان بعرفة فهو ناسخ للقطع.

الثاني: قول الصحابي مثل حديث جابر رضي الله عنه : «كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ تَرْكَ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ» أخرجه النسائي .

الثالث: من قول الرسول ﷺ، مثل حديث بريدة رضي الله عنه : «**نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا**» أخرجه مسلم .

علم شرح المتون الحديثية

٩٤-وَاعْلَمْ هُدِيتَ شَرْحُ ذِيْ المُتُون عِلْــمٌ مُفِيــدٌ مِــنْ ذَوِي الفُنُــون

(واعلم): تعلم **(هديت)**: إلى سبيل الخير والرشاد **(شرح ذي المتون)**: كتب شروح الحديث النبوي، وبيان ما فيها من الفوائد والفقه والغوامض .

(علم مفيد): يقرب الفوائد ويجمع الشوارد ويوضح ما فيها **(من ذوي الفنون)**: من أصحاب العلم .

ومن أمثلة ذلك: (فتح الباري شرح صحيح البخاري) للحافظ ابن حجر، وشرح النووي على صحيح مسلم مع الحذر من بعض التأويل في باب الأسماء والصفات، وهكذا زلقاتها في القول بجواز التبرك بآثار الصالحين، ومنه (التمهيد شرح الموطأ لابن عبد البر) ، و (تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي) و (عون المعبود شرح سنن أبي داود) و (ذخيرة ذوي العقبى شرح سنن النسائي المجتبى) لشيخنا محمد بن آدم الإتيوبي، وغيرها كثير .

وبالله التوفيق

الخاتمة

٩٥- هَذَا اخْتِصَارُ القَولِ فِي ذَا البَابِ يَـا رَبَّنَـا وَفِّـقْ إِلَـى الصَّـوَابِ

(هذا): أي ما تقدم من النظم **(اختصار):** وليس بالتطويل الممل كما أنه ليس بالاختصار المخل يعرف ذلك من تأمل غير هذه المنظومة من المطولات والمختصرات

(القول): المفيد **(في ذا):** في هذا **(الباب):** من أبواب العلم وهو باب المصطلح **(يا ربنا وفق):** أعن وسدد **(إلى الصواب):** الى القول الصائب في كل مسألة فلا غنى للعبد عن عون الله تعالى و توفيقه، وكما قيل :

إذا لم يكن من الله عونا للفتى فأول ما يجني عليه اجتهاده

قال الله تعالى مخبرا عن حال العباد مع الله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة: ٥-٦] ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: «**الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ**» أخرجه مسلم.

الحث على حفظ العلم

٩٦- فَاحْفَظْ هُدِيتَ جُمْلَةَ الْعُلُومِ فَقِيمَةُ الْإِنْسَانِ بِالْمَعْلُومِ

(فاحفظ): يا طالب العلم **(هديت):** إلى الحفظ والاتقان والعمل **(جملة العلوم):** أي مهمات العلوم ما استطعت الى ذلك سبيلا وقد أمر رسول الله ﷺ بحفظ العلم فعن ابن عباس رضي الله عنه قال: «**احْفَظُوهُنَّ وَأَخْبِرُوا بِهِنَّ مَنْ وَرَاءَكُمْ**» متفق عليه .

ويقول الرحبي في منظومته: " فاحفظ فكل حافظ إمام " .

قال الأصمعي: كل علم لا يدخل مع صاحبه الحمام فهو زور .

وقَالَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللهُ:

لَيْسَ بِعِلْمٍ مَا حَوَى الْقِمَطْرُ مَا الْعِلْمُ إِلَّا مَا حَوَاهُ الصَّدْرُ

وقد قال ابن عبد البر :

ومما ينسب إلى منصور الفقيه :

عِلْمِي مَعِي حَيْثُ مَا يَمَّمْتُ أَحْمِلُهُ بَطْنِي وِعَاءٌ لَهُ لَا بَطْنَ صُنْدُوقِ

إِنْ كُنْتُ فِي الْبَيْتِ كَانَ الْعِلْمُ فِيهِ مَعِي أَوْ كُنْتُ فِي السُّوقِ كَانَ الْعِلْمُ فِي السُّوقِ

(فقيمة الإنسان): أي مقداره **(بالمعلوم):** ما حصله من العلوم وقديماً قيل:

قيمة الانسان ما يحسنه أكثر الانسان منه أو أقل

وقال ابْنُ حَزْم فِيمَا أَحرق لَهُ المُعْتَضِدُ بنُ عَبَّادٍ مِنَ الكُتُب يَقُوْلُ:

فَإِنْ تَحْرِقُوا القِرْطَاسَ لاَ تَحْرِقُوا الَّـذِي ... تَضَمَّنَهُ القِرْطَاسُ بَلْ هُـوَ فِي صَـدْرِي

يَسِـيْرُ مَعِـي حَيْـثُ اسْـتَقَلَّتْ رَكَـائِبِي ... وَيَنْـزِلُ إِنْ أَنْـزِلْ وَيُـدْفَنُ فِي قَـبْرِي

دَعُـوْنِيَ مِـنْ إِحْـرَاقِ رَقٍ وَكَاغَـدٍ ... وَقُولُوا بِعِلْمٍ كِي يَرَى النَّاسُ مَـنْ يَـدْرِي

وَإِلاَّ فَعُـوْدُوا فِي المَكَاتِـبِ بَـدْأَةً ... فَكَـمْ دُوْنَ مَـا تَبْغُـونَ للهِ مِـنْ سِـتْرِ

كَـذَاكَ النَّصَـارَى يَحْرِقُـوْنَ إِذَا عَلَـتْ ... أَكُفُّهُـم القُـرْآنَ فِي مُـدُنِ الثَّغْـرِ

فكلما ازددت خيراً زاد نفعك والعكس والله المستعان .

عدد أبيات المنظومة

٩٧- أَبْيَاتُهَا (قافٌ) به قد انْتَهَتْ وَعَنْ عُلُومِ ذِيْ الْحَدِيْثِ نَبَّهَتْ

أي أنها أبياتها انتهت إلى مائة بيت بالتمام فإن (قاف) في العد تساوي مائة على ما يأتي إن شاء الله.

بحمد الله وتوفيقه ونبهت عن مهمات علم الحديث وما يتعلق بضبطه وحفظه وطلبه وأقسامه وغير ذلك مما سطر قبل.

تاريخ نظم المنظومة

٩٨- قَدْ تَمَّ أصلُ النَظْمُ فِي شَوَّالِ حَمْدًا لهُ الرَّحْمَنِ ذِي الجَلَالِ

٩٩- مِن عَامِ غَيْنٍ ثُمَّ تَاءٍ قَدْ عُلِمْ وَأَلِفٌ مِن بَعْدِ مِيْمٍ قَدْ نُظِمْ

أي أن أصل نظمها كان في شهر شوال وبالتحديد الثالث عشر منه بحمد الله وتوفيقه فكانت ثمانين بيتاًثم زدت عليها عشرين بيتا في ربيع الآخر لعام اثنين وأربعين وأربع مائة وألف.

(حمداً له الرحمن): حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه **(ذي الجلال)**: أي ذو الجلال والعظمة.

وفي الحديث عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَرَبَهُ أَمْرٌ قَالَ: «**يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ**».

وَبِإِسْنَادِهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «**أَلِظُّوا بِيَا ذَا الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ**» أخرجه الترمذي .

(من عام): أي سنة **(غين)**: ألف ثم **(تاء)**: أربع مائة **(قد علم)**: عرف **(وألف)**: واحد **(من بعد ميم)**: أربعون **(قد نظم)**: أي أن النظم كان في عام ألف وأربع مائة وواحد واربعون وهذا على طريقة العد بحروف الأبجاد وهي (أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ)

أ	١	س	٦٠
ب	٢	ع	٧٠
ج	٣	ف	٨٠
د	٤	ص	٩٠
هـ	٥	ق	١٠٠
و	٦	ر	٢٠٠
ز	٧	ش	٣٠٠
ح	٨	ت	٤٠٠
ط	٩	ث	٥٠٠
ي	١٠	خ	٦٠٠
ك	٢٠	ذ	٧٠٠
ل	٣٠	ض	٨٠٠
م	٤٠	ظ	٩٠٠
ن	٥٠	غ	١٠٠٠

١٠٠- الْزُّعْكُرِيِّ نَـاظِمُ الأَبْيَـاتِ عَبْدُالْحَمِيـدِ سَـائِلُ الثَبَـاتِ

أسال الله لنا ولكم التوفيق والسداد وكان الانتهاء من التعليق عليها ليلة الأربعاء ٧ / ربيع الاخرة / ١٤٤٢هـ.

والمراجعة الأولى بعد الرص على جهاز الكمبيوتر(٢٩/ ربيع الآخرة / ١٤٤٢هـ)

والمراجعة النهائية في ٣/ القعدة/ ١٤٤٢هـ

بمكتبة مسجد الصحابة بالغيضة ولله الحمد والمنة وسبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

الفهرس

المتصل والمسند ٥٩
٢٥-مُتَّصِلٌ لِلْمُنْتَهَى فَالْمُتَّصِلْ ٥٩
العالي والنازل ٦٠
٢٦-عُلُوُّهُ قَلَّتْ رِجَالُ السَّنَدِ ٦٠
الغريب ٦٣
٢٧-غَرِيبُهُ وَالفَرْدُ يَرْوِي الوَاحِدُ ٦٣
العزيز ٦٥
أقسام المشهور ٦٦
٢٨- مَشْهُورُهُ ثَلَاثَةٌ فَأَكْثَرُ ٦٦
المتواتر ٦٧
المسلسل بالوصف والحالات ٦٩
٢٩- مُسَلْسَلٌ بِالوَصْفِ وَالحَالَاتِ ٦٩
رواية الأقران والأكابر والأصاغر ٧٢
٣٠- رِوَايَةُ الأَقْرَانِ وَالأَكَابِرِ ٧٢
المدبج ٧٤
٣١- مُدَبَّجٌ يَرْوِي قَرِينٌ عَنْ أَخِهْ ٧٤
أسباب الطعن في الرواة ٧٥

ما ضعف للسقط..... ٨٣
المرسل..... ٨٤
المعلق..... ٨٦
المنقطع..... ٨٨
المعضل..... ٩٠
التدليس..... ٩١
المرسل..... ٩٦
المعنعن والمؤنئن..... ٩٨
ما ضعف لاختلال الضبط..... ٩٩
المعلل..... ٩٩
زيادة الثقة..... ١٠٤
المزيد في متصل الأسانيد..... ١٠٧
الشاذ والمنكر..... ١٠٩
المضطرب..... ١١٢
المدرج..... ١١٣
كيفية معرفة الإدراج:..... ١١٥
المقلوب..... ١١٦
ما ضعف لاختلال العدالة..... ١١٨

المتروك.....١١٨
الموضوع.....١٢٠
الجهالة.....١٢٥
تدليس الشيوخ.....١٢٦
المبهم.....١٢٨
بيان ما يصلح وما لا يصلح في الشواهد والمتابعات.....١٢٩
فصل مسائل متعلقة بالجرح والتعديل للرواة.....١٣٢
بيان أن الجرح المفسر هو المقدم:.....١٤٤
ما يحصل به معرفة الرواة والتمييز بينهم.....١٤٦
المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف.....١٥٠
معرفة الصحابة والتابعين.....١٥٣
معرفة التابعين.....١٥٥
العلم بالوفيات.....١٥٨
معرفة السابق واللاحق والاخوة.....١٦٤
رواية الأخوة والأخوات.....١٦٥
معرفة الثقات.....١٦٥
أحكام متعلقة بكيفية التحمل والأداء.....١٦٧
طريقة ضبط وكتابة الحديث.....١٦٩

آداب أهل العلم..... ١٧١
العلم بمعاني المتون..... ١٧٣
الغريب..... ١٧٣
مختلف الحديث..... ١٧٥
معرفة الناسخ والمنسوخ..... ١٧٧
علم شرح المتون الحديثية..... ١٧٨
الخاتمة..... ١٧٩
الحث على حفظ العلم..... ١٨٠
عدد أبيات المنظومة ١٨٢
تاريخ نظم المنظومة..... ١٨٢